قسم العلاقات الدولية

الأبعاد الأمنية للتهديدات اللاتماثلية في الساحل الافريقي وتأثيرها على الجزائر: دراسة حركة الأزواد منذ2010

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة ماسترفي العلوم السياسية

تخصص: علاقات دولية

اعداد:

- خولة زبيش

اشراف:

- د. ايمان بلقرشي

أعضاء لجنة المناقشة

رتبة العلمية، اسم ولقب الأستاذ	مؤسسة الانتساب	الصفة
أ. د. طارق تاحي	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	رئيسا
د. ايمان بلقرشي	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	مشرفا ومقررا
د. هشام داود الغنجة	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	عضوا مناقشا

جوان 2025/ 1446

الاهداء:

الى من غرسا في قلبي حب العلم، وكانا لي نعم السند والرفيق

الى والديّ الكريمين

الى من كانت دعواتها سر الطريق

الى من علمني الحروف الأولى، ومهد لي درب الحلم

الى اخوتي، من كانوا النور في عيوني (أحلام، سيد علي، وصال، محمد ومريم)

ظلال الفؤاد، اذا ما مالت روحي أقاموها

والى رفيقة درب وخليلة قلبي "مريم طلحي"، التي رافقتني بثبات في كل مراحل هذا المشوار

"الى الساعين في درب العطاء بصمت

صوت انجازهم أبلغ من كل كلام"

الشكروالعرفان:

نحمد ونشكر الله سبحانه وتعالى، الذي منّ عليّ بنعمة العقل والهداية، وأمدنا الصبر لإتمام هذه المذكرة، وجعل العلم طريقا للنور والفهم

كما أتوجه بجزيل الشكر ووافر التقدير الى أستاذتي المشرفة التي أكن لها كل الاحترام والتقدير الدكتورة "ايمان بلقرشي"، على ما بذلته من جهد ومتابعة، وارشاد علمي ساعدني على انجاز هذه الدراسة وعلى صبرها الطويل معنا.

ولا أنسى أن أعبر عن امتناني العميق لكل من وقف الى جانبي من أساتذة وأصدقاء وعائلة، الذين كانوا مصدر دعم وتشجيع دائم.

كما لا يفوتني أن أشكر أساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة الذين قبلوا مناقشة وتقييم هذا العمل

ملخص الدراسة:

تعالج هذه الدراسة التهديدات اللاتماثلية في منطقة الساحل الإفريقي، وانعكاساتها على الأمن الوطني الجزائري، من خلال تحليل حركة الأزواد باعتبارها نموذجًا مركزيًا لفهم تعقيد المشهد الأمني في الجوار الإقليمي الجنوبي للجزائر. وقد فرضت التطورات الميدانية في شمال مالي منذ عام 2012 واقعًا أمنيًا غير متوازن، تَمثَّل في بروز فواعل مسلحة غير حكومية، مدعومة بسياقات انهيار الدولة، وتدفقات السلاح بعد سقوط النظام الليبي سنة 2011، مما خلق بيئة خصبة لتمدد الحركات الانفصالية وتلاقيها مع شبكات الإرهاب والتهريب العابر للحدود.

وتكمن إشكالية الدراسة في محاولة فهم طبيعة التهديد اللا تماثلي الذي تشكله حركة الأزواد على الأمن الجزائري، بالنظر إلى تشابك العوامل الجغرافية والهوياتية والمصلحية التي تحكم تفاعلات هذه الحركة مع محيطها، مع رصد سلوك الجزائر في التعاطي مع هذا التهديد عبر مقاربة أمنية–دبلوماسية متعددة الأبعاد، تسعى إلى احتواء التهديدات اللاتماثلية. و تهدف الدراسة إلى ابراز أجه التهديد التي تتجلى في مستويين رئيسيين: أولهما، المخاطر الأمنية الناجمة عن اختراق الحدود الجنوبية للجزائر من قبل جماعات مسلحة تنشط في بيئة غير مستقرة؛ وثانيهما، التداعيات المحتملة للحراك الانفصالي في منطقة الأزواد على جنوب الجزائري. وتستند الدراسة إلى المنهج التحليلي–الوصفي لفهم التفاعلات العابرة للحدود، مع توظيف المقاربة الجيوسياسية لرصد أبعاد التهديد اللاتماثلي في الفضاء الساحلي.

الكلمات المفتاحية: الأمن الجزائري، التهديدات اللاتماثلية، حركة الأزواد، الساحل الإفريقي، الفواعل المسلحة.

Abstract

This study examines the asymmetric threats in the Sahel region and their repercussions on Algerian national security by analyzing the case of the Azawad movement as a central model for understanding the complex security dynamics in Algeria's southern regional neighborhood. Since 2012, developments in northern Mali have generated an imbalanced security environment characterized by the emergence of non-state armed actors, supported by the collapse of state structures and the influx of weapons following the fall of the Libyan regime in 2011. These conditions have created fertile ground for the expansion of separatist movements and their convergence with terrorist networks and transnational smuggling operations**.**

The core research problem lies in understanding the nature of the asymmetric threat posed by the Azawad movement to Algerian security, considering the intricate interplay of geographical, identity-based, and interest-driven factors that shape the movement's interactions with its surroundings. The study also seeks to analyze Algeria's response through a multidimensional security–diplomatic approach aimed at containing these asymmetric threats.

The study highlights two main dimensions of the threat: first, the security risks posed by cross-border infiltration of armed groups operating in an unstable environment; and second, the potential repercussions of separatist activism in the Azawad region on identity and stability in southern Algeria. The analysis is based on a descriptive–analytical methodology and adopts a geopolitical perspective to trace the evolving nature of asymmetric threats within the Sahelian security space.

Keywords: Algerian security, asymmetric threats, Azawad movement, Sahel region,armed non-state actors

مقدمة

مقدمة

منذ بداية العقد الثاني من القرن الواحد و العشرين شهد اقليم الساحل الافريقي تصاعدا كبيرا في حدة التهديدات الأمنية، بحيث أن منطقة الساحل الافريقي هي أحد تلك المجالات الجيوسياسية التي أصبحت تثير اهتمام الفواعل الاقليمية و الدولية فقد أصبحت هذه المنطقة ت استقطابا دوليا كبيرا نظرا لما تشكله من تحديات وتهديدات أمنية عابرة للحدود ، جعلت من الاقليم شهد مصدرا أساسيا للكثير من المشاكل التي ترتبط بعدة متغيرات مدفوعة بجملة من العوامل السياسية ، الاجتماعية و الاقتصادية التي غذت حالة من الاستقرار والعنف، كما ظهرت صراعات تبتعد عن الشكل التقليدي للمواجهة العسكرية بين الدول ذات الطابع اللاتماثلي تكتسي الطابع المرن وأكثر تعقيدا، وهذا ما جعلها تأخذ الطابع اللامتكافئ لأنها تشترك فيه فواعل من غير الدول كالتنظيمات الارهابية و الجماعات المسلحة والميليشيات القبلية والعرقية، ضف الى ذلك شبكات الجريمة المنظمة العابرة للحدود المتورطة في أنشطة الاجرامية كتهريب السلاح و البشر و المخدرات.

شهدت نهاية السنة 2010 تغيرات عميقة مست الساحة السياسية العربية والساحل الافريقي وأتت على العديد من الأنظمة التي لازالت بعضها - حتى الآن - تعرف هشاشة بسبب عدم الصمود أمام التحديات الأمنية التي تستدعي قدرات المواجهة الأمنية والاقتصادية والسياسية. وفي هذا الصدد، برزت حركة الأزواد في شمال مالي كواحدة من أبرز الحركات المسلحة التي ساهمت في تشكيل مشهد أمني هش ومعقد في منطقة الساحل، رغم التمردات التي سبقت هذه السنوات الا أن هذه الأخيرة أتت كتنظيم لحركة انفصالية ذات الطابع السياسي والعسكري ومثلت هذه الحركة تعبيرا عن مطالب سياسية وعرقية، لذلك يعتبر اقليم الأزواد شمال مالي من أكثر الاقاليم التي تشهد نزاعات خطيرة ، كونه يعتبر بؤرة توتر و لا استقرار بسبب النزاع الطوارقي الذي زادت خطورته بعد انفجار الأزمة، وتشكيل الحركة الوطنية لتحرير الأزواد وتزايد مطالبها الانفصالية وتحالفاتها لتقوية ذاتها. فقد اندمجت الحركة في شبكة أوسع من التحالفات والتنافسات مع جماعات ارهابية التي أصبحت لها تأثيرات على دول الجوار في الساحل الافريقي، لاسيما دولة الجزائر.

تشكل التهديدات العابرة للحدود خطرا مستمرا بفعل الارتباط الجغرافي الوثيق مع منطقة الساحل الافريقي المضطربة، وعلى وجه الخصوص مع دولة مالي، مما يزيد من تعقيد الوضع الأمني في الجزائر وهذا بالنظر لموقعها الاستراتيجي وامتداد حدودها الطويلة

لقد أدى انهيار المنظومة الأمنية في الجوار الاقليمي، الى جعل الجزائر تواجه معادلة أمنية معقدة وهذا نظرا لبروز فواعل جديدة في المنطقة خاصة في ظل تواجد التهديدات اللاتماثلية، الأمر الذي وضعها أمام مأزق أمني متعدد الأبعاد، وهذا ما دفع الجزائر لتبني استراتيجية أمنية للحفاظ على استقرارها الداخلي من جهة ولضمان حدودها الجنوبية من جهة أخرى كونها تعتبر من أبرز الفاعليين الاقليميين في منطقة الساحل الافريقي، وهذا نظرا لما تملكه من ثقل سياسي وعسكري، ما جعلها تتجه نحو تطوير استراتيجيتها الأمنية بهدف احتوائها للتهديدات فتسعى جاهدة للحد من انتشار فوضى السلاح والتصدي لصعود الحركات الانفصالية مع منع اي تهديد يؤدي الى التسلل لداخل أراضيها

تركز دراستنا، على مسعى الوصول لفهم طبيعة التهديدات اللاتماثلية وتحليل ابعادها وتأثيرها في الساحل الافريقي. وذلك من خلال دراسة حركة الأزواد كحركة انفصالية، من حيث تحالفاتها وبيئتها والاستراتيجيات التي تتبناها، ومدى تأثيرها على الأمن القومي الجزائري، و تداعيات نشاطها كحركة منذ 2010 والأبعاد المترتبة عليها. فضلا عن تبيان التفاعلات الأمنية الاقليمية وتحليل الاستجابة الجزائرية من خلال آليات التي تبنتها للوقاية من ابعاد تهديدات الحركة، سواء على المستوى الأمني أو من خلال الأدوات الدبلوماسية والتعاونية التي تنتهجها.

أهمية الموضوع:

تنبع أهمية هذه الدراسة من مستويين رئيسيين: النظري و العلمي. فعلى المستوى النظري، تكتسي الدراسة اهمية بالنظر إلى تناولها لموضوع هشاشة الدول والتهديدات الأمنية في البيئة الإقليمية، لا سيما في منطقة الساحل الإفريقي التي باتت تشهد تصاعدًا لنمط جديد من التهديدات غير التقليدية يُعرف بالتهديدات اللاتماثلية. هذه التهديدات تتجاوز الأطر الكلاسيكية للصراع بين الدول، إذ تتجسد في فواعل غير حكومية كالجماعات المسلحة والتنظيمات الإرهابية وشبكات الجريمة المنظمة، مما يجعل من الصعب احتواؤها أو مواجهتها بالوسائل التقليدية.

كما يكتسي الموضوع بعدا تطبيقيا هاماً من خلال التركيز على حركة الأزواد، كنموذج معبِّر عن طبيعة هذه التهديدات لما تُمثله من تقاطع جغرافي وسياسي وأمني وعرقي بين عدد من دول المنطقة، ولما لها من تداعيات مباشرة على استقرار وأمن الجزائر.

كما تبرز اهمية الدراسة في ضوء تحول اقليم الساحل الافريقي إلى بؤرة توتر أمني نتيجة تراجع النزاعات التقليدية وصعود تهديدات لا تماثلية تقودها فواعل غير دولية، مدفوعة بأوضاع الهشاشة والتنوع الاثني

والقبلي في المنطقة. أما على الصعيد الجزائري، فتتجلى اهمية الدراسة في تحليل تداعيات نشاط حركة الأزواد على معادلة الأمن القومي، لاسيما في ظل تصاعد النزعة الانفصالية وتزايد حركية الجماعات المسلحة، بالتوازي مع التدخلات الأجنبية المتنامية في الاقليم. وفي هذا السياق، برزت الحاجة الوطنية لتطوير رؤية أمنية متعددة الأبعاد، تستجيب لطبيعة التهديدات العابرة للحدود، وتضمن تأمين العمق الاستراتيجي الجزائري في منطقة الساحل الافريقي.

أسباب اختيار الموضوع

يعود اختيار موضوع **"الأبعاد الأمنية للتهديدات اللاتماثلية في الساحل الافريقي وتأثيرها على الجزائر: دراسة حركة الازواد منذ 2010 نموذجا"**، إلى مجموعة من الدوافع الموضوعية والمنهجية، ترتبط بطبيعة التحولات الأمنية في المنطقة، وبأهمية الاشكال محل الدراسة في الدراسات الاستراتيجية والأمنية.

الأسباب الموضوعية: أضحت منطقة الساحل الإفريقي إحدى أبرز بؤر التوتر الأمني، نتيجة تصاعد التهديدات اللاتماثلية التي تتسم بمرونة عالية وطبيعة متداخلة. وتُعدّ الهشاشة البنيوية التي تعاني منها دول الإقليم عاملًا مركزيًا في تفاقم هذه الظواهر، لاسيما في الشمال المالي الذي يشكل المجال الحيوي لنشاط حركة الأزواد. تؤثر هذه الديناميات الأمنية بشكل مباشر على الأمن القومي الجزائري، نظرًا للامتداد الحدودي الطويل مع دول تشهد هشاشة أمنية وهيكلية، مما يجعل من دراسة هذه التهديدات ضرورة علمية لتحليل طبيعة المخاطر وتأثيراتها المحتملة.

الأسباب الذاتية: من حيث الاعتبارات المنهجية والمعرفية، فإن اختيار حركة الأزواد كنموذج تطبيقي ينبع من حضورها المتكرر كفاعل غير دولتي في المشهد الأمني الساحلي، ومن دورها المتقاطع مع التوازنات الإقليمية في المنطقة، ما يجعل تحليلها من خلال مقاربة أمنية متعددة الأبعاد مدخلًا لفهم آليات التهديد وتأثيرها على بيئة الأمن الإقليمي الجزائري.

إن هذا الاختيار ينطلق كذلك من أهمية توسيع قاعدة البحث في قضايا الأمن غير التقليدي، خصوصًا في المجال الإفريقي، الذي لا يزال بحاجة إلى دراسات معمّقة تتناول التهديدات اللاتماثلية من زاوية تأثيرها على أمن الدول المحورية في المنطقة، وعلى رأسها الجزائر، التي تمثل فاعلًا مركزيًا ضمن ما يعرف بـ"دول الميدان"، وتضطلع بدور محوري في صوغ مقاربات الأمن الجماعي في الساحل الإفريقي.

الحدود الزمانية والمكانية:

بما أنَّ لكل مشكلة حدودها ومجالها الخاص بها، كان لزاما علينا تحديد الاطار الزماني والمكاني لموضوع البحث استجابة لمتطلباته بهدف الوصول الى نتائج أكثر دقة وعلى قدر أكبر من الموضوعية تجاوزا للعموميات، واستنادا على هذا تم تحديدهما كما يلي :

.الاطار الزماني :

تغطي الدراسة الفترة الممتدة من عام 2010 وحتى الوقت الراهن، وذلك لمتابعة تطور نشاط حركة الأزواد كأحد التهديدات اللاتماثلية وتأثيراته الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي، وبشكل مباشر على الجزائر كدولة حدودية معنية بشكل حساس بالتغيرات في الاقليم. وهو ما يبرز من خلال نقطتين رئيسيتين:

أولاً: تمثل سنة 2010 نقطة محورية لإعادة تنظيم الفصائل المسلحة في منطقة الساحل الافريقي، حيث تمَّ تشكل الاطار السياسي الأولي لحركة الأزواد، تلتها في عام 2011 عودة المقاتلين الطوارق الليبيين واندلاع تمرد الطوارق بقيادة الحركة MNLA ، وما اعقب ذلك من احداث متسلسلة في الاقليم .

ثانياً: تناول الدراسة الأثر المستمر لهذه التطورات الحدودية على الجزائر، مع التركيز على تداعياتها الامنية وتأثيرها المباشر على الأمن الجزائري.

الاطار المكاني :

تتركز الدراسة على منطقة الساحل الإفريقي، التي تشكل بؤرة حيوية للتهديدات اللاتماثلية بسبب هشاشة مؤسساتها الأمنية وتنوع مكوناتها الإثنية والثقافية. كما تهتم الدراسة بشكل خاص بالجزائر، بالنظر إلى موقعها الجغرافي الاستراتيجي كدولة حدودية تربط بين شمال إفريقيا ومنطقة الساحل، ما يجعلها معنية بشكل مباشر بالتطورات الأمنية في الإقليم وتأثيراتها على الأمن القومي الجزائري. يشتمل الإطار المكاني للدراسة على تحليل التفاعلات بين حركة الأزواد والفواعل الأمنية في هذه المناطق، مع مراعاة الحدود المشتركة والتداخلات الجغرافية والسياسية التي تؤثر على ديناميات الأمن الإقليمي.

الدراسات السابقة

1. محمد الطاهر عديلة و آخرون، **"التنافس في السياسة العالمية- دراسة حالة الساحل الافريقي** "، نشرت هذه الدراسة عن المركز الديمقراطي العربي برلين، في طبعتها الاولى سنة 2020. تناولت هذه الدراسة الموقع الجيوسياسي لمنطقة الساحل الافريقي باعتبارها منطقة تماس استراتيجي تفصل شمال القارة عن جنوبها مركزة على بروز أشكال التهديدات اللاتماثلية كظاهرة أمنية معقدة وأثرها متصاعد في الفضاء الساحلي، مع اشارة الى امتدادها نحو الجنوب الجزائري خاصة في ظل هشاشة الأوضاع الأمنية في الاقليم.

بيد أن هذه الدراسة اكتفت بإعطاء رؤية تشخيصية للعلاقات الأمنية ولم تتعمق في تحليل تأثير هذه التهديدات على الأمن القومي الجزائري وبنية الاستراتيجية التي تبنتها الجزائر كاستجابة لهذه التهديدات مع عدم توضيح الدّيناميكيات المتبادلة بين الداخل الجزائري والفضاء الساحلي، ومن خلال دراستنا نسلط الضوء على البعد التفاعلي بين التهديدات اللاتماثلية في الساحل الافريقي وتطور السياسات الأمنية الجزائرية.

2. يحي محمد لمين مستاك، **" التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الافريقي وعلاقتها بالأمن القومي الجزائري** "، أطروحة دكتوراه مقدمة بجامعة الجزائر 3، سنة 2020. تميزت هذه الدراسة بمحاولة فهم الأزمة الأمنية في الساحل من زاويتين: الأولى من خلال استعراض المقاربات الدولية المختلفة التي تتنافس في ادارة الازمة اقليم الساحل، وأما الثانية من خلال تحليل المقاربة الجزائرية التي تقوم على مبدأ الحوار السياسي، وعدم التدخل ودعم الحلول الاقليمية.

رغم ما تضمنته الأطروحة من تأطير هام حول الأمن الجزائري في ظل التهديدات الاقليمية، إلا أن معالجتها بقيت ضمن اطار عام دون التوسع في دراسة حالات محددة للتهديدات اللاتماثلية مثل حركة الأزواد التي تشكل في الوقت الحاضر ابرز تجليات التهديد غير المتماثل في الساحل من حيث تداخل البعد الاثني، والمطالب الانفصالية، مع الحركات الجهادية .

وتأتي هذه المذكرة لسد هذه الفجوة من خلال دراسة معمقة لحركة الأزواد منذ 2010 مع تحليل انعكاساتها كنموذج حركي غير متماثل على الأمن القومي الجزائري.

3. أمينة بوبصلة الموسومة **"بروز الحركات الانفصالية في منطقة الساحل الافريقي وتأثيرها على الأمن القومي الجزائري-دراسة حالة: الحركة الوطنية لتحرير الأزواد"**، أطروحة دكتوراه مقدمة بجامعة الجزائر3، سنة 2021.

تناولت هذه الاطروحة إشكالية تزايد الحركات الانفصالية في الساحل الافريقي كونها أبرز مصادر التهديد غير التقليدي للإقليم، فقد ركزت من خلال دراستها على توظيف مفهوم الحركات الانفصالية كفاعل غير دولتي يؤثر في توازنات الأمن والسيادة متخذة الحركة الوطنية لتحرير الأزواد كأحد الحركات الانفصالية التي تتقاطع في طبيعتها مع الفاعليين المسلحين في اقليم، مع بيان كيف تؤثر هذه الحركات على استقرار الدولة المالية والجزائر من خلال ابراز العلاقة الجدلية بين ظهور الأمن الاقليمي وتصاعد منطق التدخلات الأجنبية.

لذلك تمثل دراستنا التي تطورا لذلك الطرح من خلال دراسة حركة الأزواد كفاعل لا تماثلي يجمع بين الانفصال العرقي والانخراط في شبكات التهديد وهذا ما يتيح فهم اعمق للعلاقة بين التهديدات اللاتماثلية في الساحل الافريقي خاصة في ظل تزايد هشاشة الحدود وصعوبة التميز بين الفاعليين المحليين والجيوسياسيين في اقليم.

الاشكالية

تشكل التهديدات اللاتماثلية في الساحل الإفريقي، خاصة من خلال نشاط حركة الأزواد، تحديًا أمنيًا متزايدًا يؤثر مباشرة على الاستقرار الإقليمي والوطني. جعل الجزائر تواجه تداعيات هذه التهديدات على أمنها القومي، مما يستدعي دراسة كيفية تأثير هذه الظاهرة على معادلات الأمن الوطني. لذا، فإن تحليل دور حركة الأزواد في هذا السياق يساعد على فهم التحولات الأمنية في المنطقة، وعلى فهم كيفية الاستجابة الوطنية وتكيفها مع هذه الديناميات المتغيرة. وعليه، تطرح هذه الدراسة الاشكالية التالية:

كيف تعكس التهديدات اللاتماثلية المرتبطة بنشاط حركة الأزواد منذ عام 2010 في الساحل الإفريقي الأبعاد الأمنية المؤثرة على الأمن القومي الجزائري؟.

وتندرج تحت هذه الاشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية هي كالآتي :

- ماهي الخصائص البنيوية للتهديدات اللاتماثلية في منطقة الساحل الافريقي؟
- ماهي الجذور التاريخية والسياسية لحركة الأزواد، وما طبيعة علاقتها بالتنظيمات الارهابية؟
- كيف تعاملت الجزائر مع التهديدات؟ وما مدى فاعلية المقاربة الجزائرية في احتوائها ومواجهتها؟

فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسية:

- تسهم حركة الأزواد كفاعل لا تماثلي في احداث اضطرابات أمنية بالساحل الافريقي تؤثر مباشرة على الأمن القومي الجزائري.

الفرضيات الفرعية :

- تتسبب تعددية الفاعلين وتعقيد أبعاد التهديدات اللاتماثلية في منطقة الساحل في ضعف فعالية الوسائل الأمنية التقليدية في مواجهتها.
- تساهم تحالفات حركة الأزواد مع الجماعات الإرهابية والانفصالية في زيادة عدم الاستقرار الأمني على الحدود الجزائرية.
- يزيد تصاعد التهديدات اللاتماثلية في منطقة الساحل والهشاشة الإقليمية من اتجاه الجزائر إلى تطوير سياساتها الأمنية وتعزيز التعاون الإقليمي.

الإطار النظري للدراسة:

بما أننا بصدد دراسة التهديدات الأمنية اللاتماثلية في منطقة الساحل الافريقي وتأثيرها على الأمن القومي الجزائري وخاصة عندما يتعلق الأمر بأحد الفواعل التي تعتبر تهديد لا تماثلي يهدد استقرار الدول ويضعف بنيتها ، تجدر الإشارة أولا إلى مجمل المقاربات النظرية المعتمدة كأطر للتحليل متمثلة في:

1 نظرية الدولة الهشة: والتي تعد من النظريات التفسيرية الحديثة وذلك لفهم ظاهرة ضعف الدولة أو فشلها في أداء وظائفها السيادية الأساسية فهذه النظرية تنطلق من فرضية مفادها بأن الدول لا تقاس فقط بوجود مؤسسات شكلية بل بقدرتها الفعلية على التحكم في الاقليم وتوفير الأمن، تقديم الخدمات العامة، والحفاظ على الشرعية في الحكم[1] .

وفي هذا السياق يتيح لنا هذا الإطار النظري تحليل التهديدات اللاتماثلية في منطقة الساحل الافريقي مثل الارهاب والتهريب والجريمة المنظمة العابرة كونها مؤشرات على هشاشة الدولة فهذه التهديدات تظهر العجز المؤسساتي في مواجهتها ضمن منظومة أمنية فعالة، وكيف تستفيد

[1]- كنزة مغيش، "الدلة الهشة أم وضعية الهشاشة؟ قراءة في إشكالية: بناء الدولة في إفريقيا"، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، المجلد8، العدد1،(2021)، ص. ص 224.

الفواعل المسلحة غير الحكومية من الفراغ الأمني والسياسي لتوسيع نفوذها، لذلك فإن توظيفها لا يقتصر على فهم الوضع في الساحل الافريقي فقط بل لفهم ايضا التأثيرات الأمنية غير المباشرة على الجزائر

1 نظرية الأمن الإقليمي: والتي تنطلق من مبدأ أساسي مفاده أن الأمن لم يعد يفهم فقط في إطاره الوطني بل أصبح يرتبط بالبعد الإقليمي بحيث تتقاسم الدول داخل الأقاليم الجغرافية تهديدات متشابهة تكون مترابطة وعابرة للحدود.[1]

وهذا ما يجعل من المستحيل تحقيق لأمنها القومي بمعزل عن محيطها الإقليمي وفي هذا الصدد يمكن تطبيق هذه النظرية على منطقة الساحل الافريقي كونها تعد من اكثر الاقاليم هشاشة وتداخلا من حيث التهديدات ولذلك فبحكم الموقع الجغرافي الجزائري وتخومها الطويلة مع دول الساحل لا يمكنها فصل أمنها الوطني عن تفاعلات المتوترة المتواجدة في الجوار الاقليمي

الاطار المنهجي للدراسة:

بالنظر الى طبيعة الموضوع، فإن ذلك يستدعي تبني منهجية مركبة وفقا لصيغة التكامل بغية إحداث التوازن العلمي المطلوب في مباحث وفصول الدراسة، وعليه تم اعتماد المناهج الآتية:

- المنهج الوصفي التحليلي: باعتباره أن هذا المنهج يركز على وصف الظواهر وتفسيرها في سياقها الفعلي من التحولات والسياسات، ومن حيث الخصائص ومكوناتها، فإنه يعد مناسبا لدراسة طبيعة التهديدات اللاتماثلية في الساحل الافريقي، كما يمكن من تحليل بنية حركة الأزواد، أهدافها السياسية والعسكرية، وتأثيرها كتهديد لا تماثلي قائم على الأمن القومي الجزائري.
- المنهج التاريخي: يُستخدم لتتبع التطور الزمني لحركة الأزواد منذ انطلاق نشاطها في عام 2010، مرورًا بتمرد 2012 والأحداث اللاحقة حتى 2023، مع دراسة العوامل الإقليمية المؤثرة وفهم تطور الأوضاع الأمنية في منطقة الساحل الافريقي.
- منهج دراسة حالة: يُركز على حركة الأزواد كنموذج للتهديدات اللاتماثلية في الساحل الافريقي، من خلال تحليل جذور الحركة، تطورها، بيئتها، وتأثيرها المباشر وغير المباشر على الأمن القومي الجزائري. يربط هذا المنهج الجانب النظري بالميدان الأمني، موضحًا كيف تتحول الحركات المحلية إلى تهديدات إقليمية معقدة.

[1]- عشور قشي، "الأمن الإقليمي: إطار النظري"، **المجلية الجزائرية للأمن والتنمية**، المجلد1، العدد 2، جويلية(2022)ص. ص 54.

هيكلة البحث

تتوزع هذه الدراسة على ثلاثة فصول مترابطة تغطي الأبعاد النظرية والميدانية لموضوع التهديدات اللاتماثلية في الساحل الإفريقي وتأثيرها على الأمن القومي الجزائري، مع تركيز خاص على دور حركة الأزواد كفاعل لا تماثلي منذ سنة 2010.

يُخصص الفصل الأول لتأطير الإشكالية نظريًا ومفاهيميًا، حيث يتناول في مبحثه الأول مفهوم التهديدات اللاتماثلية وتطوراتها، انطلاقًا من التعريفات المفاهيمية المختلفة، مرورًا بالمقاربات النظرية في حقل الدراسات الأمنية، وانتهاءً بأشكال هذه التهديدات في البيئة الساحلية الإفريقية.

أما المبحث الثاني من هذا الفصل فيعالج الأبعاد الأمنية للساحل الإفريقي من خلال إبراز أهميته الجيوستراتيجية، وتحليل البيئة الأمنية المعقدة التي تميّز المنطقة، إضافة إلى دراسة أدوار الفواعل المحلية والدولية في إدارة الأزمات الأمنية

ينتقل الفصل الثاني إلى دراسة حالة حركة الأزواد بوصفها فاعلًا لا تماثليًا، حيث يعرض في مبحثه الأول الخلفية التاريخية لنشأتها وتطورها السياسي، من خلال تحليل الجذور التاريخية والإيديولوجيات السياسية-العسكرية، وكذا علاقتها بالتنظيمات المسلحة. أما المبحث الثاني فيركّز على النشاط المسلح للحركة وتداعياته الأمنية، من خلال تحليل طبيعة عملياتها وتحالفاتها الإقليمية، وتقدير انعكاسات ذلك على استقرار مالي والدول المجاورة، فضلًا عن رصد علاقتها بالتنظيمات الإرهابية العابرة للحدود

الفصل الثالث ليسلط الضوء على انعكاسات هذه التهديدات اللاتماثلية على الأمن القومي الجزائري، حيث يعالج المبحث الأول الأبعاد الجيوسياسية والأمنية لانكشاف الجزائر أمام تلك التهديدات، مع التركيز على خطر حركة الأزواد كفاعل مزعزع مباشر. بينما يدرس المبحث الثاني الاستراتيجية الجزائرية في التعاطي مع هذه التهديدات، من خلال استعراض آليات مكافحة الإرهاب، والدبلوماسية الجزائرية في حل النزاعات، وأشكال التعاون الأمني مع دول الجوار والمنظمات الدولية. وتُختتم الدراسة بخاتمة تتضمن أهم النتائج المستخلصة.

خطة الدراسة

خطة الدراسة

مقدمة

الفصل الأول: الاطار النظري والمفاهيمي للتهديدات اللاتماثلية في الساحل الافريقي

المبحث الأول: التهديدات اللاتماثلية: المفهوم والتحليل النظري

المطلب الأول: التهديدات اللاتماثلية: تأصيل مفاهيمي

المطلب الثاني: المقاربات النظرية في تحليل التهديدات اللاتماثلية

المطلب الثالث: أنماط التهديدات اللاتماثلية في منطقة الساحل الافريقي

المبحث الثاني: الأمن في الساحل الافريقي: الاشكالات البنيوية والتفاعلات الأمنية

المطلب الأول: الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الساحل الافريقي

المطلب الثاني: البيئة الامنية في الساحل الأفريقي: عوامل الهشاشة

المطلب الثالث: دور الفواعل المتعددة في إدارة الأزمات الأمنية في الساحل الافريقي: بين التنسيق والتنافس

الفصل الثاني: حركة الأزواد كفاعل لا تماثلي: دراسة في تأثيرها على ديناميات الأمن في الساحل الافريقي

المبحث الأول: الخلفية التاريخية لنشأة حركة الأزواد وتطور نشاطها سياسي

المطلب الأول: الجذور التاريخية لحركة الأزواد في مالي ومنطقة الساحل الافريقي

المطلب الثاني: المرجعيات الإيديولوجيات والتوجهات السياسية- العسكرية لحركة الازواد

المطلب الثالث: ديناميكية العلاقة بين حركة الأزواد والتنظيمات المسلحة: الابعاد والدوافع

المبحث الثاني: النشاط المسلح لحركة الأزواد وانعكاسه على الأمن في الساحل

المطلب الأول: الانماط العملياتية لحركة الأزواد وتحالفاتها الإقليمية

المطلب الثاني: انعكاسات النشاط العسكري لحركة الازواد على استقرار مالي والمنطقة

المطلب الثالث: تداخل حركة الأزواد مع شبكات الجريمة المنظمة في الساحل الافريقي

الفصل الثالث: انعكاسات التهديدات اللاتماثلية على الأمن القومي الجزائري

المبحث الأول: ابعاد التهديدات الأمنية اللاتماثلية في الساحل الافريقي وتأثيرها على الأمن القومي الجزائري

المطلب الأول: البعد الجيوسياسي: الجزائر كدولة حدودية في بيئة اقليمية غير مستقرة

المطلب الثاني: التهديدات الأمنية اللاتماثلية على الامن القومي الوطني

المطلب الثالث: أثر حركة الازواد كتهديد لا تماثلي على الامن الوطني

المبحث الثاني: الاستراتيجية الجزائرية في مواجهة التهديدات اللاتماثلية في الساحل الافريقي

المطلب الأول: آليات تفعيل الاستراتيجية الجزائرية لمكافحة الارهاب

المطلب الثاني: الدبلوماسية الجزائرية ودورها في حل النزاعات الاقليمية

المطلب الثالث: التعاون الاقليمي والدولي: الشراكات الأمنية الجزائرية مع دول الجوار والمنظمات الدولية

الخاتمة

الفصل الأول: الاطار النظري والمفاهيمي للتهديدات اللاتماثلية في الساحل الافريقي

تمهيد:

تحولت منطقة الساحل الافريقي في العقدين الأخيرين الى أكثر الأقاليم توترا على الساحة الدولية، حيث تتقاطع هشاشة الدول والتعقيدات الجغرافية والتنوع الثقافي فبينما كانت في السابق جل النزاعات مركزة على الطابع الكلاسيكي الذي يدار بين الجيوش النظامية داخل حدود واضحة.

ظهرت تهديدات جديدة لا تخضع لقواعد الصراع التقليدي والتي تتجاوز منطق الجيوش بفرض قواعدها الخاصة واعادة تشكيل مفاهيم الأمن بصيغة غير مسبوقة من قبل اصطلح عليها بالتهديدات اللاتماثلية، لتتجسد في جماعات مسلحة وشبكات التهريب العابرة للحدود وهذا ما جعل منطقة الساحل الافريقي مسرحا لهذا النوع من النزاعات كونها بيئة خصبة لتنامي هذا النمط من التهديدات وذلك راجع لعدة عوامل، لذا فان فهم التهديدات اللاتماثلية في هذا السياق لا يمكن الا من خلال مقاربات تقوم بتفسير وتحليل بعض الظواهر من هشاشة وكيفية بناء أمن اقليمي وضبط المفاهيم الأساسية .

ينطلق هذا الفصل الى بناء اطار نظري ومفاهيمي لتفكيك طبيعة التهديدات اللاتماثلية في الساحل الافريقي مع بيان أشكالها متنوعة وخصائصها، ودراسة أيضا الأمن في الساحل الافريقي ومهدداته ودور الفواعل الاقليمية ودولية في ادارة الأزمات الأمنية في الساحل الافريقي.

المبحث الأول: التهديدات اللاتماثلية : المفهوم والتحليل النظري

يعتبر الساحل الافريقي أحد الأقاليم الذي شهد مؤخرا دورا بارزا في تنامي ظاهرة التهديدات اللاتماثلية وذلك راجع لعدة معطيات أمنية في منطقة، حيث شهد هذا الاخير العديد من التهديدات التي ارتبطت بعدة متغيرات سياسية و اجتماعية و اقتصادية ضف الى ذلك التفاعلات الاقليمية و الدولية.

المطلب الأول: التهديدات اللاتماثلية: المفهوم والتحليل النظري

تشكل التهديدات اللاتماثلية أحد أبرز مظاهر التحولات الأمنية المعاصرة، حيث لم تعد مقتصرة على الجيوش النظامية أو النزاعات ذات الطابع التقليدي، بل باتت تنبع من فواعل غير تقليدية كالجماعات المسلحة والتنظيمات الإرهابية. وتتميّز هذه التهديدات بمرونتها، وتعدد أدواتها، واعتمادها على استغلال الثغرات الأمنية، ما يجعل مواجهتها أكثر تعقيدًا ويتطلب استراتيجيات أمنية متجددة ومتكيفة مع طبيعتها غير النمطية

1- تعريف التهديد:

يعرف التهديد لغة على أنه: من الفعل هدد، يهدد تهديدا وهو ناتج عن الحاق الأذى و الضرر.

يشير المعنى اللغوي للتهديد في اللغة الإنجليزية إلى "Threat "،أما في اللغة الفرنسية فهو يشير إلى معنى الخطر "Menace" ،وفي اللغة اللاتينية "Trudere" يرادف معنى الدفع، وفي السياسة أو الدراسات الأمنية "التهديد" يستخدم كمصطلح سياسي، وبوصفه كمفهوم علمي، لا يزال غير معروف في الكثير من قواميس العلوم الاجتماعية.[1]

ويفهم مصطلح التهديد على أنه: " التحذير والوعيد وسعي طرف ما لتسبب بالشر والأذى".[2]

يعرف **"باري بوزان"** التهديد على أنه الأذى لمؤسسات الدولة وذلك باستخدام الايدلوجيا أو مكونات القدرة للدولة ضد دولة أخرى، بحيث يمكن أن يكون اقليم الدولة مهددا بضرر أو غزو أو احتلال ضف الى ذلك من ممكن أن تأتي التهديدات من الداخل أو من الخارج بحيث يحدد **بوزان** صنفين من الدول،

---

[1]- صباح بالة، "التهديدات الأمنية"Threats of security - ، الموسوعة السياسيّة، 2019-09-08، تاريخ آخر دخول: 2025-01-10 15:18، متاح على الرابط التالي: . https://political-encyclopedia.org/dictionary/.

[2]- حسن توركماني، **الأمن القومي في القرن الحادي والعشرين**، (دمشق: الأولى للنشر والتوزيع، 2004)، ص 11.

الدول القوية وهي التي تتعرض للتهديدات من الخارج فقط، و الدول الضعيفة التي يمكنها أن تتعرض لها من الداخل والخارج.[1]

يعرف **"تيري ديبيل Terry L.Debel"** التهديد على أنه عمل نشط وفعال تقوم به دولة ما للتأثير في سلوك دولة أخرى، وشروط نجاح التهديد تكمن في توافر المصداقية والجدية و القدرات التي تتناسب مع التهديد، وهناك ثلاث سمات للتهديد، وهي الخطورة و الاحتمالية و التوقيت.[2]

ومن خلال هذا يمكن تعريف التهديد على انه: "كل فعل مباشر أو غير مباشر، صادر عن فاعل دولاتي أو غير دولاتي، يحمل نية الاضرار بمصالح الدولة الحيوية أو زعزعة استقرارها سواء من خلال استخدام القوة أو التلويح بها أو عبر وسائل غير تقليدية".

2- أنواع التهديدات:

تتمايز وجهات الباحثين و الدراسين في تصنيف طبيعة التهديدات فكل طرف يعتمد على معيار معين وذلك راجع للأساليب و الأدوات المختلفة فنجد أنواع التهديدات كالتالي:

- من حيث المجال: يتضمن هذا المعيار تصنيفا للتهديدات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية و الثقافية ضف الى ذلك التهديدات البيئية.
- من حيث درجة الخطورة: ويمكن تصنيفها الى:

- التهديدات الفعلية: تشير الى تعرض الدولة لخطر أو تحديات التي تؤثر بشكل مباشر على الأفراد أو المنظمات أو الأنظمة واهم نتيجة فيها استخدام القوة العسكرية بالفعل أو استخدام التهديد الجاد.
- التهديدات المحتملة: وجود الأسباب الحقيقية لتعرض الدولة للتهديدات أو قد تحدث في المستقبل ولكن لم تحدث بعد و ذلك راجع لعدم وصولها لاستخدام القوة العسكرية.
- التهديدات الكامنة: لا تكون ظاهرة أو ملموسة بشكل مباشر في الوقت الحالي ولكنها قد تؤثر بشكل كبير في المستقبل.
- التهديدات المتصورة: تقوم على أساس بناءا على تصور الأفراد ضف الى ذلك على التحليلات حتى وان لم تكن تلك التحليلات صائبة وذلك راجع لمعلومات غير دقيقة أو لعدم الفهم الدقيق لتلك المخاطر.

---

[1]- - تيري ديبيل، **استيراتيجية الشؤون الخارجية... منطق الحكم الأمريكي**، ترجمة: وليد شحادة،(بيروت: دار الكتاب العربي ومؤسسة محمد بن راشدآل مكتوم، 2009)، ص ص 258-261.

[2]- **المرجع نفسه**، ص 270.

- من حيث درجة التماثل: ويمكن تصنيفها حسب درجة تشابه الفواعل الى تهديدات تماثلية و أخرى لاتماثلية.[1]

3- تعريف التهديدات اللاتماثلية:

وهو عكس المصطلح التقليدي ألا وهو التهديدات التماثلية التي بنيت أساسا على التهديدات ذات الطابع العسكري تكون بين وحدتين تعرف بالدول أي دولة(أ) و الدولة(ب)، وهذا ما تبناه الطرح الكلاسيكي، على غرار التهديدات اللاتماثلية و التي تدعى بلا متكافئة أو اللامتناظرة، بين فاعلين غير متكافئين من حيث القوة والقدرة وغالبا ما يستخدم هذا الشكل من التهديدات كوسيلة لتعويض النقص للطرف الأقل قوة وذلك من خلال الاستعانة بالأساليب و الأدوات المتعددة للوصول لنقاط الضعف الطرف الأكثر قوة.

وبدرجة أعلى النمط الغالب في حروب اليوم، أو كما يصطلح عليها "حروب العصر" التي من خلالها يشار للتهديد في أغلب الدراسات الى الحرب اللاتماثلية، التي تتخذ بدورها عدة أشكال أو أنماط ويمكن تصنيفها الى ثلاث مستويات: المستوى الميداني(المفاجأة، الغدر و الحيل) ، المستوى الاستراتيجي العسكري(حرب العصابات، الحرب الخاطفة...)،والمستوى الاستراتيجي السياسي (ذات المعطى القيمي).[2]

ضف الى ذلك كونها ترتبط أساسا بمشاكل الجريمة المنظمة و الارهاب الدولي و النزاعات الداخلية و ما يتأتى من خلالها وذلك بسبب انتهاكات لحقوق الانسان والابادات الجماعية التي توجد غالبا في الدولة الفاشلة أو الهشة، حيث تتخذ من هذه الأخيرة مكانا مثاليا لها ولذلك عرفت باسم التهديدات اللاتماثلية أو غير المتكافئة بسبب عدم تكافؤ الأطراف من حيث القوة.[3]

كما أن هذه التهديدات اللاتماثلية برزت في ظل التحولات و التغيرات الحاصلة في النظام الدولي فقد ظهرت كنتيجة لتغير مهم في هيكلة وخارطة المخاطر الأمنية، وذلك من وحدات أطرافها متماثلة الى نمط لاتماثلي بين أطرافه وقد عرف هذا الأخير بالغموض وعدم معرفة العدو لأن أطرافه غير متكافئة من حيث القوة.[4]

---

[1]- سليمان عبد الله الحربي، " مفهوم الامن :مستوياته وصيغه وتهديداته دراسة نظرية في المفاهيم والأطر"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد19 ، (2008)، ص29.

[2]- عادل جارش،" مقاربة معرفية حول التهديدات الأمنية الجديدة"، **مجلة العلوم السياسية والقانون**، برلين :المركز الديمقراطي العربي، العدد الأول،(جانفي 2017)، ص 258.

[3]- شهرزاد أدمام،" الطبيعة اللاتماثلية للتهديدات الأمنية الجديدة"، **مجلة الندوة للدراسات القانونية**، العدد الأول، (2013)، ص46 .

[4]- مصطفى موسى محمد علي ، "تأثير بناء الدولة على التحديات اللاتماثلية ففي منطقة الساحل والصحراء" ، **دفاتر السياسة والقانون**، مجلد رقم 31 :، عدد رقم 31 :، الجزائر ،(2023)، صفحة 5 .

يعرف معهد الحرب البرية، التابع للجيش الأمريكي، التهديدات اللاتماثلية بأنها تهديدات غير تقليدية تركز بالدرجة الأولى على السكان، وتقع بين قوة متفوقة عسكريا و قوة أقل تفوق منها ويكمن عدم التكامل و التكافؤ في العمليات المنفذة والتكلفة، ضف الى ذلك تسعى أطرافه للوصول للميزة غير المتماثلة على الطرف الآخر.[1]

من خلال ما سبق يمكن تعريف التهديدات اللاتماثلية: "تلك الأفعال أو الأنماط من التحديات الأمنية التي تصدر عن فواعل غير تقليدية لا تتبنى الأساليب العسكرية المباشر النظامية ولا تلتزم بقواعد الحرب الكلاسيكية كما أنها تستهدف الدولة ومصالحها الحيوية بأساليب غير متكافئة في الوسائل والأهداف، كما أنها تتميز بعدم التوازن في القوة مما يجعل من الصعب التنبؤ بها أو مواجهتها بالطرق التقليدية".

4- خصائص التهديدات اللاتماثلية

ان ما جعل التهديدات اللاتماثلية تتميز عن غيرها هي المتغيرات والسياق الذي ظهرت فيه كما أنها تعتبر من الأنماط التهديدات غير تقليدية، وتشير الى أنماط متطورة من الهجمات التي لا تكون متكافئة في القوة و الاطراف المتنازعة من خلال قدراتهم ومن أهم الخصائص التي تتميز بها هذه التهديدات هي:

- ذات طبيعة غير عسكرية وقد شهدت صعودا في فترة ما بعد الحرب الباردة و هددت أساسا الدول الكبرى الصناعية التي بدورها تخلصت تماما من خطر الحرب بين دولها.
- يصعب تحديد مصدرها كونها تصدر عن فواعل غير حكومية أو دولية (أقاليم، مجتمعات وأفراد).
- يمتد تأثيرها لأمن جميع المستويات و الفواعل من أقاليم، دول وحتى المجتمعات و الأفراد.
- بعدما كانت ابان الحرب الباردة مصادر التهديد متأتية من شرق-غرب وذلك راجع للنظام الثنائية القطبية، زال هذا الخطر القادم من الشرق و أصبح مرتبطا بمسألة شمال-جنوب أي أن هذه التهديدات متأتية من الجنوب.
- تتميز في غالب الأحيان قبل تبلورها وتشكلها كونها خطرا قبل أن تصبح تهديدا، فاذا كان التهديد يأخذ شكلا مباشرا معرفا يلحق ضررا، فان الخطر على خلافه مشكوك فيه وملتبس غير قابل للقياس.[2]
- تتجنب التهديدات اللاتماثلية نقاط القوة عن طريق المفاجأة وذلك باستخدام التكنولوجيا أو ابتكار أساليب قتال جديدة.
- تتسم بأنها طويلة الأمد قد تصل الى سنوات عديدة.

---

[1]- هشام الحلبي، **حروب الجيل الرابع –فهم التغير في شكل الحرب-** ، (أبو ظبي، مركز الامارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية، 2020)، ص52.

[2]- صباح بالة، **المرجع السابق**..

- لا يمكن التغلب عليها بالوسائل العسكرية فقط و تتطلب مواجهتها أساليب أكبر بكثير من الوسائل العسكرية.[1]

المطلب الثاني: المقاربات النظرية في تحليل التهديدات اللاتماثلية

لفهم و تحليل الظاهرة للتهديدات اللاتماثلية وجب استعانة بنماذج تحليلية النظرية و ذلك لتفسير والتنبؤ، كما أن هذه النماذج تقدم لنا العلاقة بين المتغيرات النظرية و طبيعة هذه التهديدات وصولا للمتغير محل الدراسة فنجد نظرية الدولة الهشة كأحد النماذج التحليلية تفسر مرحلة أو حالة الضعف التي تعاني فيها الدول في ظل التهديدات اللاتماثلية في جوانبها السياسية و الاقتصادية أو الاجتماعية، ضف الى ذلك نظرية الأمن الاقليمي و التي تفسر كيفية تفاعل الدول و الأقاليم مع التهديدات المشتركة وتكاثف جهودها و كيفية التصدي لها في ظل التنسيق بين هذه الدول لمجابهة التهديدات غير التقليدية.

1- **نظرية الدولة الهشة:**

يمكن القول بأن الدولة الهشة في طريقها للفشل تمر بمراحل الهشاشة و ليست هي نفسها الدولة الفاشلة لذلك عدم قدرة الحكومة المركزية على فرض سيطرتها على كامل التراب الوطني و عدم قدرتها على حماية حدودها من الاختراقات الخارجية، وفقدانها الشرعية ضف الى ذلك الانقسامات المجتمعية وغياب النظام القانوني وتفشي الفساد و نشوب نزاعات و اثنية كل هذا يرمز لهشاشة الدولة. فقد عرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الدولة الهشة أنها الدولة الضعيفة على مستوى الصدمات التي تنشب في الداخل و التي تأتي من الخارج، بيد أنها تستطيع القيام بوظائفها الحكومية الأساسية الا أن هياكلها تفتقر للإرادة أو القدرة السياسية في توفير الوظائف الأساسية.[2]

وتعرف الدولة الهشة على عدم قدرة أو رغبة الدولة في التعامل مع وظائفها الأساسية و مسؤولياتها في الجوانب الاجتماعية كسيادة القانون وحماية حقوق الانسان، ضف الى ذلك عدم قدرتها على توفير الأمن و الأمان لسكانها.[3]

أما بالنسبة للترجمة في نظر المقاربة الدولية لعالم ما بعد 11 سبتمبر فتعتبر الدول الهشة هي الأقل أداءا في العالم، وذلك بسبب فشلها في عدة مستويات وبدرجات متفاوتة ضف الى ذلك عدم قدرة حكوماتها على تحقيق المطالب الأساسية مما يعرقل الوصول للتنمية المستدامة.[1]

---

[1]- هشام الحلبي، **المرجع السابق** ،ص80.

[2]- جميلة سي يوسف، "اشكالية بناء الدولة في افريقيا"، **مجلة السياسة العالمية**، مجلد6 العدد1، (سنة 2022)، ص ص239.

[3]- أماني خليل باخربه، "الدولة الهشة"Fragile State - ، الموسوعة السياسيّة، 2020-09-10، تاريخ آخر دخول: 2025-01-13 03:36، متاح على الرابط التالي/https://political-encyclopedia.org/dictionary :الدولة الهشة.

فهنا الدولة الهشة اصطلاح مستخدم للبلدان التي تواجه تحديات انمائية حادة بشكل خاص مثل القدرات المؤسسية وسوء نظام ادارة الحكم و عدم استقرار الأوضاع السياسية، وفي أغلب الأحيان تعاني من عنف مستمر أو من آثار التركة التي خلفتها صراعات حادة في الماضي. لذلك لا يوجد اتفاق دولي فيما يخص الدولة الهشة وتختلف المؤسسات المالية و الدولية بينها من حيث تصنيف هذه الدول حسب عدة معايير[2].

خصائص الدولة الهشة:

تتميز الدولة الهشة بالعديد من السمات التي تجعلها تعرف على أنها تتميز بالهشاشة في شتى المجالات ونذكر منها:[3]

- الدولة التي لا تستطيع السيطرة على كامل وحدتها الترابية، كما أنها تعجز على تحقيق السلام والأمان لسكانها.
- الدولة التي لا تستطيع تحقيق نمو اقتصادي أو توزيع عادل للسلع الاجتماعية، وغالبا ما تتميز بانعدام المساواة الاقتصادية.
- الدولة التي يرتفع فيها العنف السياسي و التي تعاني من صراع بين مكوناتها العرقية أو الدينية وطائفية.
- الدولة التي لا تستطيع السيطرة على حدودها و ينتشر فيها الارهاب مع عدم قدرتها السيطرة على العنف الخارج عن اطار القانون.
- الدولة التي تعاني من مستوى مرتفع من الفساد في شتى المجالات مع انخفاض بنسبة كبيرة في الناتج المحلي و تزايد نسبة التضخم الاقتصادي مع ملاحظة الضعف في المؤسسات الاقتصادية وضعف البنية التحتية.

مؤشرات نظرية الدولة الهشة :

تنطلق نظرية الدولة الهشة في تحليلها وتفسيرها للطبيعة التي تكتسيها الدولة من خلال هشاشتها وقصورها وعلاقتها الطردية مع التهديدات اللاتماثلية، من خلال طرحها لعدة مؤشرات سياسية واقتصادية واجتماعية تبين من خلالها مدى ملاءمة الظروف و البيئة المتواجدة في دولة الهشة والتي تساعد على الانتشار السريع لهذه التهديدات.

---

[1]- جميلة سي يوسف، **المرجع السابق**، ص234.

[2]- مبروك ساحلي، "مؤشرات الدولة الهشة و مستقبل الاستقرار في الجزائر"، **مجلة العلوم الانسانية بجامعة أم البواقي**، المجلد5 العدد2، سنة2018)، ص19.

[3]- محمد عبد الجواد محمد، "مؤشرات الدولة الهشة و تطبيقاتها المعاصرة للدول العربية"، **مجلة الدراسات السياسية والاقتصادية**، العدد الثاني، (اكتوبر2024)، ص214.

المؤشرات الاقتصادية:

التدهور الاقتصادي للدولة و الذي ينتج عنه الديون في الداخل والخارج و التضخم المالي هذا كله يؤدي الى العجز الاقتصادي و نقص في القدرة الشرائية مع عدم قدرة الدولة في توفير مناصب عمل للشباب مع تراجع التنمية الاقتصادية. فضعف الموارد المالية مع غياب البنية التحتية للدولة وانتشار الفقر والبطالة كل هذا يعزز من قدرة استفادة الجماعات الارهابية و المسلحة من الفراغ الاقتصادي، مع عدم قدرة الدولة على التدخل مما يسهل ذلك في تجنيد الشباب في التنظيمات الارهابية كما أن البحث عن الرفاه بسبب عدم توفر الخدمات و صعوبة الوصول اليها وضعف عجلة التنمية الاقتصادية يخلق عدة تهديدات كتهريب الأسلحة و المخدرات و الاتجار بالبشر مع زيادة تغلغل نشاطات الجريمة المنظمة فكل هذه تعتبر تهديدات اللاتماثلية تمس باستقرار و أمن الدولة مما قد يخلق أيضا تدخلات أجنبية تعزز من نشاط ودعم لهذه التهديدات وذلك لخدمة مجموعة من المصالح.[1]

المؤشرات السياسية:

و يأتي ذلك من خلال شرعية الدولة أو أزمة الشرعية للنظام السياسي أحد أهم مقومات الدولة واستمراريتها فالأزمة الشرعية تتعلق هنا بعدم قابلية المواطنين لنظام سياسي معين ويكون ذلك بعد قياس مستوى المشاركة السياسية والفساد المزمن، مع غياب الأجهزة الأمنية وتنازع النظام السياسي يخلق لنا أفراد غير راضيين بنظام الحكم وجماعات متمردة تشكل جماعات ارهابية أو ميليشيات مسلحة، كما أن غياب الأجهزة الأمنية وعدم قدرة الدولة على توفير الأمن وحماية الأفراد يساعد في استفحال النشاطات الارهابية و مجموعات المسلحة العابرة للحدود.

ضف الى ذلك عدم قدرة الدولة على الحفاظ على السيادة وحقوق الانسان هذا الأخير يسوق الدولة لعجزها عن اتخاذ القرارات بنفسها مما قد يؤدي الى تدخل دول أجنبية، وهذا ما يزيد من ضعف الدولة الوطنية مع زيادة استفحال التهديدات اللاتماثلية، مع خلق أجهزة أمنية داخل الدولة لا تتبعها بشكل كامل مما يسهل الاختراق الأمني من طرف الجماعات المسلحة، وذلك بسبب الشرخ الحاصل في الدولة، فتآكل السلطة الشرعية ووصول الدولة لأزمة التناقض بين نخبها السياسية و ذلك لتحقيق مكاسبهم هذا حتما سيؤدي لهشاشة الدولة و فقدانها للسيطرة على أراضيها أو جزء منها، وذلك بسبب تجزئة الفضاءات

[1]- مبروك ساحلي، **المرجع السابق**، ص17.

الوطنية غير المراقبة من طرف الدولة لانشغال النظام أو السلطة بتسوية أزمة الشرعية أو حل الصراع الحاصل بين النخب الأمر الذي يساعد على تغذية الشبكات العابرة للحدود.[1]

المؤشر الاجتماعي:

و يأتي ذلك من خلال زيادة الضغوط الديمغرافية و تزايد عدد السكان مما يخلق انتشار العديد من الآفات الاجتماعية كالمخدرات، فالتزايد السريع يخلق طبقات اجتماعية هشة تعاني من نزاعات داخلية تكون أكثر عرضة للانفجار مما يخلق فوضى تؤدي الى تصاعد نشاط الجماعات الارهابية و المسلحة، كما أن عدم توفير الحقوق الأساسية للمجتمع كالنقص في الغذاء و المياه مع تراجع حجم الخدمات يخلق عدم ثقة السكان في الدولة مما يعزز الجماعات المناهضة لها و التي بدورها تشكل تهديدا لاتماثليا للدولة، كما أن نزوح في حركة السكان داخليا وخارجيا بسبب الكوارث الطبيعية و غيرها، فداخليا يخلق فئة من اللاجئين و المشردين وذلك يصعب على الدولة فرض سيطرتها على كافة المناطق بسبب حركة التنقل لهؤلاء النازحين مما يتيح للجماعات المسلحة و التهريب استغلال هذه الاقاليم مع قدرتهم على التغلغل في صفوف النازحين.

وهذا ما يفقد الدولة السيطرة بوضع حد للنشاطات الغير قانونية التي تقوم بها هذه المجموعات مما يساعد في انتشار التهديدات اللاتماثلية ضف الى ذلك مما يخلق الهشاشة للدول هي هجرة كفاءاتها ومتعلميها نحو الخارج وذلك جراء فقدانهم للأمن و الأمان، كما أن انتشار التمييز بين أبناء الوطن على أسس طائفية، أو عرقية، وسوء توزيع الثروة، والتهميش هذا كله يخلق ردا عنيفا ونقمة لدى الفئة المستهدفة مما يؤدي لخلق بيئة خصبة للنزاع المسلح و هذا ما يعزز من فرص ظهور جماعات متطرفة أو متمردة تستخدم التمييز الحاصل كأداة لتجنيد الأفراد المستهدفين و تحفيزهم للانضمام للجماعات الارهابية.[2]

لذلك تعد هذه النظرية ذات رؤية شاملة تتضمن عدة مجالات و معايير تضمن هشاشة الدولة وقابلية انتشار التهديدات اللاتماثلية فيها بحيث يؤدي الفشل على الصعيد الاجتماعي حتما لفشل المؤسسة السياسية و هذا لا يختلف تماما على المستوى الاقتصادي فالمؤشرات المذكورة مترابطة ترابطا وثيقا بحيث أن كل مؤشر يؤثر و يتأثر بالمؤشر الآخر.

[1]- عدنان سمير دهيرب، "التحديات التي يواجهها الاعلام في ظل الدولة الهشة دراسة تحليلية للواقع الاعلامي العراقي"، **مجلة الباحث الاعلامي**، العدد45_44، (سنة 2019)، ص 42.

[2]- عبد العاطي عامر سالم الحاج، "الدولة الهشة في افريقيا و اشكالية بناء الدولة الوطنية"، **مجلة جامعة بني وليد للعلوم الانسانية والتطبيقية**، العدد الثلاثون،(سنة 2023)، ص ، 230.

2- نظرية الأمن الإقليمي:

أول بدايات للتنظير للأمن الإقليمي تعود لخمسينيات القرن الماضي مع بداية اهتمام العلماء بشكل خاص بمفهوم التكامل الاقليمي و المؤسسات الأمنية الإقليمية في أعقاب الحرب العالمية الثانية، فقد قدم "كارل دوتش" و زملاؤه الفكرة الإبداعية المتعلقة بالجماعة الأمنية سنة 1957، ففي هذه الفترة تجاوزت مشكلة المعضلة الأمنية، ثم تليها فكرة "باري بوزان" حول مركبات الأمن الإقليمي حيث أخذها كأحد المقاربات لتحليل الأمن الإقليمي 1983، ضف الى ذلك "روبرت جيرفرس" الذي يتكلم عن الأنظمة الأمنية 1983.

لقد عرفت المقاربات النظرية و المنهجية لدراسة ديناميات الأمن الإقليمي، عقب نهاية الحرب الباردة تطورا فظهرت عدة دراسات أو أدبيات على الساحة الدولية فقد كانت الإرهاصات الأولى لبداية التنظير وذلك بدراسة الأقاليم من زاوية أمنية، و من الأعمال التي ظهرت أنذاك " الترتيبات الإقليمية" سنة 1997 وتعود هذه الفكرة لكل "ديفيد وباتريك مورغان" و الموجهة نحو ادارة النزاعات بين الدول وقد استعانوا في دراستهم هذه على مفهوم مركب الأمن الإقليمي، و أيضا فكرة الجماعة الأمنية التي تم تطويرها وفق التصور البنائي من طرف كل "**ايمانويل أدلر Emmanuel Adler** و**مايكل بارنيت Michael Adler**" ، حيث تعود الفكرة أساسا لعام 1957 والتي صاغها '**دوتش**'، كما أن فكرة مناطق السلام ل'**آري كاكويتر Arie Kacowicz** ' عام 1998 كنقد لأفكار **"دوتش"** و أعادة تقييم الجماعة التعددية و مدى صلتها بالعالم الثالث وتجديدها بمناطق السلام، وفي عام 2010 قدم "**روبرت ستيوارت أنغرسول Robert Stewart- Ingerssol"** مقالهما مركزين بذلك عن القوى الإقليمية و أهميتها في تطوير الترتيبات الأمنية داخل مركبات الأمن الإقليمي و إعطائها إطار لفهم الأمن الدولي.[1]

<u>الجماعة الأمنية :</u>

يعتبر "**كارل دوتش Karl Deutsch** " أول من أدرج هذا مصطلح عام1957 ففكرته الأولى هو أنه لا يمكن تحقيق الأمن بشكل فردي فقط بل يجب أن يكون هناك تعاون بين الدول أو الجماعات لتسوية النزاعات البينية وقد عرف **"دوتش Deutsch"** الجماعة الأمنية على أنها " الحالة التي يسود فيها التعاون بين دول الأعضاء وذلك بشكل مشترك للحفاظ على الامن والسلم مع عدم محاربة الدول المتعاونة لبعضهم البعض وقد ركز **" دوتش Deutsch "** على نموذجين اثنين يتحقق من خلالهم أمن المجتمعات و هما الجماعة الأمنية الموحدة أي اندماج الرسمي لوحدتين أو أكثر لتصبح حكومة مشتركة وتكون وحدوية او اتحادية، أما النموذج الثاني فهو نموذج الجماعة الأمنية التعددية فالدول تحتفظ بسيادة حكومتها مع

[1]- عشور قشي، "الأمن الاقليمي: الاطار النظري"، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، المجلد11، العدد02، جويلية (2022)، ص 45

الحفاظ على ترابط أمنها مع الدول الأخرى و لضمان حقيقة ان الدول لن تحارب بعضها البعض، **"دوتش"** هنا يرى أنه لتحقيق الجماعة الأمنية للأمن وجب عليها أن تحظى بالتوافق الجماعي و الالتزام القانوني و أن تهديد لأي دولة يعتبر تهديدا للدول الأخرى.[1]

أما النظرة البنائية لكل من **" أدلر و بارنيتAdler& Barnett "**، فبعد تطور التهديدات بعد نهاية الحرب الباردة وظهور تهديدات أمنية جديدة، فقد طور كل منهما الجماعة الأمنية التعددية، فقد كانت في الماضي الجماعات الأمنية ماهي إلا تحالفات بين الدول وتشمل القوة العسكرية وفقط، ولكن بعد المسار التطوري الذي شهدته التهديدات فإن مفهوم الجماعة الأمنية اصبح يشمل تهديدات جديدة مثل: الإرهاب، الازمات الاقتصادية، الهجمات السيبرانية.. الخ .

كما يعرف **" أدلر و بارنيت Adler& Barnett "** الجماعة الأمنية التعددية بوصفها: 'اتحادا إقليما عابرا للحدود الوطنية يضم دولا ذات سيادة وتتميز بالتعاون مع مختلف الأطراف ويحافظ شعبها على توقعات يمكن الاعتماد عليها في التغيير السلمي'، ومن هنا يمكن رؤية أن نظرتهم للجماعة الأمنية أنها غير محصورة في دولتين وضمن حدود معينة بل هي ممتدة إقليميا متداخلة عبر الحدود تتدخل فيها عدة فواعل ليست دولا وفقط بل عدة فاعلين و ذلك بسبب تطور التهديدات ذات الميزة المعقدة ومتعددة الأطراف، أما بالنسبة للتغيير السلمي فهذا لا يعني توقع حدوث تهديدات لذلك فإن هذه المقاربة دائما ما تسعى لأن تكون أكثر مرونة في تطبيقاتها فطبيعة هذه التهديدات تفرض على الجماعة الأمنية تعاون مستمر ديناميكي بين مجموعة من الفاعلين في إطار أمني اوسع يشمل عدة ابعاد لأن الجماعة الأمنية هنا تتعامل مع قضايا عابرة للحدود فلا يمكن لأي دولة بمفردها مواجهتها.[2]

<u>نظرية مركب الأمن الإقليمي :</u>

هذه النظرية ارتبطت بالنزعة الإقليمية جديدة فقد تم تطوير هذه النظرية منذ عام 1983 عندما تطرق **"باري بوزانBarry Buzan "** لفكرة المركبات الأمنية والتي تركز على التحليل الأمني على المستوى الإقليمي كما أنه أشار في كتابه إلى توسع المستوى التحليلي للأمن فلم يعد يقتصر فقط على المستوى الوطني وفقط بل تعدى المستوى الإقليمي و منظما للأمن العالمي كون التهديدات الأمنية في القطاعيين السياسي و العسكري تنتقل بسهولة عبر مسافات تتعدى الحدود، فلذلك الأمن ظل مرتبطا بالجوار

[1]- عبد الرفيق كشوط، "جغرافية مفهوم الأمن ضمن مقاربة ترتيبات الأمن الاقليمية"، **المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية**، المجلد08، العدد1،(2023)، ص 844.

[2]- عبد الرفيق كشوط، **المرجع نفسه**، ص854.

الجغرافي و هذا ما انتج لنا تفاعلات عابرة للحدود الوطنية ففوضوية التفاعل في الإقليم و توزيع القوة بين وحداته و العلاقات التاريخية بين الدول هو ما يخلق مركب أمن إقليمي .

وعرف **باري بوزان** مركب الأمن الإقليمي في نسخته الاولى على انه" مجموعة من الدول التي ترتبط مخاوفها و اهتماماتها الأمنية الأساسية مع بعضها البعض بشكل وثيق وكاف، بحيث ان اوضاعها الأمنية الوطنية لا يمكن النظر إليها واقعيا بمعزل عن بعضها البعض". وهنا يقصد التحالفات التي تشكلها الدول في اقليم معين وذلك لتعزيز الاستقرار الإقليمي مع للتعاون في عدة مجالات لمواجهة التهديدات، فأمن كل دولة هو من أمن إقليم الذي تنتمي إليه[1] .

وقد حدد كل من "**باري بوزان Barry Buzan** و **أولي ويفر**" في كتابهما " اقليم وقوى، النظام الدولي" نظرية الامن الإقليمي تطرح أربعة مستويات مهمة للتحليل و لفهم مركب الأمن الإقليمي :

فالأول يتحدث عن المستوى الداخلي لدول الإقليم: فالدولة في طبيعتها تعاني من بعض المشاكل والانكشافات مما يجعلها عرضة للتهديدات، بحيث أن طبيعة الانكشاف هو الذي يحدد مخاوفها الأمنية، أما المستوى الثاني فهو علاقة دولة بدولة و التي تؤدي بتشكيل إقليم متعاون بين العديد من الدول في منطقة جغرافية معينة فتشكل كتلة إقليمية متكاملة، والثالث هو تفاعل إقليم مع الاقاليم الأخرى في ظل تغيرات الجديدة وهذا ما يعزز الاعتماد المتبادل بين عدة أقاليم متجاورة، و اما الأخير هو تأثير أو دور الدول الكبرى في الإقليم على السياسة و الاقتصاد و الأمن في منطقة معينة و ذلك من خلال التدخلات أو الوجود والتنافس والتحالفات وحتى المساعدات التي تقدمها.[2]

المطلب الثاني: أنماط التهديدات اللاتماثلية في منطقة الساحل الافريقي

تعتبر منطقة الساحل الافريقي من أكثر الاقاليم في العالم تعرضا للتهديدات اللاتماثلية، التي تتسم بتنوع طبيعتها وتشابكها في آن واحد، ويرجع انتشار هذه التهديدات على نطاق واسع الى التداخل المعقد فيما بينها، فضلا عن الخصوصية البنيوية والمؤسساتية لدول الاقليم والتي غالبا ما تعاني من هشاشة أمنية مع ضعف القدرات الاستراتيجية ومن أهم التهديدات المتواجدة في المنطقة هي:

- **الظاهرة الارهابية:**

مفهوم الارهاب: الارهاب من الظواهر التي ظهرت مع فكرة السلطة و النفوذ حتى بات أداة للترويع على المستويين المحلي والعالمي و ينطوي على ظواهر التعصب والغل و التطرف حتى بات آفة خطيرة منبوذة

[1] -.Barry,Buzzan : **People*, States, and Fear : The National Security Problem in International Relations***,(London: Wheat sheaf Books.1982).P 78

[2]- سليمان عبد الله الحربي، **المرجع السابق**، ص28.

بكافة أشكالها وتجلياتها تتأثر بعوامل عقائدية و اجتماعية وبيئية و اقتصادية، فقد أصبح الإرهاب سببا في عدم الاستقرار المجتمعات الإنسانية ومتغيرا في العلاقات الدولية.

أولاً: تعريف الإرهاب :

لغة: ورد في اللغة العربية مشتقا من الفعل الثلاثي (رهب) بكسر الهاء (رهبة)، أي بمعنى خشي من المهابة والجلالة، و اسم الفاعل منه(راهب)، و يطلق على من يخاف الله ويخشاه بدافع التقدير و الإجلال وكذلك بمعنى: أخاف و أفزع .

وفي اللغة اللاتينية فإن الإرهاب مشتق من كلمة يرتجف و في اللغة الإنجليزية فإن كلمة إرهابي تعني الشخص الذي يستخدم العنف، وورد كذلك كلمة Terror بمعنى الذعر او كل ما يوقع الرعب في النفوس.

الإرهاب في الاصطلاح :

يعرف الإرهاب مع الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب الموقعة بالقاهرة: ففي المادة الأولى منها هو: " كل فعل من أفعال العنف أو التهديد به أيا كانت بواعثه أو أغراضه تقع تنفيذا لمشروع إجرامي فردي أو جماعي، ويهدف الى إلقاء الرعب بين الناس، أو إيذائهم أو تعريض حياتهم وحريتهم للخطر، و إلحاق الضرر بالبيئة أو بأحد الأملاك، او تعريض أحد الموارد الوطنية للخطر ".[1]

مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر: " الإرهاب وهو ترويع الآمنين و تدمير مصالحهم ومقومات حياتهم والاعتداء على أموالهم و أعراضهم و حرياته .

الاتحاد الأوروبي: " أعمال ترتكب بهدف إجبار الحكومة أو هيئة دولية على القيام بعمل أو الامتناع عنه بإلحاق الضرر بالهياكل السياسية و الاقتصادية أو زعزعة استقرارها. "[2]

ثانياً: تطور ظاهرة الإرهاب في الساحل الإفريقي

شهدت منطقة الساحل الافريقي في الآونة الاخيرة تصاعدا ملحوظا في حجم التهديدات الأمنية، نتيجة لتزايد أنشطة الجماعات الارهابية لاسيما في المناطق الحدودية المشتركة بين موريتانيا، الجزائر ومالي، وقد وجدت هذه الجماعات في تلك المناطق غير المأهولة بالسكان بيئة ملائمة لنشاطها، مستغلة ضعف التغطية الأمنية مما ترتب عليها بروز أنشطة غير مشروعة موازية، مثل تهريب الأسلحة، وتجارة المخدرات، والهجرة غير الشرعية، فقد ساهم هذا الترابط بين الظاهرة الارهابية والانشطة الاجرامية المنظمة في

[1]- خالد محمد طاهر بشير، **الارهاب و النظام السياسي الدولي – بعد أحداث 11 أيلول/ سبتمبر2001 (رؤية مستقبلية)**، (مركز الرافدين للحوار (بيروت)، ط1، 2022)، ص 16 -17

[2]- محمد بوكرب، **الأمن الفكري و دوره في تعزيز مكافحة التطرف الديني و الارهاب – دراسة حالة الارهاب في الجزائر-**، (رسالة ماجيستر، جامعة الجزائر3)، ص 9-10.

تكوين شبكة معقدة ذات الطابع أصولي تسعى لتحقيق مكاسب اقتصادية تتجاوز الحدود الوطنية مما منحها أبعادا اقليمية ودولية متشابكة[1].

لقد كان ضعف تنظيم القاعدة في كل من باكستان وأفغانستان مؤشرا على امكانية انتقال الشبكات الارهابية الى مناطق أخرى من العالم وحتما شهدت افريقيا ظهور فروع جديدة للتنظيم خاصة في دول مثل مالي والنيجر ونيجيريا والصومال، الى جانب انتشاره في بعض دول شمال افريقيا وهكذا أصبحت القارة الافريقية تمثل أرض الجيل الثالث لتنظيم القاعدة مما جعلها مصدرا لأحد أخطر التهديدات التي يمكن أن تؤثر على استقرار القارة الافريقية والعالم.

كما تعود جذور ظاهرة الإرهاب وبروز الجماعات الجهادية ذات الطابع الأصولي في القارة الإفريقية إلى عقد الثمانينيات من القرن الماضي، حيث مثّلت الحرب الأفغانية ضد الاتحاد السوفياتي آنذاك نقطة جذب مركزية لما عُرف لاحقًا بـ"الجهاديين الأجانب". فقد ساهم العائدون من أفغانستان في إرساء أولى اللبنات الفكرية والتنظيمية للحركات الجهادية في عدد من الدول الإفريقية، على غرار السودان، الذي شكّل محطة رئيسية لعدد من القيادات الجهادية، من بينها زعيم تنظيم القاعدة "**أسامة بن لادن**" خلال فترة إقامته هناك[2].

شهدت منطقة شمال إفريقيا في السياق ذاته خلال هذه الفترة تصاعدًا في النشاطات المسلحة ذات الخلفية الدينية، لا سيما في مصر والجزائر، حيث ساهمت الأزمات السياسية وتوتر العلاقة بين الأنظمة الحاكمة والحركات الإسلامية في خلق بيئة ملائمة لنشوء الحركات المسلحة، ففي الجزائر على وجه الخصوص أدى إيقاف المسار الانتخابي مطلع التسعينيات إلى اندلاع موجة عنف مسلح تبنته مجموعات راديكالية بدعوى استرجاع "الشرعية المفقودة" وهو ما وفّر لتلك الجماعات هامشًا واسعًا للتحرك والانتشار.

بعد تزايد الضغط العسكري والأمني، لا سيما بعد تبني سياسات المصالحة الوطنية في الجزائر، وما رافقها من استسلام عدد من العناصر المسلحة إلى جانب التحسن النسبي في الوضع الأمني في مصر، اضطرت الجماعات الجهادية إلى البحث عن بيئات جديدة أقل خضوعًا للرقابة الأمنية. وقد شكّلت منطقة الساحل الإفريقي خيارًا استراتيجيا لهذه التنظيمات وهذا بالنظر إلى ما توفره من خصائص جغرافية معقدة وهشاشة أمنية، فضلًا عن ضعف مؤسسات الدولة في بعض المناطق، الأمر الذي سهّل

[1]- أسماء رسولي، **التهديدات الأمنية في الساحل الافريقي بين أدوار الاقليمية و القوى الكبرى بعد أحداث 11 سبتمبر 2001**، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة باتنة، 2018)، ص139.

[2]- سليمان عبد الله الحربي، **المرجع السابق**، ص30.

لهذه الجماعات إعادة الانتشار وفتح قنوات جديدة للتمويل والسعي نحو فرض نفوذها الإقليمي والتأثير على المستويين الإقليمي والدولي.

يتغلغل في القارة السمراء خمس مجموعات مسلحة ذات صلة بتنظيم القاعدة وهي :

بوكوحرام النيجيرية، القاعدة في المغرب الإسلامي شمال الصحراء الكبرى، وحركة الشباب المجاهدين الصومالية، حركة أنصار الدين السلفية الجهادية في مالي، وحركة التوحيد والجهاد غرب إفريقيا التي يقودها المنشقون عن تنظيم القاعدة[1].

1. تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي :

مر التنظيم بمراحل عديدة لكي يصل للبعد الإقليمي التابع لتنظيم القاعدة العالمي ففي البداية كان ينطوي تحت مؤسسات القائمة على الصعيد الوطني، فقد ظهرت القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي من خلال الجماعات السلفية للدعوة والقتال بعد أعمال العنف التي شهدتها الجزائر في تسعينات القرن الماضي، و في أواخر سنة 2006 انظمت الجماعات السلفية للدعوة والقتال الى تنظيم القاعدة المركزي الذي يقوده "**أسامة بن لادن**" وتم اعلان عن الاسم الفعلي لتنظيم القاعدة وذلك باسم تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في 24 جانفي 2007، وهدفه تحرير الإقليم من التدخل الأجنبي الصليبي.

لعل من أبرز الأهداف الاستراتيجية لتنظيم القاعدة هو إقامة إمارة تابعة للمركز و تعبئة الشباب و تجنيدهم وذلك استغلال هذه الفئات الناقمة عن السياسات الحكومية خاصة في الجزائر و موريتانيا ومالي وكذلك لربط الجماعات في شمال إفريقيا والقرن الإفريقي و لتقوية التنظيمات الإرهابية المتمركزة على الحدود الجزائرية مع كل من مالي و الأراضي الليبية و وموريتانية.[2]

فالتسمية للتنظيم هو تسمية مستحدثة للجماعة السلفية للدعوة و القتال المنشق عن الجماعات الإسلامية المسلحة ما يسمى بالجيا) GiA) الجناح المسلح للجماعة السلفية للدعوة والقتال(Group islamique arm).[3]

2. جماعة بوكوحرام :

تأسست في البداية على يد مجموعة من الشباب الجامعيين و عدد من أصحاب المهن و بعض العسكريين السابقين في شمال نيجيريا و قاموا بتنظيم أهل السنة و الجماعة، و قد اختاروا لنفسهم

---

[1]- أسماء رسولي، **المرجع السابق**، ص140.

[2]- محمد محمود أبو المعالي، **التنافس بين القاعدة وتنظيم في الساحل والصحراء**،(الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الأولى، 2017)، ص 120 -145.

[3]- يحيى مشروط، "الأزمة في شمال مالي وتداعياتها على منطقة الساحل الافريقي"، **مجلة الحوار المتوسطي**، المجلد9، العدد2، (سبتمبر2018)،ص 332.

معسكرا منعزلا عن الناس، إلا أن الخطاب الإسلامي في نيجيريا كان له دور في ظهور مجموعة أخرى بقيادة "**محمد يوسف**" و التي عرفت باسم بوكوحرام جماعة إسلامية في الولايات الشمالية في نيجيريا التي تسعى إلى تطبيق الشريعة الإسلامية، و اسمهم الرسمي جماعة أهل السنة للدعوة و الجهاد.

كان سبب قيام هذه الجماعة هو انتشار الفساد في المجتمع الإسلامي، مع أنهم قاموا بمناهضة انتشار التعليم الغربي و عدم تطبيق نيجيريا للشريعة الإسلامية في كل ولايات الشمالية النيجيرية و التي تتسبب في إلحاق الضرر بألاف المسلمين من التهميش الاقتصادي و السياسي و جاءت مواجهته للحكومة و تصاعدت مواجهة بين الجماعات و المراكز الأمنية إلا أنها لم تخترق النظام المحلي.[1]

3. حركة التوحيد و الجهاد غرب إفريقيا :

منشقة عن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي كما أنها جناح تابع لها، حيث تم إعلان عن هذه الجماعة في أكتوبر 2011 وتعرف على أنها الأكثر رعبا ودموية ضمن الجماعات الإرهابية المتواجدة شمال مالي ولها ترابط مع جماعات أخرى في إقليم كحركة شباب المجاهدين في الصومال و جماعة بوكوحرام في نيجيريا و الشباب المتمرد في التشاد، ومن أسباب تأسيسها هو انشقاق هذه الجماعة أو زعيمها "**سلطان ولد بادي**" المكنى "**أبو علي**" بعد رفضه لقيادة تنظيم القاعدة بتأسيس سرية خاصة بعرب أزواد، التي تستوطن في منطقة "**غاو(Gao)**" المالية، فالتصادم بين الحركة والتنظيم قاد زعيم تنظيم القاعدة "**مختار بلمختار**" لتهدئة الأجواء و قيادة مفاوضات مع الطرف الآخر و الخروج بقرار ضرورة التنسيق المشترك بين الحركة والقاعدة، و نظرا للسرية التي تكتنف هذا التنظيم فبعض التقارير تشير الى أن "**حمادة ولد محمد خيرو**" هو زعيم هذه زعيم الحركة.[2]

4.حركة أنصار الدين :

تأسست بعد شهر كامل من بعد ظهور حركة التوحيد و الجهاد في نوفمبر 2011، فقد قامت بقيادة القنصل سابق للحكومة المالية في مدينة جدة السعودية و اسمه "**إياد غالي**" فترتكز هذه الحركة على السمة الإسلامية و أبرز ما تنادي به هو تطبيق الشريعة الإسلامية شمال مالي، و يأتي بعدها الإعلان عن قيام الدولة الإسلامية شمال مالي و تعتبر "**كيدال**" المقر الرئيسي لحركة أنصار الدين .

فأول العمليات التي قامت بها هذه الحركة وذلك أزواد بهجوم على مدينة **أغلهوك** غرب **كيدال** و قاموا بسيطرة على قاعدة عسكرية بارزة، كما أن حركة أنصار الدين بزعامة "**إياد غالي**" قاموا بوضع خطة مع

---

[1]- محمد محمود أبو المعالي، **المرجع السابق**، ص57.

[2]- كمال الدين شيخ محمد عرب، " التنظيمات الجهادية و أثرها على الأمن القومي للقارة الافريقية"، مركز الجزيرة للدراسات، (4 فيفري2015)، **https://studies.aljazeera.net/ar/issues/2015/02/20152484523635361.html**. اطلع عليه يوم 28 جانفي 2025 ، على الساعة10:45.

تنظيم القاعدة وحركة التوحيد و الجهاد بالسيطرة على مدن أزواد الكبرى من خلال السيطرة على كيدال و غاو من طرف التوحيد و الجهاد خاصة في ظل الانقلاب العسكري الذي أطاح بالرئيس المالي "**أمادو توري**" سنة 2012 وضعف الجيش المالي .

•أما بالنسبة للفروع الثانوية للتنظيمات الإرهابية الكبرى والتي تنضوي تحت لواء القاعدة المنتشرة في الساحل الافريقي هي :

-كتيبة الملثمين بعدها تم تأسيس كتيبة الموقعون بالدماء .

-كتيبة طارق بن زياد .

-سرية الفرقان.

-سرية الأنصار.

- سرية أنصار الشريعة التونسية و التي كانت لها يد في أحداث تيقنتورين بعين أميناس التي استقوت بعد سقوط نظام التونسي السابق.[1]

❖ **ظاهرة الجريمة المنظمة:**

يرى الأستاذ "**مصطفى طاهر**" على أنها : " جريمة معقدة ومتنوعة الأنشطة الاجرامية و العمليات وواسعة النطاق و سريعة الأداء و تتعلق بالكثير من السلع و الخدمات ذات الطابع الغير المشروع تكون في يد عصابات تهيمن عليها بالقوة و التنظيم، و تضم ألاف المجرمين من جنسيات مختلفة، تتميز بالاحتراف وبقدر كبير من البطش لها مصالح وهدفها الرئيسي تحقيق الربح المالي واكتساب القوة و النفوذ باستخدام وسائل مختلفة.[2]

الساحل الافريقي فضاء خصب لتنامي ظاهرة الجريمة المنظمة و العابرة للحدود بكل أنواعها مما جعل الاقليم مصدرا للتهديدات اللاتماثلية التي تؤثر اقليميا ودوليا، فالجريمة المنظمة تعتبر من أصعب المشاكل التي تهدد أمن دول الساحل الافريقي خاصة في ظل تنامي التهديدات الاخرى و التدخلات الأجنبية، فجل المؤشرات توضح التنامي السريع لهذه الظاهرة، وتأثيرها على التنمية في دول الساحل الافريقي فالفشل الاقتصادي الذي ألحقته هذه الظاهرة على الدول خلق فواعل غير دولاتية متحالفة مع أقليات في اقليم و ذلك للتحكم في التجارة الغير الرسمية مشكلة بذلك ما يعرف : بالكار تلات: فانتشار

---

[1]-يحي زبير، " الجزائر و الوضع المعقد في منطقة الساحل: منع الحرب ومكافحة الارهاب"، قطر: مركز الجزيرة للدراسات، (28 نوفمبر2012)،: ***https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2012/11/201211289594704997.html*** . اطلع عليه يوم 30 جانفي 2025، على الساعة 23:32.

[2]- محمد فوزي صالح، **جريمة المنظمة و أثرها على حقوق الانسان**،(مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في القانون الدولي لحقوق الانسان، جامعة يحي فارس، 2009/2008)، ص10.

الفساد في اقليم وخاصة في الحدود أينما تضعف التنمية ووجود لمناطق غير مأهولة بسكان، تجد هذه الظاهرة متنفسا لها وذلك لممارسة التهريب لتأمين حياتها.[1]

أشكال الجريمة المنظمة في الساحل الافريقي:

تتنوع الجريمة المنظمة في الساحل الافريقي نظرا لهشاشة الدول في اقليم و عجزها عن فرض سيطرتها في المنطقة حيث نجد أنواع متعددة من الجريمة المنظمة في اقليم الساحل الافريقي وهي:

1) **الهجرة غير الشرعية:**

تعتبر من تحديات الأمن الانساني في المنطقة أو الاقليم الساحلي نظرا لارتباطها الوثيق بالأشكال الأخرى للجريمة المنظم مثل : بيع الأسلحة و المخدرات فمن أهم المميزات التي تتميز بها القارة الافريقية، وهي الهجرة الغير الشرعية وذلك بسبب الحروب الأهلية والحدودية التي ظهرت بعد الحرب الباردة لتترتب عنها أثار أو تدهور المستوى الاقتصادي و الاجتماعي فضعف التنمية، والتغيرات المناخية القاسية وانتشار للجماعات المسلحة والعصابات ،

عوامل أدت الى الهجرة للبحث عن الأمن و ظروف تحفظ العيش الكريم و الاستقرار فشبكات الجريمة المنظمة تستغل الفرصة في تنفيذ أعمالها الاجرامية من خلال الهجرة الغير الرسمية او السرية ويكون ذلك بالإتجار بالبشر وتستغل هذه الأطراف المهاجرين للإتجار بهم واستخدامهم في أعمال الدعارة و استغلالهم في الأعمال الشاقة، ضف الى ذلك هناك نوعين أو صنفين تتميز بها الهجرة في اقليم الساحل الافريقي، وهي المهاجر الغير الشرعي و اللاجئ وهذه الاخيرة ناجمة عن الظروف الأمنية التي تشهدها المنطقة و تعتبر مالي من أكثر الدول التي تشهد هجرة غير شرعية داخل القارة الافريقية وخارجها و في الساحل الافريقي.[2]

2) **تجارة المخدرات**:

تعد ظاهرة جديدة نسبيا فقد تم تحويل سوق المخدرات من أمريكا اللاتينية الى غرب افريقيا وصولا للساحل الافريقي وذلك لتصل للأسواق الأوروبية، فقد أصبح الساحل الافريقي كمعبر للكوكايين الذي يهرب الى أوروبا فمعظم الشحنات التي تهرب من "أمريكا اللاتينية تمر عبر الأطلسي وذلك لتغذية السوق الأوروبية الرابحة، بعد فشل تهريبه لأسواق أمريكا الشمالية، كما أن عملية التهريب تكون عبر سفن كبيرة معدلة خصيصا لنقل أطنان من الكوكايين و يتم تفريغها في السواحل الغربية للقارة الافريقية و بعدا

[1]- خالد بشكيط، "التهديدات اللاتماثلية في منطقة الساحل الافريقي: الارهاب و الجريمة المنظمة دراسة في حدود العلاقة"، **مجلة الأبحاث قانونية وسياسية**، العدد السادس،(جوان 2018)، ص224 – 244.

[2]- عادل زقاغ، سفيان منصور،" واقع الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الافريقي"، **مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية**، العدد 23، (مارس 2016)، ص- 176.

تنتشر في الساحل كما أنها تهرب عبر طائرات صغيرة بإمكانها العبور عبر الأطلسي و ذلك للتقنية التي تحظى بها و غالبا ما تكون هذه الشحنات آتية من فنزويلا.[1]

وهناك مرفقين رئيسيين لتهريب الكوكايين و ذلك استنادا على الشحنات المهربة بحرا وجوا المرفق الأول الجنوبي و يشمل خليج بنينك، وهو محطة الرئيسية التي تنقل منها الشحنات الى التوغو والبينين ونيجيريا، أما المصدر الثاني الشمالي فيتكون من شطري (غينيا بيساو وكونا كري)، كأحد البوابات الرئيسية، وكذلك بالنسبة للوجهات الجوية فهناك اثنين أيضا هما موريتانيا و سيراليون و في بعض الأحيان تهرب المخدرات بحرا عبر السينغال و مالي وصولا لمالي و غامبيا، من أجل تهريبها جوا فيما بعد وهذا ما جعل من تهريب الكوكايين ذروته عبر غرب افريقيا وكانت باماكو المرفق الرئيسي لتهريب الكوكايين جوا رغم أنها تبعد ألف كيلومتر عن البلدان الساحلية التي يتم تفريغ منها الحمولة و تستلم المخدرات، وهذا بسبب التبادل الحاصل بينهم كون مالي المصدر الرئيسي للحشيش فتقوم بمقايضته بالكوكايين و هو أمر مربح للطرفين.

كما أن المجريات الحاصلة في الساحل الافريقي و تداعيات سقوط نظام القذافي وجدت هذه الجماعات فرصة لتجارة المخدرات فلم تتوقف على الكوكايين القادم من أمريكا اللاتينية فقط، بل كذلك الهروين القادم من أفغانستان عن طريق ايران و اليمن و الصومال، وتوصله عصابات تهريب السلاح من دار السلام(تنزانيا) أو مومباسا (كينيا) متجهة الى ليبيا أو تشاد أو دارفور غرب السودان، لتتولى الميلشيات ليبية ايصاله لداعش و بعض الميليشيات الأخرى ومن ثم يهرب الى أوروبا عبر الموانئ الليبية وكذلك يهرب للسوق الافريقية في نيجيريا وجنوب افريقيا.[2]

3) **تهريب الأسلحة**: حسب تقرير الأمم المتحدة فالأسلحة المهربة التي تدخل عبر البوابة الغربية لإفريقيا في كل سنة تأتي غالبا من دول أوروبا الشرقية و الوسطى والصين و روسيا ، وبعض الدول الافريقية الأخرى فجل الأسلحة تدخل بطرق قانونية

بيد أن انتشار الفساد والشروة مع ضعف هذه الدول و ضعف السلطة الحكومية و الجيش مع انتشار الفساد داخلهم، وهذا ما يؤدي الى بيع الأسلحة بشكل غير قانوني فحسب برنامج الأمم المتحدة للتنمية(PNUD)، فأفريقيا تنتشر فيها 100 مليون قطعة سلاح خفيف، فتبلغ 8 ملايين قطعة سلاح في افريقيا الغربية و 100.000 كلاشينكوف بمنطقة الساحل الافريقي، وهذا ما يزيد من صعوبة التحكم في الوضع الأمني ومراقبة اشكال الجريمة المنظمة مع صعوبة تفكيكها لشدة تعقيدها و تعدد أطرافها مما

[1]- بوعلام برزيق، "التهديدات اللاتماثلية و أثرها على السلم و الأمن في الساحل الافريقي"، **مجلة الدراسات الاستراتيجية و العسكرية**، مجلد1، العدد1، (برلين2018)، ص. 124-144.

[2]- **المرجع نفسه**، ص 133.

يجعل صعوبة السيطرة ومراقبة هذه الأطراف خاصة في ظل استغلالها للثغرات القانونية و تزويدها بالوثائق الادارية من خلال التواطؤ مع اطارات مهمة داخل الدولة.[1]

4) **تهريب المواد الغذائية السجائر و البنزين** :

تعتبر ظاهرة تهريب هذه المواد من الظواهر الخطيرة التي تؤثر على الاقتصادات الوطنية و امتداد تأثيرها للأمن الانساني، وهذا ما يوضح مدى معاناة التي تتكبدها شعوب المنطقة جراء صعوبة العيش في منطقة الساحل الافريقي، كما أن تهريب السجائر مرتبطة بتهريب السلاح فإذا أردت معرفة المناطق التي تروج فيها الأسلحة المهربة ما عليك إلا معرفة الأماكن التي تروج فيها السجائر المهربة، فتهريب السجائر له أثر في نمو اتجار بالمخدرات فقد ظهر الإتجار بالسجائر في شمال افريقيا أوائل الثمانينات القرن الماضي، فقد زودت السجائر المستوردة عبر موريتانيا جزءا كبيرا من الأسواق الجزائرية و المغربية، و تتألف الأطراف الفاعلة الرئيسية في هذه التجارة من مستوردي و مزودي السجائر القانونيين و هذا ما أدى الى تآكل الأجهزة الجمركية بسبب الفساد و التواطؤ بين المهربين و المستوردين في الدولة.[2]

[1]- مصطفى كراوة، "ظاهرة الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الافريقي وسبل مواجهتها"، **مجلة الأفاق العلمية**، مجلد 12، العدد 1، (2020)، ص 530- 545.

[2]- **المرجع نفسه**، ص 536.

المبحث الثاني: الأمن في الساحل الأفريقي: الاشكالات البنيوية والتفاعلات الأمنية

تعتبر منطقة الساحل الافريقي احدى أهم المجالات الجيوسياسية في العالم، و التي جعلت منها محل أطماع القوى الكبرى وهذا لما يميزها من موقع استراتيجي مهم، ضف الى ذلك الموارد الطبيعية ما جعلها محل تنافس بين الفواعل الدولية كما أنها أصبحت تشهد العديد من التهديدات اللاتماثلية، وذلك لما تعيشه دول الساحل من أزمات داخلية وصراعات اثنية وعرقية والذي بدورها تؤدي الى غياب مفهوم الدولة و تظهر حالة الهشاشة وانكشاف الامني و الاقتصادي، وما ينتج عنه من تزايد أثر هذه التهديدات، بيد ان التفاعلات الدولية و الاقليمية لا تخلو منها المنطقة وذلك لمراجعة طبيعة هذه القضايا. وسنقدم في هذا المبحث دراسة للبعد الاستراتيجي للساحل و اهم التهديدات اللاتماثلية المتواجدة فيه وأثر او كيفية تعامل المجتمع الاقليمي والدولي مع هذه التهديدات..

المطلب الأول: الأهمية الاستراتيجي لمنطقة الساحل الافريقي

تعود تسمية الساحل الى دلالتها التقليدية التي تعني "الشاطئ" أو "الحافة" وهي تسمية تعكس الطابع الحدودي لهذا المجال الجغرافي الذي يشكل منطقة انتقالية بين الصحراء الكبرى شمالا، والمناطق الاستوائية جنوبا، بيد أن هذا التحديد الجغرافي ينطوي على تعقيد مفاهيمي بتداخل عدة أبعاد فيه ما جعل من عملية ضبط حدوده أو تقديم تعريف موحد له متغير حسب الزاوية المعتمدة في التحليل.

تعريف بمنطقة الساحل الافريقي: جيوسياسية الساحل الافريقي

تعد منطقة تفصل افريقيا جنوب الصحراء عن شمالها وفق التعبير الجغرافي، أو هي المنطقة التي تفصل افريقيا السوداء عن افريقيا شمالا بمقاربة اثنية عرقية أو الاقليم الذي يفصل افريقيا المسلمة عن افريقيا الوثنية أو المسيحية بمقاربة دينية حضارية، لذلك يمكن أن نعرف الساحل من عدة نواحي تتعدى التعريف الجغرافي الجامد

يشير الى كونها المنطقة التي تمتد من موريتانيا الى اريتريا، وتشمل: بوركينافاسو، التشاد و السينغال، السودان، مالي والنيجر ونيجريا ضف الى ذلك الجزائر، فتشكل حزام يفصل الصحراء الكبرى و السافانا في الجنوب عن شمال افريقيا، و استنادا الى المعيار السياسي فإن منطقة الساحل تشير الى منطقة جغرافية كبرى تضم الدول التي تواجه أزمة اقتصادية و سياسية والبيئية أهم دولها: السينغال، موريتانيا، مالي، بوركينافاسو، النيجر، وغينيا الاستوائيّة.[1]

[1]- كريم مصلوح، **الأمن في منطقة الساحل و الصحراء في افريقيا**،(مركز الامارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية، الطبعة الأولى، 2014)، ص. ص 8- 11 .

الساحل الافريقي مصطلح او تسمية قديمة أطلقها الفاتحون المسلمون على منطقة التي تمتد جغرافيا من الحافة الجنوبية للصحراء الكبرى الى منطقة الغابات الافريقية، وتغلب على منطقة الساحل الافريقي التضاريس الصحراوية مع وجود بعض الكتل الجبلية المترامية، بيد أن هذا الاقليم يتميز بتعقيدات بنيوية يصعب السيطرة في تفاعلاتها وفهم أبعادها، لاسيما ما يتعلق بالعامل البشري الذي تأثر بعمق الموقع الجغرافي مما جعله من بين أكثر الأقاليم عرضة لعدم الاستقرار و التوتر التي تشهد توترا في العالم.[1]

تتقاطع في منطقة الساحل الافريقي العديد الحضارات والثقافات واللغات، مما أهلها لتكون جسرا رابطا بين الحضارتين الافريقية والعربية، ولكن التناقضات والصراعات والحروب جعلت نقاط قوتها هي نفسها نقاط ضعفها، حيث أصبح الاقليم من اقليم رابط بين الحضارات الى موقع تتحارب فيه الثقافات والاثنيات.[2]

مشيرا بذلك الساحل الافريقي الى امتداده من البحر الأحمر شرقا الى المحيط الأطلسي غربا، ويقصد بذلك القوس الذي يضم السواحل الأطلنطية دول غرب افريقيا من موريتانيا الى السودان و التشاد ومالي والنيجر، حيث يغطي اقليم الساحل القوسي الممتد من السودان الى موريتانيا، وهذا ما جعل بلدانها تتميز بشساعة جغرافية وقلة السكان، ذات الطابع الصحراوي الفسيح

ضف الى ذلك فهي عبارة عن خطين يمتدان على طول شريط، فالأفقي يمتد من موريتانيا الى البحر الأحمر، و أما الخط السفلي يمتد من عاصمة السينغال "دكارة" الى البحر الأحمر، ويمتد هذا الشريط على طول يقدر ب: 5500كلم^2 فيعتبر الساحل الافريقي ذو تأثير جغرافي وهذا بسبب اتساع رقعته الجغرافية بحيث تتراوح مساحته الهائلة بأكثر من 9ملايين كيلو متر مربع تمتد من الساحل الشمالي الشرقي المطلة على البحر الأحمر الى السواحل الأطلسية بامتداد يقدر ب: 21930كلم، وما بين خطوط الطول □12 و □20 شمال خط الاستواء وهذا ما جعلها أكبر الأقاليم في القارة الافريقية.[3]

[1]- مبروك كاهي، "منطقة الساحل الافريقي: صراعات قديمة وتحديات جديدة"، **مجلة تحولات**، المجلد الثاني، العدد الاول،(يناير2019)، ص178.

[2]-- عصام عبد الشافي، "معضلة الأمن في الساحل و الصحراء : الاسباب و المواجهة"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 195، القاهرة،(2011)، ص 230- 245.

[3]- محمد الطاهر عديلة وآخرون، **التنافس الدولي في السياسة العالمية – دراسة في منطقة الساحل الافريقي**-، ا(لمركز الديمقراطي العربي، الطبعة الاولى، 2020)،ص18.

خريطة رقم(1): خريطة توضح الامتداد الجغرافي للساحل الافريقي

المصدر: . https://www.facebook.com/astronomie.astrophysique/post. s اطلع عليه يوم 30 جوان 2025، على الساعة 22:23.

المطلب الثاني: البيئة الأمنية في الساحل الافريقي: عوامل الهشاشة

تعتبر منطقة الساحل الافريقي احدى اكثر الاقاليم تعقيدا من الناحية الأمنية في القارة الافريقية وذلك بفضل موقعها الجغرافي مترامي الأطراف ذو البعد الاستراتيجي ، كما تشهد دوله ذات الطبيعة الهشة ضعف مؤسسي والتركيبة السكانية ذات الطبيعة المتداخلة الكثير من الازمات فضلا عن التداخلات الاقليمية والدولية التي زادت الوضع الامني أكثر تعقيدا فتمتد بذلك منطقة الساحل من المحيط الأطلسي غربا الى البحر الأحمر شرقا مما جعلها تواجه تحديات أمنية ذات طابع تقليدي وحديث في آن واحد.

أ- العوامل الجغرافية :

تتميز هذه المنطقة بشكل يكون ثابتا بخصائص طبيعية وجغرافية متميزة ويتميز هذا الإقليم بثلاثة عناصر هي: الجفاف والتصحر والحرارة المرتفعة جدا، وهذا ما يدل على حجم المعاناة الإنسانية التي تختص بها هذه المنطقة.[1]

[1]- - عشور قشي، التنافس الفرنسي الأمريكي حول منطقة الساحل الافريقي: دراسة في منطلقات الاهتمام و الآليات، **المجلة العربية للعلوم السياسية، ص ص 72- 94,**

بحيث يمتد الساحل الافريقي بين خط العرض 20 على حدود الصحراء الكبرى الى خط العرض 12 شمالا باتجاه السافانا الاستوائية، أي انها تقع في المنطقة شبه الصحراوية الكبرى مما جعلها تتعرض لصعوبات مناخية ومعظم دوله هي دول حبيسة Landloked country، فالمنطقة الساحل معرضة للجفاف والتصحر بسبب ندرة المياه وقلة الأمطار ويترتب عليها الجفاف، والذي يؤدي الى تراجع الثروة الحيوانية وتراجع الاراضي الصالحة للزراعة وقحط وتناقص في انتاج محاصيل الزراعية الغذائية مما يهدد حتميا الأمن واستقرار المنطقة وقيام النزاعات في الاقليم، رغم أن اقليم الساحل يتميز بثروة مائية باطنية هائلة من آبار وواحات ومياه جوفية، الا ان نقص امكانيات جعل العديد من الافارقة يفتقرون الى امكانية الحصول على المياه، فالعامل الجغرافي لمنطقة الساحل الافريقي وطبيعة بيئته جعلته محل العديد من التهديدات التي ستؤثر على التنمية الاجتماعية والاقتصادية.[1]

ب- العوامل الاجتماعية والبشرية :

تتميز المنطقة بكثافة سكانية ضعيفة وغير مستقرة، وهذا ما جعل الوضع معقد و ذو انعكاسات سياسية خطيرة، فالتعارض بين المساحة وحجم السكان يعمل عادة ضد التجانس السياسي و التماسك الاجتماعي وهذا ما يتسبب في ضعف الانتاجية و انعدام الهيبة السياسية ومن شأنه أن يشجع القبلية ويعمقها[2] .

كما أن الساحل الافريقي يتميز بتنوع اثني وعرقي، فلكل فئة نمط معيشة مختلف وهذا ما جعل الاقليم يتمتع بالتقاء العديد من الأعراق لتشكل بذلك بناءا اجتماعي فنجد في مالي مثلا: "البامبارا **Bambara** ؛ والسونغاي**Songhai** ، و البوليس**Peuls** ، و الكانوري**Kanouri** ، والطوارق**Touareg**، و العرب. أما في النيجر فنجد: الهاوسا**Haoussa** ، و الجارما**Djerma** ، والسونغاي و البوليس و الكانوري، والطوارق والعرب .

فهذه التركيبة المتعددة للسكان نجدها في أغلب دول اقليم الساحل ففقدان مقومات الحياة وموارد العيش مع غياب الرعاية الصحية والتنوع الاثني و عرقي والقبلي، جعلت من الطبيعة الاجتماعية غير متجانسة و غير قابلة للاندماج خاصة في ظل غياب الثقافة السياسية وبسط أقلية السيطرة و الحكم خلق التهميش للأقليات الأخرى وهذا ما نتج عنه أزمات حادة أدخل المنطقة في صراعات.[3]

ج- العوامل الاقتصادية:

---

[1]- يحي محمد لمين مستاك، "**التهديدات الأمنية في الساحل الافريقي وعلاقتها بالأمن القومي الجزائري**"، (أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2020)، ص135.

-. [2]- يحي محمد لمين مستاك، **المرجع السابق**، ص120

[3]- **المرجع نفسه**، ص122.

تعتبر دول الساحل الافريقي من أفقر دول العالم ظاهريا ومن أغنى دول العالم باطنيا فقد أضحى اقليم ذو أهمية اقتصادية و ذلك لما يتوفر عليه من ثروات معدنية و أهمها: الذهب و اليورانيوم والفوسفات ضف الى ذلك الثروات النفطية، فتعتبر مالي ثالث منتج للذهب الافريقي و أما النيجر ثالث مصدر لليورانيوم عالميا ونيجيريا أول منتج للنفط أما الجزائر أهم مصدري الغاز،[1] بيد أن الساحل الافريقي يشهد تدهورا اقتصاديا في شتى المجالات وذلك راجع للأسباب التالية:

•التسيير غير العقلاني لهذه الثروات و العائدات من الموارد الأولية .

•تزايد انتشار الفقر والبطالة .

•هشاشة البنية التحتية التعليمية .

•عدم استقرار الموارد الزراعية .

•تحويل المداخيل لخدمة أقلية معينة في السلطة و التهميش الآخرين .

•التدهور الزراعي و ذلك بسبب الظروف المناخية وهذا ما جعلها دولا أقل نموا .

ان ما يظهر هشاشة الدول الساحل الافريقي هو تدهور اقتصاداتها خاصة في الميدان الزراعي والسبب الرئيسي لعدم استقرار الموارد الزراعية هي الظروف المناخية للإقليم الساحلي، وهذا ما جعلها بيئة مناسبة لبروز عدة تهديدات، بحيث تشير مؤشرات التنمية البشرية العالمية الى عجز التنمية لذلك ان دول الساحل الافريقي هي أقل دول نمو حسب تقارير كما أنها تتميز بارتفاع مؤشرات الفقر فيها.

وهذا ما يؤكده تقرير صادر عن هيئة الأمم المتحدة بأن النيجر تعد أفقر دولة في العالم بنسبة 67% ومالي بنسبة 64%، وعلى هذا الأساس فإن الفقر والبطالة المتزايدة هي مصادر التهديد للإقليم كونها سبب رئيسي لظهور التطرف والتمرد مع خلق بؤر توتر على المستوى الداخلي والخارجي للدولة مما يجعلها بيئة غير ملائمة للاستثمار الأجنبي رغم أنها تمتاز بموقع جيو اقتصادي نظرا لما تملكه من موارد طاقوية ذات البعد الاستراتيجي كالنفط، الغاز، اليورانيوم..، الا انها مصنفة كدول فقيرة جدا في تقارير التنمية البشرية، ضف الى ذلك ان التسيير الغير عقلاني لهذه الثروات والعوائد الموارد المالية أدت ايضا لهشاشة اقتصاديات دول الساحل الافريقي.[2]

د- العوامل السياسية :

[1]- عشور قشي، **المرجع السابق**، ص73.

[2]- محمد الطاهر عديلة، **المرجع السابق**، ص27.

ان دول الساحل الافريقي تعاني من ضعف شديد في التماسك السوسيو_سياسي بين المجتمع ودولة، وسبب هذا الضعف هو عدم مراعاة الحدود الأنثروبولوجية للمجتمعات المحلية بسبب التقسيمات الحدودية الموروثة عن الاستعمار، فالتقسيم الاستعماري أدى إلى انتشار مظاهر الحياة القبلية و التي يغلب فيها الولاء للقبيلة عن الولاء للدولة خاصة في ظل أن بعض القبائل لها امتداد لمختلف البلدان وهذا ما يخلق التأثير على التماسك الوحدة الوطنية، ضف الى ذلك الانقلابات العسكرية و أزمات الشرعية والفساد السياسي وضعف الأداء المؤسساتي، قد يؤدي الى تهاوي الأنظمة الحاكمة فالأزمات السياسية و الاقتصادية تشجع كثيرا على هذه الظواهر، مما أدى الى الخلل الوظيفي للدول ولا استقرار مما انعكس سلبا على الأداء الأمني لدول المنطقة[1] .

هناك ثلاث أسباب رئيسية تتغذى منها المشاكل السياسية والاجتماعية التي تعاني منها منطقة الساحل الافريقي:

- تتغذى العوامل التقليدية من التنوع الاثني والديني واللغوي وسعيها لبسط السيطرة والنفوذ بين مختلف القبائل القاطنة في المنطقة وهذا ما أدى الى صراعات تاريخية متواصلة

- تفتقر المنطقة لأدنى مقومات الحياة وموارد العيش ما أدخل المنطقة في صراعات لا متناهية .

-توزيع الثروات لا عادل بسبب الانتماء الاثني وذلك لاستفراد أقلية عددية بذلك و قد لا يزيد عما نسبته 2% من مجموع السكان، مع أخذ جل امتيازات السلطة والسطو على أموال الدولة مماساهم في انتشار الفساد وانتفاض باقي الاثنيات .

ان السبب الرئيسي وراء هذه الأزمات ان دول الساحل الافريقي ورثت حدودها الوطنية بعد التقسييم الاستعماري لها ما أدى الى فشلها في تحقيق السلطة على اراضيها.[2]

هـ- العوامل الأمنية :

إن الطبيعة الهشة لدول الساحل الافريقي منحت لمجموعة من الأطراف التواجد الفعلي في المنطقة، فتظهر منطقة الساحل الافريقي من أكثر المناطق في العالم التي تشهد حالة غير مسبوقة من التهديدات ومن أهمها وجود الارهاب في المنطقة، وذلك بسبب حالة اللا أمن مع انتشار ظاهرة الجريمة المنظمة وتجارة بالبشر و التهريب.. الخ، و هيمنة ظاهرة تجارة الأسلحة فتحتل ثاني منطقة في العالم من حيث أسواق الأسلحة للتجارة غير الشرعية، وذلك بسبب الانكشاف الأمني الذي تشهده المنطقة خاصة إبان الحرب في ليبيا و الذي ساهمت في انتشار العشوائي للسلاح.

[1]- عشور قشي، **المرجع السابق**، ص74.

[2]- محمد الطاهر عديلة، **المرجع السابق**، ص70.

تعتبر ظاهرة النزاع والصراع من أبرز الظواهر التي أثرت سلبا على الساحل الافريقي كونها تعد من المناطق التي تعرف عدة تفاعلات ذات طبيعة صراعية سواء بين فواعل حكومية أو غير حكومية رسمية أو غير رسمية مما جعله بؤرة لمختلف التهديدات الأمنية ذات الطبيعة الصلبة واللينة فجل الصراعات عبر الزمن كانت ذات طبيعة اثنية عرقية وحتى دينية تحمل طابع الحرب الأهلية، خلقت هذه الحركيات الازمة في اقليم حالات متعددة من الاضطرابات الأمنية أهمها انتشار الجماعات المسلحة والجريمة المنظمة. [1]

المطلب الثالث: دور الفواعل المتعددة في إدارة الأزمات الأمنية في الساحل الأفريقي: بين التنافس والتنسيق

يعتبر اقليم الساحل الإفريقي من أكثر المناطق اضطرابًا في القارة، بسبب هشاشة مؤسسات الدولة، وانتشار الجماعات المسلحة، وتفاقم النزاعات العرقية والقبلية، وهذا ما جعله بيئة خصبة للأزمات المتكررة التي تتجاوز قدرات الدول المحلية على احتوائها، فقد برزت أدوار متعددة لفواعل محلية والدولية لإدارة هذه الازمات، لتتجلى بذلك في التنافس بين الفواعل المتعددة من خلال تضارب المصالح وتزاحم الأجندات الأمنية والسياسية داخل فضاء الساحل الأفريقي، غير أن تعقيد التهديدات العابرة للحدود يفرض أشكالًا من التنسيق العملياتي، لاحتواء الأزمات.

1- **الادوار الافريقية على المستوى الاقليمي** :

قامت دول الساحل الافريقي بسن العديد من التشريعات على المستوى الوطني وذلك لاحتواء الظاهرة الارهابية على أراضيها في كل من مالي والنيجر والتشاد أما، بالنسبة لموريتانيا فيوجد بها نظام قضائي متخصص في مكافحة الإرهاب منذ 2010، وهو بالنسبة كذلك لبوركينافاسو فقد قامت بإصدار العديد من القوانين المتخصصة في مجال مكافحة الارهاب .

أولاً: التعاون الاقليمي القانوني

ان تزايد ظاهرة التهديدات في الساحل الافريقي وذلك بسبب تصاعد الهجمات الإرهابية جعل من دول الاقليم الذهاب الى التعاون الاقليمي في المجالات القانونية من أجل الحد والقضاء على هذه الظواهر، وتم ذلك من خلال عدة مبادرات وهي :

- تأسيس منتدى التعاون القضائي: كان ذلك بين دول الساحل الافريقي في 2010 في العاصمة المالية "**باماكو**" ويضم يذلك دول الساحل الخمس(تشاد، مالي، النيجر، بوركينافاسو وموريتانيا) وهذا كله من أجل التعاون القضائي في المسائل الجنائية المتعلقة بالإرهاب والجريمة

[1]- **المرجع نفسه**، ص 29.

المنظمة المنتشرة بين دول الأعضاء، ضف الى ذلك تبادل الخبرات في المسائل الجنائية و القضائية وكما أن هذا المكتب وراء تأسيس شبكة السلطات المركزية بدعم من المجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا من خلال عقد مجموعة من الاجتماعات و الدورات التدريبية في مجال التعاون القضائي مما يسهل تبادل الخبرات .

- التوقيع على اتفاقية التعاون القضائي: وكان ذلك في 9ماي 2017 مدتها خمس سنوات بين جمهورية مالي و تشاد و النيجر، فأهم ما جاءت به هذه الاتفاقية هي تبادل سجلات السوابق العدلية لمواطني هذه الدول مع تسليم المجرمين و المشتبه بهم بالقيام بالعمليات الاجرامية، وذلك يكون بتوفير التسهيلات للشرطة القضائية من أجل القيام بالتحقيقات حول القضايا الاجرامية داخل الدول الموقعة على الاتفاقية.[1]

ثانياً: التعاون الاقليمي الأمني: الآليات الأمنية

- تأسيس مجموعة G5 للساحل الافريقي: وهي مبادرة اقليمية تم تأسيسها بغرض التصدي للجماعات الارهابية في منطقة الساحل الافريقي و ذلك من خلال اجتماع في 16 فيفري 2014 لكل من دول (موريتانيا، بوركينافاسو، تشاد، النيجر ومالي) في العاصمة الموريتانية و ذلك لأجل التوقيع على اتفاقية التعاون الأمني والتنموي ظاهريا، ولكن في الأساس أنشأت هذه مجموعة لأعراض أمنية-عسكرية أكثر منها تنموية، وخاصة في ظل إنشاء كلية عسكرية في موريتانيا سنة 2017 وذلك لتشكيل قوة عسكرية مشتركة (FC _G5S) متكونة بذلك من خلال المادة السادسة من الاتفاقية. تضم هذه القوة 5000 جندي من الدول الخمس موزعين على ثلاث مناطق: الشرقية و التي تضم كل من تشاد و النيجر، الوسطى وتضم كل من مالي وبوركينافاسو أما المنطقة الغربية فتضم مالي وموريتانيا.

بيد أن ضعف الميزانية الخاصة بالتحالف من أهم الأسباب التي أثرت سلبا على سير مهام هذه المجموعة، ضف الى ذلك تأخير تفعيل الهيكل التنظيمي بسبب القيود المفروضة عليها أثر كذلك على التطبيق الميداني، مع ضعف دور الاستخباراتي المنظم بين هذه الدول و الدول الاقليمية الفاعلة في الاقليم وكذلك اهمال الجانب التنموي[2] .

- تأسيس القوة المشتركة متعددة الجنسيات (MNJTF): ان ما دفع دول المنطقة (تشاد. نيجيريا، البينين والكاميرون) الى التعاون هو تزايد الهجمات الإرهابية لجماعات بوكوحرام في حوض بحيرة

[1]- صلاح الدين لغبش، جماعات الارهابية المنتشرة في منطقة الساحل الافر يقي و آليات احتوائها، **مجلة الأبحاث القانونية و السياسية**، المجلد9، العدد1،(جوان 2024)، ص 601 -612.

[2] -Desgrais Nicolas, Sada Hugo, «Cinq ans après, une radioscopie du G5 Sahel Des réformes nécessaires de l'architecture et du processus décisionnel», Fondation pour la Recherche Stratégique, Mars 2019, p 11.

التشاد، وهذا ما أدى الى تشكيل قوة اقليمية تتلقى دعما كبيرا من قبل الاتحاد الافريقي و القوى الكبرى

تم تأسيسها في مارس 2014 و منحت التفويض سنة 2015 وذلك من طرف الاتحاد الاوروبي وقوام هذه القوة المشتركة أكثر من 11 الف مقاتل، فقد ساعد انتشار مقاتليها من استعادة الاراضي التي سيطرت عليها بوكوحرام و تحرير الرهائن مع تقسيم هذه القوات على اربع قطاعات عملياتية في كل من الكاميرون، تشاد، النيجر ونيجيريا، بيد أن هذا التحالف يعاني كسابقه وذلك راجع للتنافس الاقليمي مع عدم توافق وجهات النظر بين الشركاء وضعف تقديم الدعم المالي اللازم لتمويل العمليات وذلك بسبب التطور التقني الغير متكافئ بينها وبين ما تمتلكه التنظيمات الإرهابية (بوكوحرام).[1]

ثالثا: جهود الاتحاد الافريقي ـ مستوى التنظيم الاقليمي

قام الاتحاد الافريقي بأول اتفاقية في منع ومكافحة الارهاب في 6 ديسمبر 2002 والذي انعقد في الجزائر وذلك ادراكا منهم أن ظاهرة الارهاب من أهم الأسباب التي أدت الى انتشار السلاح في القارة الافريقية، ولذلك فإن هذه الاتفاقية لمنع ومكافحة الارهاب مع تحديد مجالات التعاون بين دول الأعضاء للسيطرة على الحدود والتعاون في المجالات التشريعية والقضائية، مع قمع تمويل الارهاب وذلك بتبادل المعلومات الاستخباراتية، وفي سنة 2004 "**بأديسا ابابا**" من خلال المادة الواحد و العشرون من اتفاقية مكافحة الارهاب، والتي تنص على تعزيز العمل على تنفيذها من خلال المادة الثالثة المتعلقة بإنشاء مجلس الأمن والسلم الافريقي، مع إنشاء مركز افريقي للدراسات و البحوث فإن الارهاب.

ما عزز التعاون بين الأعضاء والتفاعل بوضع آليات إقليمية مختلفة و ذلك من خلال تطوير الخبرات الفنية في مجال مكافحة الارهاب، وتم انعقاد دورات لدراسة هذه آليات و فاق اجتماعها أكثر من خمس مرات، مع وضع آلية لتقييم التهديدات بعمل خطة لذلك مع اطلاق المركز لمجلة التعاون بعنوان " الاتحاد الافريقي لمنع الارهاب" بمبادرة الشرطة الأفارقة من أجل مكافحة الارهاب و أشكال العنف في افريقيا سميت 'افريبول'.[2]

دور الفواعل الدولية :

1- التدخل الفرنسي في الساحل:

---

[1]-عباس محمد صالح عباس،" الجيود الإقليمية لمكافحة تهديد" بوكوحرام "المحددات والأفاق"، **مجلة رؤية تركية**، مركز الدراسات السياسية و الاقتصادية والاجتماعية (سيتا)، تركيا، العدد 16 ،(سنة 2015)، ص1 - 13.

[2]- مزيان مماس، "دور الاتحاد الافريقي في نزع السلاح في منطقة الساحل الافريقي"، **المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية**، العدد11، (ديسمبر2018)، ص 135-149..

- عملية برخان: هي عملية فرنسية نشرت 3000 جندي في دول المجموعة الخمس(تشاد، موريتانيا، النيجر، مالي، و بوركينافاسو)، و انطلقت في أوت 2014 و كان مقرها في عاصمة تشاد "ناجمينا" و تعتبر عملية برخان من أكبر العمليات العسكرية و التي انبثقت عن عملية " سرفال" أو "القط المتوحش" و التي نفذتها فرنسا في مالي، و قد ارتكزت هذه عملية على هدف تقوية دعائم الاستقرار و استكمال تشكيل قوات التدخل الافريقية، وقد سبقت هذه العملية عملية برخان وذلك لشن هجمات على الجماعات المسلحة وهذا ما أدى لتقليص نفوذ هذه الجماعات، ولكن عملية برخان أتت لتشمل الساحل الافريقي، ضف الى ذلك عملية "باشق" في تشاد وهدفها أيضا توقيف الزحف الجماعات المسلحة[1].

أما بالنسبة لعملية "برخان" فقد شارك الجيش الفرنسي ب1000 في مالي و 1200 في تشاد وتم توزيعها على باقي الدول الأخرى(موريتانيا، النيجر و بوركينافاسو)، وتم تقسيم العمل على أربع قواعد عسكرية في كل من التشاد و مالي و بوركينافاسو وقاعدة استخباراتية جوية في النيجر، ومن أهم اهداف هذه العملية هي أن تصبح فرنسا الركيزة الأساسية لمكافحة الارهاب في الساحل الافريقي، ضف الى ذلك القضاء على بارونات تهريب السلاح مع قطع طريق لتهريب المهاجرين غير الشرعيين و هذا كله مرتبط بالجماعات الارهابية و عليه فان ملف مكافحة الارهاب أصبح تحت امرة عملية "برخان" وهذا ما أعطى مبرر للتدخل الفرنسي في المنطقة .

أهم المبررات الحقيقية التي أدت الى التدخل هي الحفاظ على المصالح الغربية في الهيمنة والحفاظ على مناطق النفوذ كما أن هذه الجماعات تشكل تهديدا على هذه المصالح مثل مخزون اليورانيوم و الذهب والغاز،والكوبالت في كل من مالي والنيجر فهذه المنظمات الارهابية تهدد المصالح الفرنسية وذلك بالاستحواذ على هذه المناطق واستغلال هذه الموارد لتمويل نفسها وهذا ما هو الا خلفية تنطوي تحتها المصالح الجيواقتصادية لفرنسا، ضف الى ذلك الموقع الاستراتيجي و الأسواق التي يضمها الاقليم لمواجهة المنافسين الدوليين و هذا ما يؤكد أن التواجد الفرنسي في المنطقة يشكل ارث استعماري بالنسبة لها.[2]

نجحت هذه العملية نوعا ما في انقاذ الساحل من انهيار وشيك و لكن تداعياته على المنطقة قد أدى لتفشي الجريمة المنظمة بكل أشكالها مع زيادة انتشار الأسلحة و تنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية، وقد انتهت هذه العملية سنة 2022 وانتقلت فرنسا من نهج مكافحة الارهاب وذلك بسبب الخسائر التي

---

[1]- خالد عبد العظيم، **سياسة فرنسا في افريقيا المصالح العليا و التحركات العسكرية : دراسة في الفكر الاستراتيجي الفرنسي**،(دار الكتاب الحديث، سنة 2016)، ص79.

[2]- سمية صحراوي،" دراسة للتدخل الفرنسي في مالي بعد 2012: عملية برخان العسكرية أنموذجا"، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، المجلد8، العدد2،(سنة 2021)، ص 471-973.

ألحقتها الجماعات الارهابية بالقوات الفرنسية، ضف الى ذلك السخط الذي تلقته فرنسا من طرف الدول، و هذا ما أدى بها لتبني نهج جديد وهو التعاون مع دول الساحل عبر تشكيل اطار للعمل المشترك، ويصطلح عليه " الشراكة من أجل الأمن و التنمية"، وتم انتهاء هذا العمل رسميا و انتهاء الوجود الفرنسي في المنطقة وانسحابها من آخر دولة "تشاد" في نوفمبر 2024.[1]

2- التدخل العسكري الأمريكي في الساحل:

اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية على آليات أمنية و عسكرية بالدرجة الأولى في الساحل الافريقي وذلك للحد من الهجمات الارهابية و الجريمة المنظمة التي أصبحت تهدد الاقليم ومن أهم المبادرات التي أطلقتها الولايات المتحدة الأمريكية هي:

1) المبادرات الأمريكية في الساحل:[2]

مبادرة عموم الساحل:(EUCOM) وهي شراكة بين الولايات المتحدة الأمريكية و أربع دول من الساحل باستثناء بوركينافاسو، وتفرض هذه المبادرة تواجد قوات عسكرية امريكية في اقليم الساحل وهدفها تقديم الدعم اللوجيستي و التدريب العسكري لجيوش دول التي عقدت الشراكة مع الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك لمحاربة الجماعات الارهابية وتجارة المخدرات والحد من الأسلحة وتكون بقيادة عسكرية أمريكية مقرها أوروبا.

مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء : (ISCTI) :وهي امتداد لمبادرة عموم الساحل فقد أصبحت تشمل كل من الجزائر و السنغال كأعضاء دائمين و اعتماد كل من تونس، المغرب ونيجيريا كأعضاء مراقبين ضف الى ذلك اربع دول السابقة .

2) القيادة العسكرية الخاصة بإفريقيا(AFRICOM): انشأت سنة 2007 وتعتبر أفريكوم هي القيادة العسكرية الأمريكية في افريقيا كونها واحدة من القيادات العسكرية الموحدة التابعة للولايات المتحدة الأمريكية، وأهم سبب لإنشائها هي مكافحة الإرهاب، وهذا بسبب تزايد أنشطة الجماعات الارهابية في منطقة الساحل الافريقي، فأهم ما تقوم به هذه القيادة هو تقديم تدريبات عسكرية مشتركة مع القوات المحلية لتعزيز قدراتها على مواجهة هذه التهديدات، مع تعزيز التعاون الأمني بين الدول الافريقية من خلال تحقيق استقرار أكبر في الساحل مع دعم الحكومات المستقرة هناك و منع الانقلابات العسكرية.[3]

---

[1]- محمد الشيخ، "منطقة الساحل: ساحة الصراع بين الغرب وروسيا، مقال في جريدة الشرق الأوسط،" النسخة الالكترونية، نشر يوم 20 ديسمبر 2024، https://aawsat.com: . اطلع عليه يوم 4 فيفري 2025، على الساعة 9:27.

[2]- عامر قادة، رشيد ساعد، "التدخلات الخارجية من طرف القوى العظمى في منطقة الساحل الافريقي: الاستراتيجيات الصينية و الأمريكية أنموذجا"، **المجلة الجزائرية للحقوق و العلوم السياسية**، المجلد 9، العدد 2، (2024) ص 803- 821.

[3]- إدريس عطية، **تطبيقات الهندسة الأمنية في سياسة الجزائر الأفريقية**،(الطبعة الأولى، دار الأمة، الجزائر، 2019)، ص 499.

3- الاتحاد الاوروبي كقوة عسكرية اندماجية في الساحل الافريقي:

ان أول ما أدى رؤساء دول الاتحاد الاوروبي لخطة عمل مشتركة لمكافحة الارهاب والجريمة المنظمة بأشكالها وذلك بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 فقد دعا الاتحاد الاوروبي الى تسطير مخطط أمني، يركز فيه على تعزيز التعاون في مكافحة هذه الظواهر، مع انهاء تمويل الخلايا الارهابية فقد تم اقتراح من طرف المفوضية الاوروبية بتاريخ 19 سبتمبر 2001 قرار مكافحة الإرهاب، مع الاعتماد على قائمة اسمية للأشخاص المتورطين في مختلف الأنشطة الاجرامية وقد ركزوا بذلك على استراتيجية ذات أبعاد مختلفة، تهتم بذلك مجابهة العنف الراديكالي و منع التطرف الأصولي، مع تقوية قدرات الساحل وذلك من أجل مجابهة هذه الظواهر مع تقديم تعاون أمني فعال قائم على تدريب الجيوش لدول الساحل الافريقي،[1] مع اطلاقهم لعدة مشاريع بأبعاد عسكرية اندماجية من أجل تقوية حضور الاتحاد الاوروبي بشكل رسمي في الساحل من خلال اطلاق ثلاث مهام عسكرية وهي:[2]

- مهمة الاتحاد الاوروبي لتكوين الجيش المالي :Mission UETM

طلبت الحكومة المالية وذلك على أساس قرار الامم المتحدة في 18 ديسمبر 2013، بإطلاق الاتحاد الاوروبي مهمة تكوين الجيوش المسلحة المالية، واتخذت من مدينة "باماكو" مقرا لها، وتتم هذه العملية عبر عهدتين فبدأت الأولى سنة 2014 و انتهت بعد عامين فقد، خصص الاتحاد الاوروبي مبلغ 4.33 مليون اورو وكذلك بالنسبة للعهدة الثانية والتي انطلقت بعد عامين منذ انطلاق الاولى، ويتبنى الاتحاد الاوروبي في تكوينه للجيش المالي على ركيزتين هما: تقديم نصائح استراتيجية لقادة وزارة الدفاع المالية، والثانية فأساسها تدريب الجيش المالي دون أن تدخل في قتال. وهذا كله يمكن الحكومة المالية من اكتساب الخبرة وذلك لتحقيق سيادة مشكلة للأمن والاستقرار الوطني مع القيام بالتحضير العملياتي الاستخباراتي.

- المهمة المدنية للاتحاد الأوروبي في الساحل الافريقي :EUCAP SAHEL-NIGER

في 2012 قام الاتحاد الاوروبي بإطلاق مهمة مدنية في اطار PSDC وذلك بطلب من الحكومة دولة نيجر وأتت هذه العملية، في اطار وضع مقاربة شاملة ترتكز على حقوق الانسان و مكافحة التنظيمات الارهابية و الجريمة المنظمة بأشكالها في الساحل الافريقي وكانت هذه المهمة كسابقتها في دولة مالي، وذلك من خلال

[1]- صليحة كبابي، زهرة جريدي، "مقاربة الاتحاد الاوروبي في تدبير الأزمة في الساحل الافريقي" ،**مجلة العلوم الانسانية**، المجلد 2، العدد1، (2021) ص 151-156.

[2]- سفيان منصوري، سامي بخوش، "الاستراتيجية الاتحاد الاوروبي ثلاثية الابعاد حيال الساحل الافريقي: السياقات والمضامين"، **مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية** ، المجلد8، العدد1،(2021)، ص749- 768.

تقديم دعم مالي مع تكوين اطارات، من خلال خبراء دوليين ولكن هذا كله في دولة النيجر وتم تعديل في بعض الأهداف وذلك بعد مضي عاميين تماشيا مع الخبرة المكتسبة، وأهم ما تريد توصل اليه هذه المهمة هي: تعزيز القدرات التقنية للفواعل الأمنية النيجيرية في مجال مكافحة الارهاب، والجريمة المنظمة ومن اجل احتواء موجات الهجرة غير الشرعية وكل الافعال الاجرامية.

- المهمة المدنية للاتحاد الاوروبي في الساحل: عملية EUCAP SAHEL- MALI

و تعتبر عملية تكميلية لمهمة EUTM- MALI وبدأت في جانفي 2015 و كان بطلب من الحكومة المالية و تتميز هذه العملية كونها مهمة رائدة للاتحاد الأوروبي، وذلك لأنها تهتم بالأمن و التنمية ففي هذه المرة أتت لمرافقة الحكومة المالية في اصلاح جهازها الأمني الداخلي من خلال اعادة هيكلة قواتها الأمنية و الدفاعية قصد تسيير الموارد البشرية و اعادة تنظيم التكوين العسكري و القيادات العسكرية القادمة [1]

وأهم ما ركزت عليه هذه العملية هو اعادة بناء السلم الهرمي للقوات المالية ،مع اعادة انتشارها في الجهة الجنوبية للمنطقة كما ان الاتحاد الاوروبي قام بالاستراتيجيات موجهة لدول الساحل الافريقي ،وذلك على المستوى الاقليمي من خلال تقديم برامج لمحاربة الارهاب والجريمة المنظمة، ويتضمن ايضا تأسيس كلية افتراضية لتكوين قوات وتقاسم المعلومات بين أجهزة الشرطة في دول الاقليم و يضاف أيضا تقديمه لبرنامج مكافحة المخدرات.[2]

- في سنة 2024 كثفت جيوش دول الساحل حربها ضد التنظيمات الارهابية و نجحت في ذلك بالقضاء على مئات من المقاتلين ينتمون لهذه التنظيمات وذلك بشراكة روسية، من خلال حصولهم على أسلحة من طرف روسيا وتركيا أهمها مسيرات "بيرقدار"، وأهم خطوة جاءت بها دول الساحل من خلال اعلان لثلاث دول (مالي، بوركينافاسو و النيجر) انشاء قوة عسكرية مشتركة لوضع حد لهذه الجماعات الارهابية خصوصا في المناطق الحدودية، بيد أن هذه التنظيمات الارهابية لم تتوقف عن شن هجمات على هذه الدول الثلاث لتثبت قدرتها في الوصول للمناطق العسكرية الحساسة في قلب الدول.[3]

[1]- سفيان منصوري، **المرجع السابق**، ص 761.

[2]- سفيان، **المرجع السابق**، ص 755.

[3]- محمد الشيخ، **المرجع سابق**.

خلاصة الفصل:

يتضح من خلال هذا الفصل التطرق للجانب النظري و المعرفي أن التهديدات اللاتماثلية في الساحل الافريقي تمثل نمطا متطورا ومعقدا من التحديات الأمنية تتجاوز بذلك الأطر التقليدية لفهم التهديدات والنزاعات التي تواجه الدول، فقد سعت هذه الدراسة المفاهيمية لتقديم اطار نظري متكامل يمكن من فهم وتفكيك هذا النمط من التهديدات وذلك بضبط المفاهيم الأساسية مع تحليل المقاربات التفسيرية المعتمد عليها في حقل الدراسات الأمنية.

تم التركيز في المبحث الأول على اعطاء مفهوم للتهديدات اللاتماثلية ورصد تحوله في ظل البيئة الأمنية الجديدة مع تقديم قراءة تحليلية للمقاربات النظرية ذات الصلة فقد تبين من خلال التحليل أن هذه التهديدات ترتبط عضويا بضعف مؤسسات الدولة مع انتشار الفواعل المسلحة من غير الدول، كما تم استعراض الأشكال المتعددة لهذه التهديدات التي تشمل الارهاب و الجريمة المنظمة مما يوضح التداخل المعقد بين التهديدات المحلية والعابرة للحدود.

أما المبحث الثاني فقد خصص لمعالجة وتحليل الأمن في منطقة الساحل الافريقي من منظور استراتيجي بدراسة الموقع الجيوسياسي للمنطقة مع فهم طبيعة البيئة السائدة في دول الساحل مع ابراز دور الفواعل الاقليمية والدولية في ارساء الأمن في المنطقة.

الفصل الثاني: حركة الأزواد كفاعل لا تماثلي: دراسة في تأثيرها على ديناميات الأمن في الساحل الافريقي

الفصل الثاني: حركة الأزواد كفاعل لا تماثلي: دراسة في تأثيرها على ديناميات الأمن في الساحل الافريقي

تمهيد:

شكلت حركة الأزواد منذ نشأتها نموذجا للفعل اللاتماثلي حيث برزت كأحد أبرز الفواعل اللاتماثلية التي غيرت معادلات الأمن والاستقرار في المنطقة فلم تعتمد في نشاطها على جيش نظامي أو دبلوماسية رسمية ولم تلتزم بمنظومة الفعل التقليدي بل ارتكزت على تحالفات اثنية وشبكات اجرامية عابرة للحدود متبنيه بذلك خطابها الهوياتي المتجذر في التاريخ المشحون بالتهميش، فقد أصبحت هذه الحركة تتجسد ككيان عابر للحدود في منطقة الساحل الافريقي لاسيما شمال مالي لتلعب بذلك دورا محوريا في زعزعة بنية الدولة الوطنية مع اعادة تشكيل المشهد الأمني الاقليمي.

نسعى في هذا الفصل لتحليل بنية حركة الأزواد كفاعل لاتماثلي من خلال فهم خلفياتها التاريخية مع تفكيك بنيتها الايديولوجية التي ارتكزت عليها فضلا عن مدى تداخلها مع فواعل الاخرى كالجماعات المتطرفة وشبكات التهريب، مع التركيز على طبيعة التهديد الذي تمثله ليتجاوز بذلك الطابع العسكري التقليدي مؤديا بذلك لعامل لا ستقرار على الدول المجاورة وهذا ما يؤدي الى زعزعة الامن الاقليمي.

المبحث الاول: الخلفية التاريخية لنشأة حركة الأزواد وتطور نشاطها السياسي

يعود أصل حركة الأزواد الى السياقات التاريخية والجيوسياسية المعقدة التي عرفها اقليم الأزواد الذي يقع شمال مالي مشكلا بذلك موطنا تقليديا لقبائل الطوارق ذات الامتداد العرقي العابر للحدود الوطنية فقد ظلت العلاقة بين السلطة المركزية في مالي وسكان الشمال منذ مرحلة ما قبل الاستقلال تتسم بعلاقة يشوبها التهميش مع وجود فوارق بنيوية في التنمية والتمثيل السياسي وهذا ما قوبل بمواجهة بين الطرفين مع تغذية الازواد من التحولات اقليمية ودولية مستفيدين بذلك من التجارب عسكرية وتنظيمية الذي ساعدهم في تبلور وعيهم في عدة تنظيمات سياسية ومسلحة وهذا من خلال:

المطلب الأول: الجذور التاريخية لحركة الأزواد في مالي ومنطقة الساحل الافريقي

الأزواد أو (أضواد) كما يلفظها ويكتبها البعض، كلمة أمازيغية تعني الأرض البيضاء المستوية التي لا سواد فيها ويقابلها في العربية لفظة (الفقر) أو الأرض الجرداء التي تمتد على نحو منبسط وتحيل الكلمة الى المجال الصحراوي الشاسع فقد تحول مصطلح الازواد عبر الزمن الى لفظ جغرافي الى مجموعة اقاليم تقع شمال جمهورية مالي التي يستوطنها الطوارق والعرب وغيرهم من الشعوب الرحل.

أولاً: اقليم الازواد : الجيوسياسية والامتداد التاريخي

يشكل إقليم الأزواد ثلثي مساحة الأراضي المالية فيمتد من شمالها ليشمل الحدود المطلة على كل من دول موريتانيا و الجزائر و النيجر و بوركينافاسو بمساحة تقدر ب 850.000كلم،[2] من أصل المساحة الإجمالية للدولة المالية و البالغة 1.241.021كلم[2] ويتكون أزواد حاليا بحسب التقطيع الإداري المالي من ثلاث ولايات وهي ولاية "تمبكتو" و "غاو" وولاية" كيدال"، فيغلب العنصر الطارقي على ساكنة هذه الولايات اضافة الى العرب وقبائل اخرى[1] .

تختلف الروايات حول منشأ وأصل التسمية الطوارق، فكل مؤرخ كيف يسميها بتلك التسميات يدور أغلبها ما بين الوصف والموصوف . فالصنف الأول يرى ان التسمية قد اشتقت من اسم الوادي الذي يسكنه بعض قبائل الملثمين قديما وهو وادي درعة ويسمى بالطارقية (تاركا)

أما الصنف الثاني فيرون أن قبائل الطوارق كانت تعتنق المسيحية وتركتها واحتضنت الدين الاسلامي فسموا التوارك لأنهم تركوا المسيحية[2] .

---

[1]- أكناته ولد النقرة، **الطوارق: من الهوية الى القضية**، (نواكشوط : المركز الموريتاني للدراسات و البحوث الاستراتيجية ، 2014)، ص 24.

[2]- عمر الأنصاري، **الرجال الزرق: الطوارق، الأسطورة و الواقع**، (بيروت: دار الساقي، 2006)، ص 80.

يعتقد "**محمد وارجو**"**Mohamed Wargou** أن التسمية الطوارق اطلقت عليهم لأنهم طرقوا الصحراء، والطوارق جمع طارق وهو الآتي ليلا على اعتبار أن الصحراء كالليل .

أما الباحث "**همام الألوسي**"**Hammam Al-Aloussi** مدعما برأي المؤرخين الطارقين أن التسمية حديثة أطلقت على الملثمين من أبناء القبائل التي كانت تحكم القوافل من الصحراء خلال العصور الوسطى عندما نشطت التجارة بين شمال افريقيا وجنوب الصحراء[1].

غلبت هذه التسمية (الازواد) على غيرها من المسميات التي حملها أبناء المنطقة وتم تبنيها رسميا من طرف القادة السياسيين و القبليين، حيث صدر عن زعماء الطوارق مطالبها في المذكرة الشهيرة التي أصدروها عام 1990 خلال مفاوضتهم مع الحكومة المالية تحت مسمى او م يعرف بـ"نحن طوارق مالي".

يزعم المتمردون الطوارق أنهم يريدون تحرير منطقتهم الأزواد التي يؤكد التاريخ أنه لا وجود لمنطقة طوارقية تسمى الأزواد" فتقريبا المنطقة الساحلية كانت تحت وطأة امبراطورية سونغاي الاسلامية والاي لازال حتى آن لغتهم تشهد على ذلك فكلمة الأزواد ماهي الا واحة صغيرة شمال مالي تقع بين تمبكتو وتوديني.

تتميز الحياة المجتمعية عند الطوارق كونه مجتمع قبلي قلبا وقالبا بحيث أن القبيلة هي أقوى الروابط التي تذوب فيها كل ولاءات الأفراد، ومظاهر التبعية و الانقياد لديهم فحبهم الشديد لها دائما ما يدفعهم للتضحية في سبيلها وهذه من أهم الصعوبات التي تحدها بعض الأطراف من خلال ادماج الطوارق في القبائل الأخرى.[2]

[1]- Henrietta Butler,**The Blue Men of the Sahara** (London: Phaidon Press ,1999), p 60.

[2]- أكناته ولد النقرة، **المرجع السابق**، ص26.

خريطة رقم (2): خريطة توزيع الطوارق

المصدر: https://studies.aljazeera.net/ar/reports/ ، اطلع عليه في 5 ماي 2025، على الساعة 13:34.

توضح الخريطة توزيع قبائل الطوارق في دول الساحل الخمس ويتواجدون في كل من شمال مالي، وجنوب الجزائر، وشمال النيجر، وشمال شرق بوركينافاسو، وغرب ليبيا ، متمركزين بذلك في المناطق الحدودية و هذا ما يعكس نمط حياتهم الخاضع لنظام القبيلة التي لا تعترف بالحدود السياسية المعاصرة.

عانت قبائل الطوارق على مر الزمن مظالم كثيرة بداية من الاستعمار حتى أخذ الاستقلال، وتهميشهم من طرف الدول الوطنية، وهذا كله بسبب محاولة دمجهم في هيكل الدولة وتقسيم الحدود من طرف المستعمر، ضف الى ذلك الظروف المناخية التي لم تكن في صالحهم وذلك بسبب الجفاف وتغير أساليب الرعي،

ويقال أن قبائل الطوارق لم تعرف أي احتلال من قبل الاستعمار الفرنسي فقدراتهم العسكرية التنظيمية ألحقت خسائر كبيرة بالقوات الفرنسية خلال القرن ،19 ومع استقلال الدول عرف الطوارق المتواجدون في كل من مالي و النيجر الظلم و التهميش، فالطوارق لديهم تاريخ طويل من الصراع ضد الدول بداية من

سنة1958 حتى استقلال مالي وبداية بحثهم عن حكم خارج اطار دولة مالي، وهذا يعود للاستعمار الفرنسي بعدما قرر إعطاء الصحراء الكبرى للسكان الطوارق وفصلهم على عدة دول، الا أن فشل هذا قرار ولد القطيعة والتهميش مع تخليف لعدة ثورات.[1] وهي كالتالي:

ثانيا : السياق التاريخي والديناميات المتغيرة للتمردات الطوارقية

- التمرد الأول تمرد كيدال عام 1962:

من أولى الثورات التي قادها الطوارق في منطقة الأزواد و استمرت لمدة سنتين واسباب هذه الثورة تعود الى عهد رئيس مالي "**موديبو كيتا**"**Modibo Keita** ،حينما أراد إقام نظام اشتراكي في مالي، فأرسل جنوده الى شمال البلاد لاحصاء عدد المواشي التي يمتلكها الطوارق والعرب فأذاع أكذوبة حقن المواشي وبذلك أصبح الجنود يضعون أختاما على المواشي كونها أصبحت ملك الدولة وعندما اكتشف السكان ذلك قاموا بالانطلاق في اولى ثوراتهم واعتراض طريق دوريات وسلبهم سلاحهم لعدم التوغل والوصول للخيام

بيد أن الجيش المالي قابل ذلك بقتل كل أطياف السكان و الاستيلاء على مواشيهم وتسميم آبارهم ولم تستطع الدولة السيطرة على الوضع حتى تم تدخل دول مجاورة، مع اقامة حكم عسكري على المنطقة الشمالية وبالأخص سكان الطوارق وهذا ما أدى الى هجرة جماعية للطوارق نحو الجزائر و ليبيا وموريتانيا خوفا من بطش الجيش المالي[2] .

كما أن هناك من يقول أنه منذ عشية الاستقلال والازواد يطالبون بإقامة دولتهم الخاصة بعيدا عن ضغوطات الحكومة المالية خاصة ان التقسيم الذي وضعه المستعمر لم يكن عادلا في حقهم لأنه فرق بينهم وثورة كيدال كتحصيل حاصل لتقرير المصير.[3]

- تمرد الطوارق الثاني 1990- 1996:

بدأت سنة 1990 الحركة الشعبية لتحرير الأزواد مهاجمة سجن الثكنة العسكرية التابعة للجيش المالي، مما أسفر بتدخل عنيف من طرف الجيش المالي بالهجوم على المدنيين الطوارق العزل، وذلك للضغط على الثوار، بيد أن الطوارق ذهبوا للمفاوضات والوصول كل من الجيش المالي والحركة الشعبية لتحرير الأزواد الى توقيع على اتفاقية تمنراست 1991.

[1] -Bourgeot, André, Quadrillage et pâturages: des touarègues sacrifies," In Macartan Humphreys and Habaye ag Mohamed, Senegal And Mali,p.18-

[2]- - الياس قسايسية، " أزمة الأزواد بمالي بين التدخل الأجنبي و مسار الجزائر التفاوضي"، **مجلة المعيار** ، المجلد 6، العدد2، (2015)،ص 227- 239.

[3]- المرجع نفسه، ص 231.

فقد استجاب الرئيس المالي "**موسى تراوري**"**Moussa Traoré** لجل مطالب الطوارق مع توقيف الهجمات من الطرفين وسحب القوات المالي من منطقتي "تمبكتو" و "كيدال" مع اعطاء المنطقة حكم ذاتي، وهذا لم يرضي الجيش المالي مما دفعه للإطاحة بالحكومة والغاء الاتفاقية الموقعة بين الحكومة و الطوارق مع الرجوع لحرب الابادة على المدنيين، فنفذت فيهم أبشع أنواع الجرائم، وهذا ما جعل الثوار يعودون لعملياتهم العسكرية كما حدثت عدة انشقاقات في الحركة الشعبية لتحرير الأزواد أهمها الجبهة الاسلامية العربية لتحرير الأزواد، الجيش الثوري لتحرير الأزواد و الجبهة الشعبية لتحرير الأزواد و الجبهة المتحدة لتحرير الازواد .

الا أن تنصيب "**عمر كوناري**" **Oumar Konaré** رئيسا للبلاد فقد قام باتخاذ قرارات لإنهاء الحرب مع شرط تخلي الطوارق على الاستقلال، فتم عقد اجتماع حظره ممثلو دول المنطقة بالإضافة إلى ممثلي فرنسا وتم توقيع اتفاقية سميت "المعاهدة الوطنية"، والتي تنص على استقلال إقليم الأزواد شمال مالي مع تخصيص جزء من الميزانية لرفع مستوى المعيشة مع إنشاء مكتب في باماكو لحل مشاكل الاقليم، كما يتم دمج عدد من الثوار الطوارق في الجيش المالي ودمج السكان في الحياة المدنية، فقام ممثلي الطوارق المطالبة بلجنة دولية لضمان تنفيذ الاتفاقية وتفعيلها مع تقصي حقائق المجازر التي ارتكبت في حقهم.[1]

بيد أن جل بنود الاتفاقية لم تطبق سوى دمج مجموعة قليلة من الثوار في الجيش المالي ولكن بسبب المعاملة التعسفية من طرف القادة العسكريين الذين عارضوا المعاهدة وعدم تحليهم بالصدق في تحقيق مطالبهم هرب الثوار من الجيش المالي، وهذا ما أعاد المواجهات من جديد مما دفع مالي اللجوء لدول الجوار لإقناع قادة الطوارق للعودة لطاولة المفاوضات و الرضا وتم توقيع اتفاق السلام تحت شعار "شعلة السلام" وسلم الطوارق ثلاثة آلاف قطعة سلاح سنة1996.

- تمرد الطوارق الثالث سنة 2006:

بعد إخلال بعدم تحقيق بنود اتفاقية تمنراست خلال فترة زمنية طويلة وبنتائج غير ملموسة قرر الطوارق المنشقون عن الجيش المالي ومجموعة من المثقفون وسياسيين من الأزواد، بتأسيس حرمة سميت ب "التحالف الديمقراطي من أجل التغيير" و البدء بشن هجمات عسكرية في مدينة" كيدال" على حاميات عسكرية مالية بيد أن هذه الانتفاضة لم تصمد طويلا وانتهت بجلوس الأطراف متحاربة لطاولة المفاوضات بوساطة جزائرية و توقيع اتفاق الجزائر والذي نص على بعث الاستقرار الأمن والتنمية في المنطقة.[2]

[1]- عايدة العزب موسى، **جذور العنف في الغرب الافريقي: حالتا مالي و نيجيريا**،(دار البشير للثقافة و العلوم، 2023)، ص 39.

[2]- **المرجع نفسه**، ص41.

- تمرد الطوارق الرابع 2012:

كانت هذه الثورة الفيصل الذي قاد لانقسام الأزواد عن مالي بعد خمسين عاما من النضال فبعد عودة آلاف المقاتلين الذين كانوا في الجيش الليبي، بعد سقوطه مباشرة قرروا العودة لأراضيهم مدججين بأنواع هائلة من الأسلحة، مع مطالبتهم بحقهم في الانفصال عن الدولة المالية وهذا ما قاموا به من خلال هذه الثورة بداية بتأسيس الحركة الوطنية لتحرير الأزواد سنة 2010 كأولى بوادر لظهورها أما كحركة ذات قوة ظهرت سنة 2012 نتيجة اندماج الحركة الوطنية للأزواد و الحركة الطوارقية لشمال مالي

في يناير من نفس السنة بدأت هجومات الحركة على شمال مالي مما أسفر من نفس السنة على حدوث انقلاب ضد الرئيس المالي "**أمادو توماني توري**" **Amadou Toumani Touré** وذلك لعدم وقف التمرد وزحف هذه الجماعات المسلحة، وهذا الفراغ الأمني والسياسي سهل على الحركة السيطرة على المدن الشمالية مثل "كيدال" و"غاو" و"تمبكتو" مع استغلال الجماعات المسلحة الأخرى للوضع والتغلغل هناك ايضا

في أفريل 2012، تم اقرار استقلال اقليم الأزواد عن مالي وهذا الاعلان قوبل بالرفض الدولي والاقليمي فرفضت كل من الجزائر و النيجر و موريتانيا الانفصال، كما أن "المجموعة الاقتصادية لغرب افريقيا" شكلت قوة عسكرية تحسبا لضبط أوضاع شمال مالي مع وقف التمرد ولكن لم يلبث الوضع طويلا حتى قامت حرب اخرى بين الجماعات المسلحة الناشئة غرب افريقيا و الحركة الوطنية لتحرير الأزواد، تلاه التدخل الفرنسي من خلال العمليات التي قامت بها واسترجاع المدن الثلاثة.[1]

ثالثاً: الازواد بين التكوين الجغرافي وطموح الامتداد الصراعي

وكما أشرنا أنفا أن الطوارق بطبيعة حياتهم البدوية جعلتهم يدخلون في صراعات مع الدول المنتشرة فيها وذلك بسبب التهميش ونقص في البنية التحتية ويمكن الاشارة لهذه التنظيمات التي تشكلت كالتالي:

- الجبهة الإسلامية العربية للأزواد FLLA:

تأسست في 27 جوان 1988 في موريتانيا بقيادة "**الذهبي ولد سيدي محمد**" و أعلنت الكفاح المسلح بسبب الاضطهاد الذي وقع على القبائل العربية في قطاعات غاو وتمبكتو سنة 1991، وقد وقعت على اتفاقية تمنراست وانهت تمرد الجبهة التي كانت تنطوي تحت الحركة الشعبية لتحرير الأزواد و أصبح شريكا للحكومة المالية في قتال الحركات الاخرى الرافضة للاتفاق، ولكنها لم تلبث طويلا ونددت بالاتفاق وتجمع هذه الجبهة في صفوفها الطوارق وخاصة منهم العرب المنحدرين من السودان

[1] -Anouar Boukhars , The Paranoid Neighbor: Algeria and the Conflict in Mali, Algeria and the Conflict in Mali, Carnegie Endowment for International Peace , the Carnegie Papers , 2012, p. 6.

الفرنسي القديم الذي كان يضم كل من السنغال و مالي، لذلك تعتبر الحركة الوحيدة التي تضم في صفوفها العرب.[1]

- الحركة الشعبية لتحرير الأزواد MPLA :

وهو أول تنظيم الذي جمع نضال الطوارق السياسي والعسكري ضد ما فعلته الحكومة المالية شمال البلاد، وقد كان تأسيس هذه الحركة بشكل فعلي سنة 1990 وهدفها الاساسي هو الحصول على الحكم والاستقلال الذاتي مع شنها للعديد من الهجمات على الجيش المالي وكانت بزعامة "**اياد أغ غالي" Iyad Ag Ghali** والذي كان يحظى باحترام واسع من طرف حكومات المنطقة وهذا ما أهله لتوقيع العديد من الاتفاقيات مع حكومات مالي المتعاقبة[2]

إن ما أدى لتشكيل الحركة الشعبية لتحرير الأزواد سنة1988 وهي بعد الهجرة التي عرفها الطوارق خلال السبعينات لدول الجوار تلقت هذه الفئة ترحيبا من طرف "**معمر القذافي**" الذي دمجهم في الحياة المدنية و العسكرية، وتم تشكيل الكتيبة الخضراء من طرف الطوارق بإيعاز من الرئيس الرحل "**معمر القذافي**" وبعد انتهاء الحرب التشادية_ الليبية التي دارت بين سنوات 1978 حت 1986 فاوض الطوارق حول وعود مساعدتهم في تمويل ثورتهم ومن هنا تم تشكيل هذه الحركة.[3]

- الجبهة الشعبية لتحرير الأزوادFPLA :

هي حركة منشقة عن الجبهة الاسلامية العربية لتحرير الأزواد و تألفت الجبهة بشكل رئيسي من أفراد قبائل الشماناس بقيادة "**أغ سيدي محمد**" كرئيس لها، أما أمينها العام والمتحدث الرسمي لها هو "**زيدان أغ سيدي محمد**" ، وتعتبر من بين الجماعات التي عارضت اتفاقية تمنراست مع استمرارها في هجماتها، وذلك بعد توقيعها الاتفاقية وتراجعها عليها بسبب أن الحكومة أو النظام المالي ليس له الارادة الكاملة وذلك لتحقيق مطالب التي نادت بها هذه الحركات سواء تعلق الأمر بإدماج المقاتلين في صفوف الجيش المالي أو المجازر التي فعلها الجيش المالي في حق الدنيين الطوارق العزل الذين لم يكن لهم دخل في ثورة هذه التمردات[4] .

---

[1]- "الطوارق.. حكايات القتل و التهجير و التجويع". الجزيرة نت، 20 جوان 2024. https://www.aljazeera.net/polits/ . تم الاطلاع عليه في 14 أفريل 2025 على الساعة 16:12.

[2]- عايدة عزب موسى، **المرجع السابق**،ص44.

[3]- رضوان بوهديل، الساحل الافريقي: **التاريخ و الجغرافيا مابين الأزمة النزاع و التهديدات الجديدة – قراءة في ثنائية الارهاب و الجريمة المنظمة** ، (مركز الكتاب الأكاديمي، 2022)، ص 105.

[4]- "أزواد.. من ثورة تحرر الى حرب ارهاب" ، الجزيرة نت، 12 فيفري 2024، . https://www.aljazeera.net/encyclope. تم اطلاع عليه في 22 افريل 2025 على الساعة14:25.

➢ الجيش الثوري لتحرير الأزواد:

تأسست هذه الحركة بزعامة **"عبد الرحمان"** في 1991 وينشط في كل من "كيدال" و"تمبكتو" ويعتبر الجيش الثوري فيصل مسلح، حمل السلاح في وجه الحكومة المالية وذلك بسبب ما فعله في حق الشعب العزل الا أن هذا الفيصل المسلح دخل في مواجهة مع الحركات الأخرى .

➢ الحركات والجبهات الموحدة للأزواد MFUA:

بعد المواجهات التي عرفها الأزواد من خلال تضارب الآراء ووجهات النظر سعى الأمين العام **"الحسن أغ الصادق"** للم الفصائل واجتماع حول طاولة المفاوضات في باماكو1992 والتي ضمت كل من الحركة الشعبية لتحرير الأزواد، والجبهة الاسلامية لتحرير الأزواد والجيش الثوري، والجبهة الشعبية لتحرير الأزواد، وهذا للخروج بقرارات تخدم كل الأطراف مع الحكومة المالية مع وجود حركات أخرى تسعى للدفاع عن المدنيين ومطالبين بحقوقهم السياسية يتوافقون ويصطدمون ولكن هدفهم واحد وهو استقلال اقليم الأزواد فنجد مثلا: الجبهة الموحدة لتحرير الأزواد، المؤتمر الوطني لتحرير الازواد.[1]

كل هذه الحركات نشأت في تسعينات القرن الماضي لتؤثر بدورها على دول أخرى مثل النيجر وذلك بسبب الظروف المتشابهة دفعت مجموعة من الثوار إلى تشكيل :

جبهة تحرير الأزواد و الايبر:

و التي تأسست سنة 1991 وتمتد مناطق نفوذها شمال النيجر وذلك للمطالبة بحقوق هذه الاقليات مع تخفيف التهميش الذي تعانيه والصعوبات التي شهدتها المنطقة، بيد أن الحكومة النيجيرية استطاعت التحكم في الاوضاع وتوقيع اتفاقية الهدنة سنة 1991 واحتواء هذه الجبهة .

وهذه هي اغلب الحركات التي قامت بالانتفاض ضد حكوماتها لان دول الخمس التي بها اقليات طوارقية لم تشهد اي موجة من التمرد المشابهة لهذه التمردات.[2]

➢ الحركة الوطنية لتحرير الأزواد :

كانت هذه الحركة كتحصيل للحركات المتمردة الأخرى منذ الستينات بدأت أولى شراراتها سنة 2010 أما ميلادها الحقيقي وبداية عملياتها العسكرية كان2012، وهي عبارة عن مجموعة سياسية عسكرية انفصالية فقد كانت بناءا تكميليا لمشروع يعرف بالمنظمة الكونفدرالية الصحراوية وما هو الا امتداد

[1]- عايدة العزب موسى، **المرجع السابق**، ص 45.

[2]- مادي ابراهيم كانتي، **التحول الديمقراطي في جمهورية مالي منذ عام 1991**(القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2016)، ص 156.

للحركات الأخرى فقد أسست 2010 على يد "**بلال أغ شريف**" متخذة من تمبكتو عاصمة لها فقد تبنت الحركة عدة مطالب اهمها فصل المناطق الشمالية وتشكيل دولة تحت اسم جمهورية الأزواد.[1]

ان الحركة شهدت الكثير من التغيرات حتى سنة 2024 فقد كان ميلادها سنة 2010 مرورا بإعلانها استقلال سنة 2012 و بعدها جاءت مرحلة الهدنة من خلال العمليات التي قامت بها فرنسا وتلاها اتفاق السلام الجزائري لعام 2015 ، والذي وصل لنتائج ترضي الطرفين لكن انقلاب العسكري في مالي سنة 2020 أعاد الأزمة للواجهة، مع خروج فرنسا نهائيا من مالي و تنامي دور الشركة الأمنية العسكرية الروسية فاغنر فيها هنا توجهت الحركة من جديد للمطالبة بحقوقها في ظل انتهاكات الحكومة المالية للاتفاق الذي وضع 2015 .

عرفت الحركة عدة انقسامات كل هذا كان كأول بداية عودة النزاع في شمال مالي سنة 2023 وذلك بتعليق العمل باتفاق الجزائر و بداية المواجهة بين الطرفين وهذا ما جعل الحركة اعادة تنظيم نفسها من خلال مؤتمر تين زواتين و الذي أعلنت فيه الحركة الوطنية لتحرير الأزواد حل جميع الحركات وتوحيد نفسها في جبهة تحرير الأزواد حاملة بذلك المطالب السياسية و العسكرية لجميع أطياف الشعب الطارقي الأزوادي.[2]

المطلب الثاني: المرجعيات الايديولوجيات و التوجهات السياسية- العسكرية لحركة الأزواد

تعتبر الأيديولوجيات والتوجهات السياسية-العسكرية أحد المحركات الأساسية للصراعات المعقدة التي تشهدها منطقة الساحل الإفريقي، حيث تتداخل الانتماءات العرقية، والطموحات السياسية والمطالب الاجتماعية في سياق يعرف الهشاشة المؤسساتية، من هنا تبرز ضرورة تفكيك البُنى الأيديولوجية لهذه الفواعل، وفهم الخلفيات السياسية-العسكرية التي تحكم سلوك الحركة ، كمدخل لفهم تحركاتها في الساحل الافريقي

الأيديولوجية السياسية:

ظهرت حركات قومية متعددة مثلت طوارق مالي منذ بداية التمرد وتشكلت هذه الحركة من توماستيين (نسبة الى كلمة توماست، وتعني القومية باللغة الطارقية وليبراليين ومستقلين وآخرين لا تعرف انتماءاتهم الايديولوجية، تسعى لاستقلال إقليم الأزواد واقامة دولة حديثة وهناك اختلافات أخرى من المكونات

[1] -Leonid Issaev and Andrey Zakharov, Federalism and Decentralization in Africa: Globalization and Fragmentation in Territorial Arrangements (Cham: Springer, 2024), p 195.

[2]- " حركات الأزواد تشكل جبهة واحدة في مواجهة الجيش المالي"، الشرق الأوسط أونلاين، 4 ديسمبر 2024. https://middle-east-online.com/. تم الاطلاع عليه في 22 أفريل 2025 على الساعة 21:45.

الاثنية أخرى في أزواد من العرب وسونغاي و طوارق أمازيغ فهذه الانقسامات الداخلية حسب الكونفدراليات القبلية الكبرى تشكل شعب الطوارق .

اختلفت مطالب هذه الحركات بين الاستقلال والحكم الذاتي ونظام فدرالي أو فقط الاعتراف بالخصوصيات الثقافية، مع تقديم مشاريع تنموية فالحركة الوطنية لتحرير الأزواد تتبنى مشروع دولة العلمانية وهذا ما جعلها في اختلاف مع المرجعية و أنصار الدين حلفائها السابقون، كما أن الحركة تتبنى توجها تحرري تسعى من خلاله الاعتراف الدولي بكونها ممثلا حقيقيا للشعب الأزوادي وتتحدث عن حق الأزوادي المغيب منذ 1894 مع تحديد مركزهم السياسي وتعتبر ذلك الطريق الوحيد لإنهاء النزاع المستمر منذ خمسين عاما تقريبا[1] .

كما أن للحركة داعمين وذلك لامتداد الإثنيات لخارج الوطن فقد حظيت هذه الحركة بدعم من طرف المؤتمر الأمازيغ العالمي، والذي تعتبر أن سمات الطوارق جزء من هويتهم الأمازيغية، كما أن للحركة تحالفات سابقة أغرقتها في وهم بناء دولة إلا أن تضارب المصالح والرؤى بينها وبين الجماعات المسلحة جعلها تدخل في صراعات دموية أدت بها الى الطرد خارج تمبكتو وكيدال وغاو وذلك لإرادة الأزواد بناء دولتهم الخاصة بهم بيد أن الجماعات الجهادية تسعى لإقامة إمارة اسلامية[2] .

قدمت حركة الأزواد الأولى في بيانها التأسيسي من خلال مؤسسها "ابراهيم أغ باهنغا" ،مجموعة من المبادئ ترتكز عليها الحركة في توجهاتها ويمكن اجمال أهم مبادئ الحركة فيما يلي[3] :

- ✓ حق الشعب الأزوادي في تقرير مصيره وفق ارادته الحرة .
- ✓ دعوة الشعب الأزوادي للاتفاق حول الحركة ومشروعها السياسي و الانخراط في صفوف الحركة .
- ✓ التأكيد على النهج السلمي للحركة مع الاحتفاظ بالوسائل الشرعية والمتمثلة في الثورة و المقاومة .
- ✓ دعوة الحكومة المالية للدخول في مفاوضات مع الحركة حول مبدأ تقرير المصير الانتهاكات التي يتعرض لها الشعب الأزوادي
- ✓ تدعو الحركة المجتمع الدولي الى تحمل مسؤولياته في المطالبة بأبسط حقوقه على الأصعدة كافة السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية .

---

[1]- صهيب عبد الصمد اسماعيل، **السياسة الفرنسية تجاه الارهاب في دولة مالي**، تحرير د.ضاري سرحان الحمداني(القاهرة: العربي للنشر و التوزيع، 2023) ص 45.

[2]- أمينة بوبصلة، **بروز الحركات الانفصالية في منطقة الساحل الافريقي وتأثيرها على الأمن القومي الجزائري – دراسة حالة الحركة الوطنية لتحرير الأزواد**-(أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر3، 2021)، ص 122.

[3]- الحركة الوطنية لتحرير أزواد."البيان التأسيسي للحركة الوطنية لتحرير الأزواد".الصدى . نوفمبر 2021.
https://essada.info/55974. تم الاطلاع عليه في 22أفريل 2025 على الساعة 13:55.

- ✓ تدين الحركة الارهاب بجميع أصنافه سواء كان ارهاب دولة أو إرهاب جماعات
- ✓ بخصوص الثروات الطبيعة الأزوادية نبهت الحركة الشركات والجهات المتعاقدة مع الحكومة المركزية الى ضرورة مراجعة تلك العقود باعتبارها عقودا غير شرعية
- ✓ توجه الحركة نداءا عاجلا للمنظمات الدولية بخصوص الوضع الانساني الذي يعيشه الشعب الأزوادي
- ✓ تؤكد الحركة على دعمها المطلق للثورات التي تشهدها مناطق مختلفة من العالم .

التوجهات العسكرية للحركة:

- تعد الحركة الوطنية لتحرير أزواد من أبرز مظاهر التطور العسكري الانفصالي في شمال مالي، إذ تمتد جذورها للجانب اجتماعي تحيط به تفاعلات عرقية وحقد تاريخي عميق، وهذه الحركة التي انبثقت عن تفكير توسعي للحركات الاستقلالية فهي لا تفهم فقط ككيان مسلح يسعى للانفصال بل يقرأ ضمن سياق أكبر يتمثل في ضعف الدولة المالية مع تاريخ التهميش الممنهج من طرف الحكومة المركزية، وكذا العلاقات المتداخلة بين القبائل الجماعات المسلحة، والجماعات الجهادية لذلك إن أهم سمات قوة هذه الحركة تكمن في جناحها العسكري الذي اكتسب من خلال:

- ✓ استنادها للمرجعية الاستراتيجية التي تقوم على مبدأ التحرير الوطني الذي يشرعن نضالها السياسي والعسكري باعتبار أن الوسيلة الوحيدة لاستقلال الإقليم هو الخيار العسكري وهذا لإعادة اعتبار للطوارق المهمشين عبر عقود وحقهم التاريخي المسلوب من طرف الحكومة المركزية التي لم ترغب في دمجهم ضمن مشروع الدولة الوطنية لذلك انتهجت العمل المسلح لتحقيق تطلعاتها القومية.[1]
- ✓ ان ما أعطى الحركة الوطنية لتحرير الأزواد تحولا بنيويا في بيئتها القتالية وحفزها على انتهاج العمل المسلح هو عودة مقاتلين طوارق بعد سقوط النظام الليبي كانوا ينشطون ضمن كتائبها مع توفر عامل تدفق السلاح من الدولة الليبية، أتاح للحركة تعزيز قدراتها البشرية واللوجستية مما سمح لها بموازنة قوتها التي مكنتها فيما بعد على السيطرة على مساحة واسعة شمال مالي.[2]

[1]- - صهيب عبد الصمد اسماعيل، **المرجع السابق**، ص46.

[2] - Richard Bösch, *Observing Conflict Escalation in World Society: A Systems Theoretical Perspective on Two Case Studies in Ukraine and Mali* (Bielefeld: transcript Verlag, 2023),Pp 255-257.

- ✓ اعتمادها على تكتيكات ميدانية تتمثل في حرب العصابات و الضرب والفرار مع نصب الكمائن ضد القوافل العسكرية، تستند الى المرونة ودراية المقاتلين الطوارق بتضاريس الصحراء مستغلة بذلك الطبيعة الجغرافية المعقدة لتفادي الرصد والمواجهة المباشرة، كما أن تحالفها مع الجماعات الجهادية أتاح لها تبادل الخبرات القتالية.
- ✓ تحالف حركة أزواد الوطنية لتحرير أزواد تحالفًا تكتيكيًا مؤقتًا مع الجماعات الإسلامية المتطرفة أهمها جماعة أنصار الدين وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي خلال بداية شن الهجوم على شمال مالي عام 2012،فقد تم عقد هذا التحالف لتحقيق مصالح مشتركة مؤقتة وهي إضعاف القوات الحكومة المركزية والسيطرة على الأراضي، بيد أن الاختلاف الجذري في الأهداف الاستراتيجية بين الحركة ذات الطابع القومي الساعي إلى إقامة دولة علمانية مستقلة، وبين الجماعات الجهادية التي تسعى إلى اقامة امارة اسلامية في الساحل هذا ما أدى إلى انهيار التحالف واندلاع صراعات بين الطرفين.

- شهدت الحركة الأزوادية تحوّلاً استراتيجياً ملحوظاً نحو الانخراط في مسار التفاوض العسكري عقب توقيع اتفاقية التهدئة مع الجزائر عام 2015 حيث يمثل هذا التحول نقطة فاصلة في ديناميات النزاع في منطقة الأزواد، فبعد ما كانت الحركة تعتمد على المواجهات المسلحة المباشرة ذهبت لتبني آليات تفاوضية، وفتح قنوات للحوار مع الأطراف المعنية و هذا بسبب الضغوط الأمنية والسياسية الإقليمية مع رغبتها في إيجاد حلول سلمية للنزاعات المتكررة التي أثّرت سلباً على استقرار الساحل الإفريقي فقد ساهم هذا الاتفاق في بناء ثقة متبادلة بين الأطراف.[1]
- بعد سنة 2014 شهدت حركة الأزواد تحوّلاً استراتيجياً بارزاً في طبيعة عملها السياسي والعسكري وذلك من خلال تأسيسها ل"تنسيقية حركة الأزواد" وهي تحالف بين ثلاث حركات وهي : الحركة الوطنية لتحرير الأزواد، المجلس الأعلى لوحدة الأزواد وحركة الأزواد العربية وهو تحالف سياسي-عسكري حيث تم المزج بين القوة العسكرية والشرعية الدولية عبر أطر تمثيلية منظمة فبعدما كانت تركز بشكل رئيسي على السيطرة الميدانية لتحقيق أهدافها الانفصالية والاستقلالية توجهت إلى كسب الاعتراف الدولي والشرعية القانونية لمطالبها ومن هنا برزت تنسقية حركة

[1]- صهيب عبد الصمد، **المرجع السابق**، ص56.

الأزواد كإطار تمثيلي يهدف إلى توطيد العلاقة بين القوة العسكرية التي تمثلها الحركة وبين الشرعية الدولية التي تعزز موقفها في الساحة السياسية والدبلوماسية.[1]

المطلب الثالث: ديناميكيات العلاقة بين حركة الأزواد والتنظيمات المسلحة: الأبعاد والدوافع

إن هشاشة الدول في الساحل الافريقي وما تعانيه من تمردات جعل الدول الافريقية بيئة خصبة لتنامي ظاهرة الحركات الجهادية، فقد أصبحت تشكل هذه الحركات تحديا كبيرا لإفريقيا نظرا للمواجهات الدامية وتزايد أتباعه وذلك لما تجنيه من أموال مقابل الفديات وغيرها فعندما نتحدث عن الحركات المسلحة في الساحل الافريقي يمكن ارجاعها لسنة 2003 بعد سنوات من الأنشطة في منطقة الأزواد.

كما أن هذه الجماعات المسلحة قادت هجوما مسلحا سنة2012 وبسطت سيطرتها على شمال مالي، وذلك نظرا للفراغ الأمني الذي كانت تعاني منه مالي، بيد أن التدخل الفرنسي من خلال عملية "سير فال" و"برخان"، جعل هذه الجماعات تنحصر وتنشق عن بعضها البعض وتفرقت لمناطق أخرى وامتدادها لجماعات اثنية، وهذا ما جعلها ذات ارتباط وثيق مع الجماعات الاثنية فقد أصبحت تعبر عن هويات اثنية محافظة على الخطاب الايديولوجي الصارم، الذي يقر بتطبيق الشريعة وقيام الخلافة الاسلامية الا أن التأييد و الاحتواء كان من طرف الإثنيات المحلية هذا ما أصبح يشكل خطرا على استقرار دولة مالي بالأخص دول المجاورة لها من الساحل مثل النيجر وبوركينافاسو.

بعد ثلاثة أشهر من إعلان الحركة الوطنية لتحرير الأزواد الاستقلال وقيام دولة الأزواد هذا وضعها تحت ضغط الجماعات الجهادية المسلحة (أنصار الدين وحركة التوحيد والجهاد غرب افريقيا المواليين للقاعدة) الذي تبين لاحقا، أنها من سيطرت على الأوضاع وبسطت نفوذها على المنطقة وجعلها قاعدة لانطلاق عملياتها العسكرية ضد دول المنطقة.[2] واهم هذه الجماعات:

- القاعدة في المغرب الإسلامي في إقليم الأزواد وبداية الانتشار:

لقد ساعدت الظروف الدولية وهي الحرب على الارهاب بتغيير العقيدة الايديولوجية لتنظيم القاعدة المنتشرة في المشرق العربي، من خلال انشقاقهم عنها وفرارهم نحو الصحراء الكبرى وذلك بغية اقامتهم امارة اسلامية لمجابهة الصليبية ونشر السلفية وهذا اول مبدأ لقيام الدولة الاسلامية تجمع الوطن العربي

[1]- "تنسيقة الأزواد : حربنا ضد الجيش الماي سيدخل مرحلة جديدة"، عربية نيوز،24 يناير 2024:
https://www.skynewsarabia.com/world/. تم اطلاع عليه يوم 24 ماي 2025 على الساعة 23:24.

[2] Daniel Eizenga and Wendy Williams, ***"The Puzzle of JNIM and Militant Islamist Groups in the Sahel", Africa Security Brief*** (Washington, D.C.: The Africa center for strategic studies, No. 38, December 2020), Pp. 1-4-.

عرفت هذه المناطق الساحلية التي تنتشر فيها القاعدة عدد كبير من النشاطات الإرهابية وصولا حتى 2012 ، وذلك نظرا للأحداث التي عرفتها شمال مالي وذلك من خلال تركز جهود المواليين لها في مواجهات مع النظام المالي ومحاولة السيطرة على منطقة الشمال مع تأكيدها على أقلمة نشاطها الى كل من الساحل والصحراء، فقد اصبحت مالي المقر الثاني بعد موريتانيا فتعتبر مالي نقطة هامة للقاعدة تساعدها على تنفيذ عملياتها،[1]

تظم القاعدة عدة كتائب تنقسم الى سرايا موزعة جغرافيا عبر مناطق الصحراء والساحل ومن أشهر هذه الكتائب و السرايا: كتيبة الملثمون يقودها **مختاربلمختار** (المعروف بلعور) ، وكتيبة طارق ابن زياد وكتيبة الأنصار وهذه الأخيرة كانت تضم في أغلب عناصرها أفراد من قبائل الطوارق وعلى رأسها "**عبد الكريم التاركي**" (أحمد أغ عمر)،فقد كانت هذه السرية تتحرك حسب خريطة صحراء الأزواد.

ففي جبال "تغرغارت" الوعرة التي تقرر أن يكون مقر قيادة إمارة الصحراء بعد تأسيسها، كما أن سرية الفرقان التي تعتبر من أشرس السرايا التي تنشط في المناطق الشمالية لمالي حتى موريتانيا والجزائر ويتشكل معظم عناصرها من الأزواديين و الموريتانيين وبعض الجزائريين.

ففي اطار التوزيع الجغرافي للكتائب والسرايا لتنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي هدفها الدفاع عن المعاقل الشخصية في جبال تغرغارت شمال مالي مع التصدي للقوات الفرنسية والافريقية فيرى بعض المحللين أن مالي ليست هي الهدف في انتشار القاعدة بل هناك اتفاقا ضمنيا عنوانه عش ودعني أعش بين كل من التنظيم والحكومة المالية فالهدف الرئيسي هي الجزائر للانتشار فيها.[2]

❖ حركة التوحيد و الجهاد غرب افريقيا :

هي حركة ارهابية مسلحة تنشط في غرب افريقيا خصوصا شمال مالي وقد ظهرت في عام 2012 فقد انشق سنة 2011 مجموعة من المقاتلين عن القاعدة في المغرب الإسلامي، وتم تأسيس حركة التوحيد والجهاد في غرب افريقيا فإسمها يدل على أنها حركة موجهة لغرب افريقيا، وتضم الحركة في أغلب عناصرها عناصر من عرب الأزواد و الموريتانيين وصحراويين ويرأسها "**أحمد التلمسي**" ويدعى "**أحمد ولد العامر**" وأسس هذه الحركة مع "**السلطان ولد بادي**"

انتقلت أعمالهم الجهادية من جنوب الجزائر الى شمال بلدان الساحل وشمال مالي بالتحديد، فانتقال عملياتها هناك تأثر بالبيئة القبلية فقد وجدت هذه الحركة شمال مالي مجالا مناسبا للتحرك بعيدا عن مراقبة الدولة نظرا لغياب المؤسسات الامنية هناك مع ضعف الكثافة السكانية، كما أن هناك تواطؤ

[1]- أيمن السيسي، **من نواكشوط الى تمبكتو: الكتابة على حافة الموت**/ القاهرة: دار نهضة مصر للنشر و التوزيع، 2016)، ص 225- 229.

[2]- عبد الباري عطوان، **مابعد بن لادن: القاعدة، الجيل الثاني**، (بيروت: دار الساقي، 2017)، ص 272- 290.

غير معلن بين جنرالات الرئيس المالي آنذاك في باماكو مع الحركة فقد كانت هذه الحركة من أهم النشطاء في شمال مالي خاصة بعد 2012 عقب السيطرة على المدن الوقعة شمال مالي .

إنَّ البيئة الأزوادية المجتمعية المهمشة وسياقها التاريخي، خلق ولاءات للجماعات الجهادية هناك وهذا ما جعل هذه الجماعات تنتعش وتبسط نفوذها هناك منتقلين من الولاء الديني الى الولاء الاثني العرقي. استهدفت هذه الحركة الجزائر عدة مرات، من خلال تفجير مقر الدرك الوطني في كل من ورقلة وتمنراست واختطاف سبعة دبلوماسيين جزائريين من "غاو" شمال مالي، مع استهدافها لعدة دول في الساحل والقيام بالعديد من العمليات الارهابية فصنفت كأخطر الحركات التي تتصف بالدموية ابان تلك الفترة.[1]

❖ جماعة أنصار الدين: طالبان الأزواد :

حركة طارقية سلفية جهادية، تعرف نفسها بأنها جماعة محلية إسلامية مستقلة تطالب إقامة الشريعة الإسلامية، قادها "**إياد أغ غالي**" أحد الوجوه التاريخية للتمرد الطوارقي هاجر الى الجزائر و ليبيا منذ أواخر السبعينيات وقضى مدة قصيرة في لبنان كمقاتل مع الفلسطينيين مع كتيبة بعثها **القذافي** سنة 1982، وفي سنة 1990 عاد الى الأزواد و أسس "الحركة الشعبية لتحرير الأزواد" وقد شارك في التمرد المسلح في أزواد ضد الحكومة المالية ووقع صلح تمنراست 1991 مع الحكومة المالية

أواخر التسعينات حدث تغير في مسار "**إياد أغ غالي**" الإيديولوجي في الاتجاه الدعوي السلفي وزار باكستان وعدة دول أخرى في إطار "جماعة الدعوة والتبليغ" وعين لفترة موظفا في القنصلية المالية بجدة والتي مكث فيها مدة قصيرة، وبعدها عاد لمالي وتفرغ للفكر الدعوي السلفي في "كيدال" معقل الطوارق، وتواصل مع الجماعات الجهادية الجزائرية تنشط جنوب الجزائر وقد كان باتصال بالجماعة السلفية للدعوة والقتال، وذلك لتشابهما في التوجه الدعوي السلفي وقد كان وسيط بيني 1999و 2003 وذلك في اطلاق سراح الرهائن الغربيين المختطفين من مالي والجنوب الجزائري[2] .

وهذا ما وطد العلاقة بينه وبين تنظيم القاعدة حيث أصبح عنصرا بارزا في التنظيم، بيد أن شخصيته المستقلة جعلته يرجع لبلاد الأزواد ويتحالف مع أنصاره من الطوارق ليشكل حركته فقد أصبحت هذه الحركة ثاني تنظيم يعمل تحت مظلة القاعدة واعتمد بالدرجة الأولى على أبناء قبيلته **افوغاس** ،وبعضهم الآخر قدموا من صفوف الحركة الوطنية لتحرير الأزواد ومن سرية الأنصار ومن قدامى المحاربين الذين شاركوا في تمردات الطوارق السابقة وبعد تأسيس الحركة تحالفت مع الحركة الوطنية لتحرير الأزواد

[1]- مادي ابراهيم كانتي، **المرجع السابق**، ص158.

[2]- محمد محمود أبو المعالي، **التنافس بين القاعدة وتنظيم الدولة في الساحل والصحراء**(الدوحة:مركز الجزيرة للدراسات،2017)، ص 195.

وشاركوا في هجوم2012 ضد الحكومة المالية ، ضف الى ذلك التفاوض مع جماعة التوحيد في الغرب لاقتسام مناطق شمال مالي وذلك لإقامة دولة إسلامية الا أن الأزواد كانت مطالبها لا تتجاوز استقلال والحكم الذاتي.[1]

[1] -A. Benjaminsen and Boubacar Ba, "Fulani-Dogon Killings in Mali: Farmer-Herder Conflicts as Insurgency and Counterinsurgency", African Security (London: Taylor and Francis, Vol. 14, 2021), Pp. 13-14.

المبحث الثاني: النشاط المسلح لحركة الأزواد وانعكاساته على الامن في الساحل

شكل النشاط المسلح لحركة الأزواد أحد أبرز تجليات الأزمات المركبة التي تعاني منها منطقة الساحل الإفريقي، بحيث ساهم في إعادة تشكيل التوازنات السياسية والأمنية في شمال مالي والمناطق المجاورة. دخلت المنطقة في دوامة من الصراعات المسلحة التي لم تقتصر على الطابع الانفصالي، بل انزلقت إلى تحالفات متقلبة مع جماعات إرهابية، وأثرت بشكل سلبي على مالي وعلى الأمن في الجزائر ودول الجوار. من هذا المنطلق، يقتضي تحليل النشاط المسلح لحركة الأزواد ليس فقط كحركة انفصالية، بل كفاعل غير دولتي أدى الى تعقيد البيئة الأمنية الإقليمية في الساحل الإفريقي.

المطلب الاول: الأنماط العملياتية لحركة الأزواد وتحالفاتها الاقليمية

شكّلت حركة الأزواد، منذ بروزها كفاعل مسلّح، محورًا لعدد من العمليات العسكرية التي تنوعت في طبيعتها وأهدافها، ما بين مطالب انفصالية وهجمات موجهة ضد الدولة المركزية. وترافقت هذه التحركات مع نسج شبكات تحالفات متعددة الأبعاد، شملت أطرافًا محلية، وتنظيمات مسلّحة، وجهات إقليمية. يسلّط المطلب الضوء على طبيعة هذه العمليات وسياق التحالفات التي عزّزت حضور الحركة في منطقة الساحل.

- **الارتباطات الاقليمية العابرة للحدود لحركة الازواد: بين الامتداد الخطابي والتقاطع الامني**

ركزت الحركة في بدايتها على جانبها الخطابي الذي تبنته في مخاطبة الحكومة المالية لكنها سرعان ما أخذت منحى آخر لتتجه نحو العمليات العسكرية التي بدأتها سنة 2012، مطالبة للحصول على الشرعية و الاعتراف الدولي ككيان مستقر، بيد ان الاتهامات التي وجهت لها بعد أحداث 2012 جعلها تفقد الشرعية خاصة بعد احالة المالية للمحكمة الجنائية الدولية، وهذا ما جعل الحركة تتخذ خطوات لتحسين صورتها، خاصة بعد اتهامها بتحالف مع الجماعات الجهادية الى جانب الانتهاكات التي خلفتها بعد تبنيها للعمل العسكري وذلك بالتزامها بالقانون الدولي الانساني و العودة لخطاباتها التي تمنحها الشرعية كحركة تحرير شرعية.[1]

إن طبيعة العمليات التي تقوم بها الحركة فرضت عليها تفاعلات مع بيئتها المجاورة وذلك لضمان تحركاتها وايصال صوتها للمجتمع الدولي ولذلك فإن العلاقات متشابكة في اقليم مع هذه الحركات و الدول وكذلك

[1] -Ernst Dijxhoorn, ***Quasi-State Entities and International Criminal Justice: Legitimising Narratives and Counter-Narratives*** (London: Routledge, 2017),P148.

المنظمات الاقليمية والدولية، فمن أهم دول الجوار التي كان لها يد في التحالفات مع الأزواد هي ليبيا والمغرب ودول الطوق اخرى من بينها الجزائر التي تتبنى جهودا سليمة التي استخدمتها لإرضاء الطرفين معا، أولهم ليبيا التي أعطت الشرعية لمقاتلين الطوارق في تأسيس الجبهة الشعبية لتحرير الصحراء العربية الوسطى بين سنتي 1979 و 1981 و التي تسعى من خلاله لإقامة دولة صحراوية تمتد على طول شريط الساحل الافريقي من تونس الى موريتانيا و التي حظيت بتأييد من طرف الرئيس الراحل الليبي "**معمر القذافي**" كما أن أغلب الحركات التي أتت بعد ذلك قد أسست على يد مقاتلين متواجدين في ليبيا وقد استمر الدعم الليبي للطوارق حتى سنة2011 بعد أحداث ليبيا ودخولها لمتاهة الربيع العربي وعودة هؤلاء المقاتلين مدججين بالأسلحة ليتم بعدها مباشرة السيطرة على أكثر من 66% من الاراضي المالية.[1]

أما بالنسبة للمملكة المغربية فتعتبر أن الأراضي الأزوادية جزء من امتدادها الجغرافي القديم لذلك فهي تعير اهتمام واسع للقضية الأزوادية ضف الى ذلك أن هنام بعض القبائل القاطنة في شمال مالي ذات أصول مغربية وطدت العلاقة بين الطرفين خاصة في عهد "**الملك محمد الخامس**"

فلطالما أيد توحيد الشعب الطارقي مع بناء حزام أمني من طرفهم يمنع من تدفق الأفارقة نحو المغرب العربي الكبير كما يسمونه هم و الذي يمتد حتى الأراضي الأزوادية، فالمغرب أيضا يسعى لدعم قضية الأزواد كي لا تنفرد الجزائر في حمل لواء القضية لوحدها ولعب الدور الاقليمي في المنطقة بالإضافة الى استعمالها كورقة ضغط على الجزائر كونها تدعم جهات البوليساريو، بيد أن أغلب قادة الأزواد يحملون إما جنسية جزائرية أو لهم ولاءات للدولة الجزائرية وهذا لطالما شكل عائقا أمام المملكة المغربية ولكنها سعت لاستقبال قادة حركة الأزواد خاصة في ظل أن الجزائر أنداك اعتبرت هذه الحركة حركة انفصالية بيد ان اتفاق 2015 خلط جميع الحسابات على المغرب.[2]

كما أن كل من بوركينافاسو وموريتانيا كانت تستقبل قادة الحركة الوطنية لتحرير الأزواد داخل الوطن، مع توفير لهم الحماية الشخصية بيد أن التوترات التي حصلت بين الدول جعلت هذه الدول تلجأ لطرد الحركة من البلاد، بداية بموريتانيا التي تحالفت في الأول معها لطرد الجماعات الارهابية الجهادية ومنعها من التوغل داخل اراضيها بيد ان التصادم الحاصل بين الجماعات والحركة جعل موريتانيا تضطر لمنع الحركة من الدخول لأراضيها مع تأييدها للحلول السلمية في ظل هذه التصادمات.[3]

---

[1]- محمد بوبوش، **الامن في منطقة الساحل والصحراء**(عمان، الأردن: دار الخليج للنشر و التوزيع،2015)، ص202.

[2]- عبد النور عنتر، **المبادرات الأمنية في منطقة المغرب العربي و الساحل الافريقي:مجموعة دول الساحل الخمس على المحك**(الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2022)، ص 116- 117.

[3]- **المرجع نفسه**، ص 120.

كما أن بوركينافاسو في اول بدايات الأزمة احتوت الحركة واستقبلت قادتها للدفع بهم نحو الحلول السلمية وجعل للحركة مكتبا سياسيا يناضل باسم الازواد داخل دولة بيد ان الوضع لم يلبث طويلا الا وان تم انقلاب على الرئيس وتم طرد الحركة من طرف الانقلابين وذلك بعد اتهامهم أنهم يسعون لتخريب والتحريض ضد النظام بوركينافاسو الجديد كونهم اتباع النظام القديم الذي وفر لهم الحماية.[1]

أما بالنسبة للدول الناشطة في منطقة أهمهم القوى التقليدية وهي فرنسا و الولايات المتحدة الأمريكية وهذا كله بسبب التنافس المحتدم بين البلدين، منذ أواخر التسعينات فكل واحدة لديها سياسات للضغط على أخرى كون فرنسا تعتبر افريقيا مجالها الحيوي الذي يجب أن تفرض سيطرتها عليه هي وفقط، ولكن دخول الامريكي بمصالح تخدمه جعل فرنسا تتبع سياسات للتفوق على المصالح الامريكية في المنطقة ومع بداية الأزمة شمال مالي سعى الطرفين للاستفادة من هذا الصراع من خلال تفاعلات واقامة علاقات مع الطرفين تبنت فرنسا في البداية استراتيجية التعاون الأمني اللين المعتمد في الأساس على أولوية تقديم الدعم اللوجيستي وتوفير معدات الاتصالات و تدريب الوحدات المحلية

بيد ان تزايد الهجمات استدعى التدخل الفرنسي العسكري من خلال عمليتي "سيرفال" و"برخان" لإعادة ترتيب الأوضاع وضبط مصالحها تعاونا مع الأوروبيين، فنجحت هذين عمليتين لكن سرعان ما تلقت ضربات على يد الجماعات، فالموقف الفرنسي منذ 2010 سعى لدعم الحوار وعدم انفصال هذه الجماعات عن شمال مالي مؤكدة بالتزامها بالوحدة الترابية للأراضي المالية حتى خروجها سنة 2022

لذلك استقبلت باريس عدة شخصيات بارزة من الحركة الوطنية لتحرير الأزواد لدعم الحوار والتفاوض بين الطرفين كما أنه كان هناك تعاون عسكري خفي بين الحركة وفرنسا في مواجهة الجماعات الجهادية التي تصادمت مع الحركة سنة 2013معلنيين الحرب على بعضهم البعض فقصفت فرنسا عدة مواقع تابعة للحركة العربية للأزواد التي كانت في صراع مع MNLA مما أثار اتهامات بأن فرنسا تدعم الحركة الوطنية لتحرير الأزواد عسكريا.[2]

أما بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية فلطالما كانت مواقفها اتجاه أزمة الطوارق هي البحث عن حليف طوارقي تتحالف معه لإضعاف النفوذ الفرنسي في المنطقة فقد كان تحالفها الأول مع " **ماتو دياك**" النيجيري و هو خريج الجامعة الأمريكية، وبعد وفاته تحالفت مع رئيس المؤتمر الوطني لتحرير الأزواد "**أبو بكر الأنصاري**" و الذي بدوره صرح للعلن تحالفه مع الولايات المتحدة الأمريكية من خلال قوله' إن

[1]- فاطمة الزهراء يوسفي، **الانقسامات في مالي وانعكاساتها على أمن واستقرار منطقة الساحل الافريقي**(أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر3، 2021)، ص346.

[2]- صهيب عبد الصمد اسماعيل، **المرجع السابق**، ص 170- 175.

حركتنا هي الحركة السياسية الوحيدة في الساحة الأزوادية الحليفة لأمريكا وتساند إسرائيل، وان الحركة ستكون العمود الفقري للسياسة الأمريكية في المنطقة '

بيد أن انفجار الأزمة شمال مالي سنة 2012 خلق صراعا داخل الادارة الأمريكية حول الموقف الذي ستلتزم به الولايات المتحدة الأمريكية وذلك لتخوفهم من أن تصبح مالي ملاذا للمتطرفين، ضف الى ذلك خوفهم من المتمردين بأنهم سيشكلون خطرا على الولايات المتحدة الأمريكية ولكن تسارع الأحداث غير من الموقف الأمريكي وهو التأييد على الوحدة الترابية للدولة المالية، مع تأييد عدم انفصال هذه الجماعات وانقسامها ومباركة التدخل العسكري لمطاردة الجماعات الارهابية و استكمال جهودها في محاربة هذه الجماعات المتطرفة.[1]

لأن الطبيعة تأبى الفراغ فبعد التراجع الدور الفرنسي في المنطقة سنة 2022 و احلال روسيا قواتها في الساحل الافريقي دعما لمالي في أزمتها ضد المتمردين والجماعات الجهادية من خلال شركة الأمنية العسكرية الروسية فاغنر، هذا ما خلق تصادما مع أوكرانيا التي أكدت من خلال استخباراتها أن هناك دعما أوكراني لمتمردي الطوارق في معركتهم ضد الفاغنر، وهذا ما جعل الأخيرة و الجيش المالي يتكبدون خسائر جسيمة وما أكد جليا هذا الدعم هو المتحدث بإسم الاستخبارات العسكرية الأوكرانية ومجموعة من الطوارق وهذا ما أدى الى قطيعة دبلوماسية التي بدأتها كل من مالي والنيجر وبوركينافاسو ضد أوكرانيا وهذا اقرارا منهم بأن **كييف** تدعم المجموعات الإرهابية وتعمل على تقويتها في الساحل الافريقي.[2]

- **المنظمات الاقليمية وحركة الازواد: بين إدارة النزاع واشكالية الشرعية**

مثلت حركة الأزواد أحد أهم التحديات الاقليمية المعقدة التي واجهت المنظمات الاقليمية وأدوار الفواعل الاقليمية مثل الجزائر في منطقة الساحل الافريقي، وذلك نظرا للطابع غير المتماثل لنشاطها مع تداخل أبعادها السياسية، العسكرية والاثنية وهذا ما أدى لتباين استجابات من طرف المنظمات الاقليمية بين السعي لاحتواء مطالب الحركة عبر آلية الوساطة والحوار، مع محاولة توظيفها في بعض الأحيان ضمن حسابات الأمن الجماعي والتوازن الاقليمي.

اولا: دور منظمة الاتحاد الافريقي

يعتبر الاتحاد الافريقي أبرز الفاعلين الاقليميين في القارة الافريقية ولعب دور في حل النزاعات وحفظ الأمن والاستقرار، بالأخص في المناطق التي تعاني أزمات معقدة مثل الساحل الافريقي ومالي خير دليل

---

[1]- سميرة هنيدة، مريم بوسالم، **حركة أزواد وتداعياتها على الأمن في الجزائر**(مذكرة الماستر، جامعة قسنطينة3، 2014)، ص 40.

[2]- " البابيس: روسيا واوكرانيا تلهبان الصراع في منطقة الساحل بافريقيا"، الجزيرة نت، 28 أوت 2024.

https://www.aljazeera.net/news. / تم الاطلاع عليه في 23 افريل 2025 على الساعة 21:34.

على ذلك، وما حدث فيها سنة 2012 من تمرد تم الرد من طرف الاتحاد الافريقي برفض الانفصال وذلك من خلال مبدأ يقوم على احترام الدول الأعضاء ووحدتها الترابية واعتبر الاتحاد الافريقي أن الأزواد تهديدا فعليا لدولة مالي، رغم أن الاتحاد رفض الاعتراف بحركة الأزواد كحركة انفصالية الا انه أقر بإشراكها في الوساطة خاصة في ظل مطالبته بحل الازمات بالطرق السياسية سلميا وذلك من خلال الاعتراف بالوساطة الجزائرية ومشاركته كعضو مفاوض فيها يدعم الحلول السلمية

يتعامل مجلس السلم و الأمن الافريقي مع قضية الانقلابات في مالي على انها قضية غير دستورية التي تعد من اهم القضايا التي يعالجها منذ تأسيسه، وترتب عليها تعليق عضوية مالي مؤقتا سنة 2012 مع مطالبة بإعطاء السلطة للمدنيين بعيدا عن الانقلابات العسكريين، وهذا ما يشير الى براغماتية التعامل لدى الاتحاد الافريقي كونه يمسك زمام التوازن فهو يرفض فكرة الانفصال ويؤيد وحدة مالي وخير مثال على ذلك عندما دعم تدخل المجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا بمبالغ مالية مع مشاركته في عمليات حفظ السلام في افريقيا ولم يكن لديه أي تحفظ حول التدخلات العسكرية الاجنبية، لكنه لم يتجاهل المطالب التاريخية لحركة الأزواد ويدعوا لإشراكها سياسيا ضمن الدولة الموحدة.[1]

ثانياً: دور المجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا

تأسست في 25 ماي 1995 على أساس اقتصادي بيد أن القضايا السياسية والأمنية طفت للسطح لتشكل هاجسا في المنطقة ولذلك في القمة الرابعة تم الاتفاق على وضع إطار للأمن الجماعي الافريقي، ومن هذا المنطلق رفضت المنظمة التمرد شمال مالي والانقلاب العسكري ومن خلال هذه الأزمة اتجهت **الاكواس** لتبني حلول للحد من تغلغل الجماعات المسلحة في مالي مع تهدئة الأوضاع فيها متخذة مقاربتين لمعالجة الأوضاع في إقليم

أولها: فتح حوار مع المتمردين الإسلاميين في شمال والتفاوض مع جماعة أنصار الدين لإقناعها بقطع العلاقة مع القاعدة في الغرب الاسلامي فقد قوبل هذا التفاوض بالقبول من طرف الحركة حاملين لواء نبذ الارهاب و الجريمة المنظمة العابرة للحدود .

والثاني: في حال فشل منظمة **الايكواس** في المفاوضات تقوم بالضغط على الحكومة المالية والتدخل العسكري لقمع هذه الجماعات مع الحصول على دعم لوجيستي من طرف القوى الكبرى.[2]

---

[1]- باسم رزق عدلي مرزوق، "الاتحاد الافريقي ومواجهة بعض الأزمات السياسية الإفريقية: دراسة للأسس والأداء"، **مجلة مدارات سياسية**، عدد ديسمبر (2017)، ص. ص 41-65.

[2]- رتيبة برباش، " مشكلة الطوارق في منطقة الساحل الافريقي و تداعياتها على الأمن القومي الجزائري"**.المجلة الجزائرية للعلوم السياسية و العلاقات الدولية**، العدد التاسع (2017)، ص. ص241- 288.

ثالثاً: دور الجزائركفاعل اقليمي

منذ بداية تمردات شعرت الجزائر بنوع من التهديد خاصة بعد أن قام الرئيس الليبي السابق **معمر القذافي**، بإنشاء معسكرات لتدريب الطوارق وتشجيعهم لإنشاء دولة مستقلة بيد ان عودتهم بعد تداعيات الحرب الاهلية الليبية زاد من المخاوف الأمنية للجزائر وهو ما يفسر عدم الرضا الجزائر العاصمة عن الطموح الطارقي في إنشاء كيان مستقل.

لقد كانت الجزائر قلقة جدا إزاء تطور الأحداث في الساحل الافريقي خاصة فيما يتعلق بقضية الطوارق وارتباطها بالأحداث في شمال مالي كون الجزائر فاعلًا إقليميًا محوريًا يمتلك رؤية استراتيجية خاصة تجاه استقرار مالي والمنطقة ككل، لاسيما في ظل سقوط النظام الليبي و تشتت الطوارق في المنطقة مع بقاء بعض الروابط تجمعهم في انحاء دول المنطقة، قد اعترفت الحكومة الجزائرية بحقوق الطوارق في أواخر الستينات وأعربت عن استيائها من تصرفات القذافي الذي سمح بإنشاء معسكرات لتدريب الطوارق وتشجيعه ظهور حركة طارقية مستقلة بل وحتى قرر بإنشاء كيان وهو دولة مستقلة للطوارق وذلك لتوسيع نفوذه في اقليم.

ينظر صانعو القرار في الجزائر بتعاطف مع الطوارق في مالي الا أنهم يتوجسون لمطالب الطوارق بحكم ذاتي أو الاستقلال لذلك، فإن للجزائر موقف سلبي بعد اعلان الحركة الوطنية لتحرير الأزواد عن استقلال اقليم أزواد عن دولة مالي 2012 رغم أنها تبدي استيائها من الأشياء التي يتعرض لها الطوارق الا أنها ترفض الانفصال عن شمال مالي، وهذا وفقا لمبادئ السياسة الخارجية التي ترفض التعامل مع الحركات الانفصالية أو اي تكتل سياسي او اجتماعي أو عرقي يحمل مطالب يمكن أن تهدد الوحدة الوطنية أو الترابية المعترف بها دوليا لدى دول الاقليم. [1]

امتازت الاقلية الطارقية المتواجدة في الجنوب الجزائري بالهدوء والاستقرار نتيجة للعلاقات الجيدة التي تربطها بالنظام السياسي الجزائري، فقد نجحت الجزائر منذ الستينات دمج مواطنيها الطوارق في العملية السياسية من خلال تمثيل الوجهاء في البرلمان ومؤسسات الدولة الأخرى، مع توفير البنى التحتية وتحسين ظروفهم المعيشية لأن مغريات انفصال تهدد الأمن القومي الجزائري ووحدة اراضيها ولذلك لعبت الجزائر دورا رئيسيا في الوساطة بين الطوارق في الشمال المالي والحكومة المالية في باماكو خلال السنوات 1990,2006 وأخيرا 2012 التي انتهت بالاتفاق السلم والمصالحة في 2015، فالجزائر دائما ما تسعى للعب دور الموازن الاقليمي في الاقليم خاصة في ظل تواجد كل من المغرب وفرنسا كمنافس لها في الاقليم.

[1]- رتيبة برباش، **المرجع السابق**، ص. ص 241- 268.

تفاقمت خطورة قضية الطوارق بمنطقة الساحل الافريقي على الجزائر فقد سعت بعض الاطراف خارجية توظيف هذه القضية لتحقيق مصالح معينة وذلك للضغط على الجزائر باستعمال هذه الورقة كورقة ضغط على الجزائر كونها فاعل اقليمي يقوم بحل وتسوية النزاعات بالطرق السلمية، بحيث تسعى المغرب لتحريض الطوارق ضد النظام السياسي الجزائري حتى تتخلى الجزائر عن قضية الصحراء الغربية، وفرنسا أيضا تسعى للتشويش على دور الجزائري كونها ترفض أن تصبح الجزائر قوة اقليمية في منطقة.[1]

تقييم أداء المنظمات الاقليمية:

رغم الجهود والمساعي التي قامت بها المنظمات الإقليمية وعلى رأسها **الإتحاد الافريقي والإيكواس** ،إلا أن فاعلياتها في إحتواء حركة الأزواد ظلت محدودة نسبيا كون هذه المنظمات تفتقر إلى آليات فعالة تلزم الأطراف بالتقيد باتفاقيات السلام، وذلك نظرا لضعف التنسيق وتضارب الأجندات بين أعضائها، خاصة في ظل التدخلات الأجنبية التي تعمل غالبا بالضغط على هذه المنظمات الاقليمية

مما يصعب عليها اتخاذ مواقف حازمة أو فرض تسويات عادلة وذلك بسبب توازنات اقليمية، فنجد الجزائر أهم وسيط في الأزمة المالية وذلك لامتلاكها رؤية أمنية، وخاصة عندما يتعلق الأمر بتحفظها حول تدخلات الأجنبية وهذا ما أدى الى تداخل في الأدوار وتنافس ضمني بين المبادرات الاقليمية، كما ان انقلابات العسكرية المتتالية وطبيعة التهديدات المتواجدة في المنطقة قد زاد من تعقيد تعامل مع هذه الأزمة فقد أصبحت جل نتائج التسوية رهينة للمتغيرات الميدانية.[2]

المطلب الثاني: انعكاسات النشاط العسكري لحركة الأزواد على استقرار مالي والمنطقة

إن أول ما يهدد أمن دول الساحل هي التخوم الغير مستقرة من خلال الحدود المنكشفة وذلك يرجع للأزمات التي مرت بها دول هذا الشريط، فلطالما كانت مشكلة الأزواد عبر تمرداتها وصراعها يشكل تهديدا على دول الساحل الافريقي خاصة عندما يتعلق الأمر بمشكل اللاجئين خاصة عدم استقرار دولة مالي وحالتها البنيوية يطرح الكثير من الاشكالات، خاصة فيما يخص التهديدات العابرة للحدود في ظل هشاشة هذه الدول وهشاشة تخومها مع سهولة انتقال العدوى الانفصالية الساحلية اليها.[3]

[1]- رتيبة برباش، **المرجع السابق**، ص. ص 241- 268.

[2]- منى بومعزة، "دور المنظمات الاقليمية الإفريقية في تسوية أزمة مالي"، **مجلة التواصل في الاقتصاد والإدارة والقانون**، المجلد 24، العدد 02، أوت (2018)، ص. ص 228- 242.

[3]- عبد الله راقدي، " مسألة استقلال طوارق مالي و تداعياته على أمن الجزائر" . **مجلة العلوم الاجتماعية و الانسانية**، العدد 31 (ديسمبر 2014)، ص210- 229.

1. استقرار موريتانيا :

تعتبر موريتانيا من أضعف الدول التي لها تخوم مع دولة مالي بطول حدود تقدر ب: 2200 كلم، وكما يعرف على أن موريتانيا من الدول الهشة التي تعاني من قلة التجهيزات العسكرية مع عدم قدرتها على التأمين الكلي لحدودها، وهذا ما زاد من التخوف لدى الدولة الموريتانية خاصة أن مجموعة من الشباب الموريتاني انخرط في الجماعات الجهادية المتواجدة في مالي مع إمكانية جعل موريتانيا نقطة بداية كل عملياتها العسكرية وهذه أولى الأسباب التي دفعت بفرار حوالي 35000 شخص من دولة مالي الى موريتانيا مما أدى لغلق الحدود الموريتانية وذلك لتعطيل الطرق التقليدية عبر الصحراء التي اعتاد الطوارق التنقل فيها بغرض زيارة الأقارب وممارسة التجارة .

يعرف أيضا على موريتانيا أنها تعتبر أن إقليم الأزواد وقضيته هو شأن داخلي لمالي لذلك فإن موريتانيا من الدول الداعمة للإقليم الشمالي لأنه الجهة الأساسية التي تمنع زحف الجماعات لأراضيها لأنها تعلم جيدا أنه بعد العمليات الفرنسية في المنطقة لا تزحف هذه الجماعات للنيجر لأنها المعقل الأساسي للقوات الفرنسية خاصة في ظل استخراج اليورانيوم

كما أن الزحف للحدود الجزائرية من المستحيل لأنها تمتلك أحدث الأسلحة لمواجهة ذلك الزخف وقمع الجماعات، وهذا ما دفع موريتانيا لحشد قواتها على الحدود المالية خاصة بعد التصادم الذي عرفته الجماعات الجهادية والحركة الوطنية لتحرير الأزواد التي كان مقرها وعاصمتهم السياسية وحكومتهم المؤقتة في العاصمة الموريتانية نواكشوط، فعدم احتواء الأزمة في مالي وتصادم الجماعات جعل موريتانيا تلجأ لغلق حدودها ككل مرة مع تغليب الحلول السلمية والدبلوماسية وذلك لعدم نقل التهديد والأزمة لداخل البلاد.[1]

2. استقرار النيجر:

عندما نتحدث عن مالي لربما نتحدث عن النيجر وذلك من خلال الانقسامات والانقلابات والى مستويات منخفضة من التنمية ويبلغ طول الحدود بين الدولتين ب: 821 كلم ، كما تعرضت كلتا الدولتين أيضا الى صدمات خارجية متشابهة عند انهيار نظام الرئيس الليبي "**معمر القذافي**" مما أدى الى عودة ألاف المهاجرين الى دولتين محملين بالأسلحة و مزودين بالخبرة العسكرية

كما أن الواقع الهش للدولة النيجيرية جعلها أيضا محل تغلغل الجماعات الارهابية ولكن بعد الأزمة التي عصفت بدولة مالي ووصول الجماعات الارهابية لشمال مالي مع تأزم الأوضاع عند سكان الطوارق، هذا ما

[1]- فاطمة الزهراء يوسفي، **المرجع السابق**، ص388.

أحدث تخوفا لدى السلطة النيجيرية في انتقال الصراع الى أراضيها وتعرضها لعدوى الانفصال كما حدث في التسعينيات عندما أطلق طوارق النيجر تمردا اقتداءا بالتمرد المالي ضد الحكومة المركزية في نيامي، كما أنه سنة 2007 شن طوارق كل من النيجر و مالي هجوما يعبرون من خلاله عن طموحاتهم

كما أسلفنا الذكر بعد تغلغل الجماعات الارهابية في مالي أصبحت تقوم بعمليات ارهابية وتشمل خطف الأجانب و القيام بتفجيرات انتحارية مثل الهجوم ضد الثكنات العسكرية في **أغاديس** و منجم اليورانيوم في **أرليت** سنة 2013 وبعد عملية سيرفال قدرت احصائيات الدولية أنه مايقارب300 شخص من الشعب النيجيري كانوا منظمين لحركة التوحيد والجهاد غرب افريقيا عادوا الى النيجر بعدما طردتهم القوات الفرنسية فقد كانوا متمركزين شمال مالي بعد أزمة 2012، وهذا ما دفع نيامي للتنديد بالتدخل العسكري ودحر المتمردين الطوارق وجماعات الارهابية فأدت النيجر دورا بالغ الأهمية في عملية سيرفال، وأعلنت عن تكثيف جهودها العسكرية ومشاركة بوحدات قواتها العسكرية لطرد القاعدة من شمال مالي واجهاض مشروع الانفصال الذي يعتبر انتهاكا لمبدأ احترام الحدود الموروثة الذي أقرته منظمة الوحدة الافريقية سنة 1963.[1]

3. استقرار ليبيا:

ليبيا من الدول الخمس في الساحل الافريقي التي يقطنها سكان الطوارق فلطالما كانت ليبيا الملجأ الآمن للطوارق عندما كانوا تحت وطأة القمع المالي وتمردات، فقد تلقى بعض النازحين الى ليبيا تكوينا عسكريا لإعدادهم لخوض الحروب ومن خلال هذا المنطلق تشكلت بعض مسارات الأزمة في مالي واعطائها وجها آخر لأنها ساهمت في تهيئة الظروف لانفجار الأزمة المالية سنة 2012

خاصة بعد انتقال الأسلحة للجماعات المسلحة والطوارق كما أن الرئيس الراحل الليبي **معمر القذافي** كان يستعين بالطوارق كعساكر لخدمة حراسته الشخصية واتهم أيضا بتزويد التمردات الطارقية بالأسلحة الخفيفة، وبعد رحيله قرر الطوارق العودة لبلدانهم الأصلية ومطالبة بحقوقهم راغبين في إنشاء كيان طارقي مستقل بالمنطقة، ومن هنا صدرت ليبيا كيانها الغير مستقر لمالي

في بداية الأزمة المالية ساندت الحكومة الليبية الجديدة الحل السلمي بيد انها باركت الحلول العسكرية حيث ساندت فورا فرنسا اعلان الحرب في مالي، وهذا ما زاد الوضع أكثر تعقيدا فبعد الضغط على المقاتلين في مالي عادوا بأسلحتهم الى ليبيا وقد كانوا ضد النظام الجديد محاولين زعزعته متخالفين مع

[1]- عبد الله مامادو باه، آفاق الوضع السياسي و الأمني في مالي، مركز الجزيرة للدراسات، 29 اوت 2012.
https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2012/08/20128298334842439.htm/. تم الاطلاع عليه يوم 25 افريل 2025 على الساعة 23:22.

بقايا النظام القديم، كما أن ليبيا تتخوف من تصدير الأزمة في عملية تبادلية بينها وبين مالي خاصة في ظل انكشاف الحدود المالية الليبية فالضغط العسكري على الجماعات الارهابية يجعلها تلجأ لدول أكثر هشة ومناطق معزولة لتهيأ نفسها وجعلها بؤرة لتهريب الاسلحة وتهريب المخدرات ووصول الجماعات المسلحة لأراضيها.[1]

4. استقرار بوركينافاسو:

لطالما اتبعت بوركينافاسو الحل السلمي واستراتيجية الحوار بين الطرف المالي والشعب الطارقي، بحيث تعتبر بوركينافاسو من الدول الخمس التي يقطنها الطوارق شمال البلاد ولها تخوم مع الدولة المالية يقدر طولها ب: 1325 كلم، كما أنهم يعانون تقريبا نفس معاناة أقرانهم في البلدان المجاورة وهذا ما دفعهم لعدم الاستقرار وذلك بسبب الظروف التي تمر بها البلاد أيضا لذلك تسعى بوركينافاسو لتأييد أي حل سلمي للمحافظة على الوحدة الترابية لمالي خوفا منها لامتداد الأزمة لداخلها كونها تتشكل من هذا المكون الاثني الذي يعزز انفصال ومن خلال هذا قامت بوركينافاسو بعدة مباحثات مع قيادةMNLA للوصول للحل السلمي

لكن الدولة المالية اتهمت بوركينافاسو بحماية الارهاب وتم الاطاحة بالرئيس "**كامباوري**" مما أدى لمغادرة الحركة البلاد بحيث اتهموها فيما بعد بانهم كانوا داعمين للحكومة القديمة ومن هنا اتخذت بوركينافاسو حلا كأول دولة تنشر قواتها للمشاركة في العملية الفرنسية لدحر الجماعات التي تسيطر على شمال مالي.[2]

5. استقرار الجزائر:

تمثل حركة الأزواد تحديًا غير متماثل للأمن القومي الجزائري، حيث تجمع في تأثيرها بين الطبيعة الإثنية، والنشاط المسلح، والارتباطات الإقليمية المتغيرة. وقد تبنّت الجزائر مقاربة مزدوجة تقوم على الجمع بين الردع العسكري والانخراط الدبلوماسي.

ان الدولة الجزائرية تبدي حساسية مفرطة تجاه أي بوادر خطاب انفصالي في إقليم الأزواد لا سيما في ظل الخلفية التاريخية والثقافية والجغرافية التي تربطها بالمنطقة ويبلغ الشريط الحدودي بين الجزائر ومالي بحوالي 1200 كلم، فقد أدى ظهور الحركة الوطنية لتحرير الأزواد وما رافقه من مطالب بالاستقلال أو الحكم الذاتي الى تهديد نموذج الدولة الوطنية ونظرا لتشابه التركيبة الاثنية في الجنوب الجزائري حيث تتواجد مجتمعات طوارقية ذات امتدادات ثقافية وجغرافية مع منطقة الأزواد، قد يكون كعامل

[1]- رتيبة برباش، **المرجع السابق**، ص 241- 268.

[2]- عبد الله مامادو باه، **المرجع السابق**.

لتحفيز محتمل لنزاعات مماثلة في الجزائر وهذا ما جعلها تتعامل معه بوصفه تهديدا أمنيا عابرا للحدود يستوجب استجابات وقائية متعددة المستويات، وهذا الموقف الحذر لتجنب انعكاسات تمرد الحركات على الداخل الجزائري حيث تتداخل الانتماءات عبر الحدود مما يخلق هاجس "العدوى الداخلية" واحتمال انتقال عدوى المطالبة بالخصوصيات أو الحكم الذاتي إلى مناطق جنوب الجزائر.[1]

ضف الى ذلك أهم ما يمس التخوم الجنوبية للدولة الجزائرية كأحد تحديات لأمنها القومي هي مشكلة الطوارق فلذلك ظلت الجزائر ترعى حل اتفاقية السلام كون المكون الطارقي جزء لا يتجزأ من كيانها الجنوبي، وهذا ما جعلها متخوفة من أي انفصال يحدث في مالي وهذا ما يؤثر على وحدتها لذلك لطالما سعت الجزائر بحلولها السلمية التوفيق بين الطرفين وعدم تغليب أي طرف على آخر ودعم الطرفين للجلوس الى طاولة المفاوضات لتفادي تداعيات الأزمة في جوارها والتي كللت بالنجاح سنة 2015

بيد أن الأوضاع لم تدم طويلا في ظل الصراعات القائمة في الساحل الافريقي الغير مستقر لتعود مشكلة اقليم الازواد للواجهة ولكن بأسلوب جديد و تحول جديد وفواعل جديدة، ليدخل الدول المتاخمة في صراع لا يقل خطورة عن آخر والبحث عن حلول وسيطة تدعم الطرفين، فلذلك الجزائر لطالما تسعى لتكثيف جهودها للوصول لحلول وسيطة ترضي جميع الاطراف دون المساس بالوحدة الترابية لأي دولة.[2]

ان هذا الاتفاق الذي وقع في الجزائر بعد سلسلة جولات من المفاوضات لم يتمكن فعليا من إرساء السلام الفعلي والمستدام، فقد أصبح عبء استراتيجي يرهق السياسة الخارجية الجزائرية مع استنزاف مواردها الأمنية في منطقة غير مستقرة لذلك وجدت الجزائر نفسها ضمن "لجنة متابعة الاتفاق" وهذا لحفاظها على استقرار حدودها الجنوبية عبر دعم مسار سياسي تفاوضي في مالي

إن الوضع الهش الذي يسود مالي مع ضعفها على بسط نفوذها وخروج بعض القوى التقليدية وتغير منطق تحالفات لصالح قوى اخرى، أدى لتزايد شكوك في نوايا الأطراف الموقعة عليه لاسيما بعد اندلاع جولات جديدة من القتال مؤخرا بتعطيل مالي العمل بالاتفاق كونها اعتبرت الجزائر تدعم الحركات الانفصالية بعد استضافتهم ودخول معهم في نقاشات كوسيط حول عدم تخليهم عن اتفاق السلام

[1]- أمينة بوبصلة، المرجع **السابق**، ص 228 – 230.

[2]- - ايمان حسن، **الوجود الفرنسي في اقليم الساحل الافريقي منذ 2012: دراسة في الأسباب و الأثار**، (القاهرة: الأهرام للنشر، 2023)، ص 114- 120.

والمصالحة سنة 2023 لكن الحكومة المالية اتهمت الجزائر بتأييد الجماعات الانفصالية وهذا ما حمل مسؤولية مستمرة للجزائر في تسوية نزاع غير محسوم.[1]

ان تنامي النشاط العسكري للأزواد ادى لتفريغ امني ، مما خلق بيئة خصبة لتنامي التهديدات العابرة للحدود والتي تطال الجزائر من خلال: عمليات تسلل للعناصر الارهابية، تهريب السلاح والمخدرات عبر شبكات متداخلة، تهديد منشآت اقتصادية حيوية، تعرضت الجزائر للعديد من الهجمات الارهابية من طرف القاعدة و حركة التوحيد والجهاد ومن أهم الضربات التي تلقتها هي اقتحام السفارة الجزائرية واعدام الدبلوماسي **الطاهر تواتي** على يد حركة التوحيد والجهاد، فلذلك الجزائر على ادراك تام على أنه أي تهديد واقع على حدودها هو امتداد لداخل أراضيها فقد كان اختبارها الأول لعدم استقرار جوارها الاقليمي هو الهجوم الارهابي على مركز انتاج الغاز الطبيعي أو كما تسمى حادثة تيقنتورين.[2]

6. استقرار مالي:

ان المواجهة الدموية التي عرفتها الدولة المالية عقب مواجهتها المتكررة مع المتمردين أدت الى تردي اوضاعها وما تلاها من مواجهات مع الحركة الوطنية لتحرير الازواد و الجماعات الارهابية الجهادية، مع انتعاش الجريمة المنظمة في بيئة هشة جعلها تدخل نفق التقسيمات، فمنذ سنة 2011 أصبحت مالي ما تلبث الا وتستريح قليلا حتى وتنشأ فيها حروب جديدة وهذا ما أدى للتدخل العسكري الفرنسي 2013 من خلال عمليتي سيرفال وبرخان فالأوضاع هناك السائدة استدعت تدخلات اجنبية

بعد تمرد الطوارق سنة 2012 تلاها مباشرة من نفس العام الانقلاب العسكري و تدهور الاوضاع الاقتصادية ومشاكل أخرى طالت المنطقة، فالتدخل الفرنسي لم يضع حدا نهائيا لهذه التمردات حتى اتفاق الجزائر 2015،[3] بيد ان التقلبات التي عرفتها الحكومة المالية وتحالفاتها الجديدة وانقلاب العسكري لسنة 2020 ووصول العسكريين للسلطة زاد من حدة الأزمة في مالي ليرجع للساحة الأزمة الأزوادية بمتغيرات جديدة وانتشار للجماعات المسلحة في اراضيها والجريمة المنظمة بأنواعها مع تأجيج الصراع داخلها لحد يومنا هذا دون الوصول لاتفاق سلمي رغم الجهود الدولية.[4]

---

[1]- "المجلس العسكري في مالي ينهي اتفاقا للسلام مع جماعات مسلحة"، الجزيرة نت، 26 يناير 2024:
https://www.aljazeera.net/news/2024/1/26/المجلس-العسكري-في-مالي-ينهي-اتفاقا. اطلع عليه يوم 29 ماي 2025، على الساعة 12:09.

[2]- رتيبة برباش ، **المرجع السابق**، ص. ص 241- 268.

[3]- روطان، فريدة، **الأمن الجزائري و الفضاء الاقليمي: التعامل و *التداعيات*** (عمان: مركز الكتاب الاكاديمي، 2019)، ص 44.

[4]- حواء برحال، " تداعيات الفشل الدولاتي على الأمن الانساني في مالي". **المجلة الجزائرية للعلوم الانسانية والاجتماعية**، المجلد6، العدد2(2022)، ص 255-270.

ان تداخل الصراع في مالي وزيادة التحالفات الدولية قد يقلب منطقة الساحل لساحة حرب، تنطلق شرارتها من دولة مالي فبعدما كان الصراع بين المتمردين ودولة واحدة، أصبح يشمل تقريبا كل الدول الواقعة على ضفاف الساحل الافريقي فبعد التدخل الروسي من خلال شركته الأمنية العسكرية فاغنر وتحالفها مع الحكومة المالية، وذلك لمواجهة الاطراف المتحالفة بين الجماعات الموحدة للحركة الوطنية لتحرير الازواد وحركات اخرى مع دخولهم في تحالفات مع جماعات المسلحة الاخرى، وظهور الاتحاد الكونفدرالي للساحل الذي يضم كل من مالي والنيجر وبوركينافاسو سنة 2023 في ظل توقيع اتفاقية الدفاع المشترك بين الدول الثلاث ودحر الجماعات الارهابية

هذا ما سيؤدي الى تدخل عسكري منسق بين الدول الثلاث وسينتج عنه تدخل الطوارق القاطنين في الدول الخمس الواقعة في طوق الساحل الافريقي، وذلك تبعا لولاءاتهم ودفاعهم المشروع عن اخوانهم مضطهدين في مالي وكل هذا سيجر الدول الخمس لمستنقع الحرب وعدم الاستقرار الحدودي، مع تدخل اجنبي عنيف على هذه الدول مع انكشاف امنها الحدودي وسهولة تغلغل الجماعات الارهابية الجهادية لداخل الوطن، مع وصول عدد هائل من اللاجئين وهذا ما يعرف بتأثير الدومينو Domino effect اي ان الصراع في دولة واحدة يمكن ان ينتقل للأنظمة الإقليمية بسهولة وكما يعرف على دول الساحل أنها تتمتع بالدينامية ليست معزولة و مفصولة عن بعضها البعض خصوصا كونها تشترك في مشاكل سياسية واقتصادية واجتماعية.[1]

المطلب الثالث: تداخل حركة الازواد مع شبكات الجريمة المنظمة في الساحل الافريقي

ان هشاشة دول الساحل و ما عرفته من عدم استقرار سياسي و اقتصادي و أمني مع كثرة التمردات و الانقلابات جعل من البيئة الساحلية بيئة خصبة لتنامي جميع أشكال الجريمة المنظمة خاصة في ظل الأزمة شمال مالي مع دخول فواعل غير دولاتية جديدة وتقاطع وجهات النظر بينها وبين الحركات الأزوادية هذا ما أدى الى انتشار الجريمة المنظمة عبر الوطنية .

- **تهريب الأسلحة:** بعد سقوط نظام **القذافي** وعودة الأزواد لبلادهم محملين بأعتى أنواع الأسلحة و تدمير مخابئ السلاح التي كانت في قبضة حكومة الراحل معمر القذافي لتصبح هذه المخازن مورد هام من موارد تسليح التنظيمات الارهابية، كما أن هناك تقارير تشير أنه تمكنت شبكات تهريب متمثلة في الأزواد من تحقيق أرباح طائلة من وراء عمليات تهريب السلاح الى دول المنطقة فقد قدرت هذه

[1] -Stephen Osaherumwen Idahosa and Chukwujekwu Ejike Sam-Festus, Domino Theory for the Promulgation of Instability in the Sahel Region: Post Gadhafi Era in Perspective, Revista Inclusiones, Special Edition (July–September 2020), 460–475.

المداخيل بقيمة ما بين 500 الى 800 مليون دولار امريكي، فتداخل و تشابك الحاصل بين الجريمة المنظمة والارهاب في الساحل جعل من الاخيرة الفرع الرسمي وراء تهريب الأسلحة و ايصالها الى الانفصاليين الطوارق وميلشيات الدفاع عن النفس وقطاع الطرق

كما أن تهريب الأسلحة الليبية زاد من تأجيج الصراع والتمرد الذي نشب شمال مالي وذلك كون حركة الأزواد كانت تمتلك أعتى أنواع الأسلحة التي هربتها من ليبيا مقارنة بالجيش مالي وهذا ما تسبب في عدم استقرار دولة مالي مع انتشار انواع اخرى من الجريمة المنظمة داخلها، كما أن الظروف التي تواجهها دولة مالي من ضعف اقتصادي وانتشار الفقر والبطالة جعل من السكان يتوجهون لأعمال غير شرعية من اهمها بيع الاسلحة الخفيفة في السوق السوداء المالية لتنتشر فيما بعد في دول افريقية اخرى.[1]

كما أن معهد الدراسات الأمنية الافريقي ISS وضح ان عمليات تهريب الاسلحة قام بها مقاتلي الطوارق و المهربين وهذا ما سيساعدهم في عملياتهم ضد الحكومة المالية وضد الجماعات الارهابية.

هناك كمية كبيرة من الأسلحة الصغيرة والخفيفة تدور في المنطقة دون أي عوائق وهي تلك الأسلحة التي انتشرت نتيجة الصراعات التي ضربت المنطقة وتبقى منطقة الساحل الافريقي واحدة من الأسواق الأكثر ربحية للتهريب الأسلحة لذلك بسبب تجدد النزاع شمالي[2] .

من بين هؤلاء الطوارق العقيد **محمد أغ سالم** الذي أصبح في ما بعد أحد قيادات كتائب القذافي الشهيرة وقد لعب إبان الثورة على نظام **القذافي** دور مهما في تهريب السلاح الليبي نحو الجبهات الخلفية، الذي كان يتواجد فيها عناصر خليفة **ابراهيم اغ باهنغا**، فقد قاموا بتدريب هؤلاء الطوارق وكان ذلك بفتح أول معسكر تدريبي لهم في ليبيا لتوظيفهم في قوات الشعب المسلح، وسيساعد ذلك في تهريب المخدرات مستفيدي من الأسلحة الصغيرة والخفيفة لحماية طرق الاتجار

كما أن هذه الجماعات الاجرامية تقوم بتسهيل الهجرة غير الشرعية وتعمل على تنظيمها وترتيبها فإن اغلب المهربين في المنطقة هم من البدو الرحل أو الطوارق والذين فقدوا الماشية التي كانت أساس رزقهم في فترات الجفاف الشديدة، ولذلك اختاروا طرقا جديدة لكسب العيش لاسيما عندما تعلق الأمر بمجال نقل البضائع وذلك لمعرفتهم بخصوصيات الجغرافية للمنطقة فتمكن البعض من الحصول على مركبات

[1] -Roberto Sollazzo and Matthias Nowak, "Tri-Border Transit: Trafficking and Smuggling in The Burkina Faso-Cote d'ivoire-Mali Region", Security Assessment in North Africa Briefing Paper (Geneva: Small Arms Survey, October 2020), Pp. 7-9.

[2]- دافيد ريش، " الارهاب في الساحل... ما مصدر ترسانة الجماعات المسلحة الناشطة في المنطقة؟، France 24، 29 افريل 2025.

https://www.france24.com/ar. تم الاطلاع عليه في 30 افريل 2025، على الساعة 8:44.

ومعدات اتصالات متطورة بما في ذلك أنظمة تحديد المواقع العالمية و هواتف الاقمار الصناعية، ففي الكثير من الأحيان فإن هذه المناطق الواسعة من الصحراء خارجة عن السيطرة الفعلية للوكالات الحكومية تسهل تجارة التهريب المربحة الى حد ما ساعد على ظهور هذه التمردات وتمويلها.[1]

وفي الوقت الراهن تعد منطقة الساحل الافريقي عموما ودولة مالي على وجه الخصوص ساحة لعب مفتوحة للعديد من التنظيمات الاجرامية، كونها ظهرت مع ارتباطها بتدهور الاوضاع داخل البلاد قبل ظهور مشكلة الارهاب حتى، فقد اصبحت مصدر دخل للاثنيات في مالي كونها منطقة عرفت التهميش، مع انعدام مصادر ثابتة للأموال وخير مثال على ذلك عندما كانت تتأخر الحكومة المالية أو النيجيرية في دفع الحقوق المالية لجيوشها تقوم بعض العناصر ببيع اسلحتها في السوق السوداء لذلك نشأت شبكة من العلاقات بالغة الكثافة والخطورة في وقت نفسه، كما انه هذه العلاقة لا تقتصر على تهريب فقط بل اتخذت نمطا جديدا للشراكة بين الجانبيين في البروز من خلال ظاهرة اختطاف الاجانب مقابل الفدية والتي تحولت الى مصدر دخل رئيسي للجماعات

رغم أن هذه الحركة تأسست كمشروع سياسي عسكري يسعى لتحقيق حقوق الطوارق، بيد أن الواقع المعقد في شمال مالي جعل بعض أفرادها ينخرطون بشكل مباشر او غير مباشر مع شبكات الجريمة المنظمة وذلك من اجل التمويل ولتأمين حياتهم، كما أنهم يتقاضون اجورا من تهريب السلاح والمخدرات ويقومون بتوفير الأسلحة وطرق نقلها بعيدا عن أعين الحكومات لذلك فإن هذه الحركة في ترابطها في ظل الدولة الهشة لا يمكن الفصل بينها وبين شبكات الجريمة المنظمة.[2]

[1]- أحمد أمل، "الارهاب و تنظيمات العنف الاثني و الجريمة المنظمة في مالي: دراسة لشبكة التفاعلات المعقدة"، **مجلة كلية الدراسات الافريقية العليا**، المجلد 12، العدد الثالث(2021)، ص 16- 35.

[2] -Serge Daniel, **Les Mafias du Mali: Trafics et terrorisme au Sahel** (Paris: Descartes & Cie, 2014), Pp

خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل تبرز هذه الحركة بوصفها فاعلا لاتماثليا مركبا يتجاوز التصنيفات التقليدية للفواعل فقد أظهرت الجذور التاريخية والايديولوجية لحركة الأزواد منذ التمردات الطوارقية المتتالية بأنها لم تكن مجرد تعبير لحظي يتحدث عن تهميش سياسي واقتصادي بل يمثل تجليا عميقا لأزمة الهوية لتتأسس بذلك النواة السياسية الأولى مطالبة بالانفصال

هذا ما جسد الايديولوجية السياسية المطالبة بتقرير المصير والانفصال، والايديولوجية العسكرية ذات النشاط المسلح غير النظامي ما مكنها من استغلال هشاشة الدولة المالية وتراجع سيطرتها مع تحالف هذه الحركة مع تحالفات ظرفية للاستيلاء على المناطق شمالية لمالي وهذا ما خلق بعدا جديدا لطبيعة التهديد الذي تمثله بامتداد للجوار الاقليمي.

تم التركيز على النشاط المسلح للحركة وطبيعة عملياتها العسكرية وتحالفاتها وتداعيات هذه العمليات على مالي وانتشارها لدول التي تقع في الجوار الاقليمي مما أدى الى تحويل المنطقة الى بؤرة توتر دائمة مع ارتباط هذه الحركة ارتباطا وثيق مع شبكات الجريمة المنظمة مما صعب من احتواء التهديد بالوسائل التقليدية.

الفصل الثالث: انعكاسات التهديدات اللاتماثلية على الأمن القومي الجزائري

تمهيد:

عرفت بيئة الأمن الاقليمي في الساحل تحولات عميقة خلال العقود الأخيرة وهذا راجع لتنامي التهديدات اللاتماثلية المرنة ذات الطبيعة غير التقليدية مما جعل مكافحتها بالوسائل العسكرية صعب وذلك لقدرتها على التكيف مع التحولات الجيوسياسية، فقد أصبحت هذه التهديدات تمثل مصدر قلق للدولة الجزائرية نظرا لامتدادها الجغرافي الواقع على تخوم الساحل الافريقي الذي يتميز دوله بالهشاشة وانعدام التنمية وهذا ما جعل الحدود الجزائرية مع دول الساحل مجالا حيويا يفرض تحديات مستمرة على الأمن القومي متعددة الأبعاد.

يخصص المبحث الأول لدراسة وتحليل أبعاد هذه التهديدات بداية من موقعها الاستراتيجي الذي جعل الأمن الوطني الجزائري مرتبط بشكل وثيق بالأمن الاقليمي كما فرضت هذه التهديدات تحديات كبيرة على صعيد الاستقرار و السلامة الوطنية من خلال زعزعة الاستقرار الاجتماعي و السياسي مع تأثيرها السلبي على التنمية الاقتصادية، أما المبحث الثاني فيعنى بتحليل الاستراتيجية الجزائرية وكيفية تعاملها مع هذه التهديدات سواء على المستوى الوطني بتعزيز قدراتها الاقليمية مع تطويرها للتعاون الاقليمي والدولي.

المبحث الأول: ابعاد التهديدات الامنية اللاتماثلية في الساحل الافريقي على الأمن القومي الجزائري

شهدت البيئة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي خلال العقود الأخيرة تحولات جذرية في طبيعة التهديدات والمخاطر، حيث لم تعد التحديات الأمنية التقليدية وحدها تشكل محور الانشغال للدول في الساحل الافريقي، بل برزت تهديدات لا تماثلية تتسم بالتعقيد والليونة، تعكس تشابك الأبعاد السياسية والاجتماعية والدينية والاقتصادية في صيغ غير تقليدية للنزاع. هذه التهديدات – التي تتجلى في تنامي الجماعات الإرهابية، وانتشار الجريمة المنظمة، وتفاقم الهجرة غير النظامية، وتنامي النزاعات الإثنية والانفصالية – باتت تشكل معضلة حقيقية للأمن في المنطقة، وتهدد استقرار الدول الواقعة ضمن الشريط الساحلي الإفريقي. خاصة الجزائر

المطلب الأول: البعد الجيوسياسي: الجزائركدولة حدودية في بيئة اقليمية غير مستقرة

يعتبر البعد الجغرافي الجزائري من اهم سماتها التي تصنفها كقوة اقليمية فهي تقع في قلب المغرب العربي وتعتبر بوابة افريقيا الشمالية بطول شريط ساحلي يتراوح ب 1200 كلم وهذا ما جعلها منطقة استراتيجية قريبة من اوروبا يفصلها عنها المتوسط كما ان صحرائها الكبرى اكسبتها حقا افريقيا مهما او ما يسمى بالعمق الافريقي وتشترك مع سبع دول في حدودها البرية مع كل من ليبيا تونس مالي النيجر موريتانيا الصحراء الغربية ،المغرب وبذلك تعتبر همزة وصل بين ثلاثة مناطق متكاملة اوروبا وافريقيا والمنطقة العربية.[1]

مباشرة بعد استقلال الجزائر واسترجاع السيادة الوطنية قامت بترسيم حدودها الاقليمية بحيث جاء مبدأ ترسيم الحدود مع دول الجوار وفق الحدود الموروثة عن الاستعمار وهذا ما نص عليه الدستور الجزائري، ترسيم الحدود للدولة الجزائرية هوا ما يحدد لها مبدأ حسن الجوار مع الدول الظهيرة لها فقد سعت الجزائر بترسيم حدودها منذ اول مشكلة حدودية مع المغرب خاصة في ظل اطماع المغرب التوسعية بعد استقلال الجزائر مباشرة وهذا ما جعل الجزائر تنفذ سياسة حمائية استباقية وذلك لتفادي اي مشاكل اخرى في السنوات القادمة المماثلة لهذا قامت بتوقيع مجموعة من الاتفاقيات مع دول الجوار وكانت كالتالي: مع المغرب اتفاقية الرباط 1972، اتفاقيتين مع تونس 1983،1970 واتفاقيتين مع كل مالي

[1]- سليم حدادي، " العمق الجيوبولتيكي للجزائر في الساحل الافريقي –دراسة في المرتكزات التفاعلات و الرهانات"، **المجلة الجزائرية للأمن و التنمية**، المجلد11، العدد2، جويلية(2022)، ص33.

والنيجر سنة 1983 وموريتانيا ايضا من نفس السنة، بيد ان الحدود الجزائرية الليبية تخضع لمبدأ الاتفاقية الليبية الفرنسية التي وقعت سنة 1956.[1]

لكن هذه الاتفاقيات لم تمنع التهديدات من المساس بالدولة الجزائرية خاصة في ظل تحولات التي عرفتها المنظومة الدولية وذلك لتوسع مفهوم الامن ليشمل عدة ابعاد تتسم بالليونة فالأبعاد العسكرية لم تعد هي الاولوية الاولى بل تهديدات اخرى بطابع جديد تكتسب طابع اقليمي او دولي،

ان التحولات التي شهدتها المنطقة العربية منذ 2011 ادت الى انتشار الفوضى الامنية وتراجع سيادة الدولة لصالح الحركات الانفصالية وهذا ما خلق عدم الاستقرار للحدود الشرقية والجنوبية للدولة الجزائرية فغياب المؤسسات الامنية والجزائية والقضائية شجع في ظهور حدود برية غير مأمنه تنتشر فيها الجماعات المسلحة ومجموعات الجريمة المنظمة كأحد الوسائل الاقتصادية الربحية للجماعات المسلحة ففشل هذه الدول الحدودية في تشكيل حكومات انتقالية ذات مؤسسات عسكرية وشرطية جعلت الجزائر في الواجهة لتصدي لهذه التهديدات بمفردها.[2]

كما أن الجزائر تشغل حوالي 8٪ من المساحة الكلية للقارة الافريقية بحيث تتصدر الريادة من حيث المساحة عربيا وافريقيا وتتقاسم الحدود مع سبع دول 5 منها عربية واثنان افريقية على ثلاث جهات وهي كالتالي:[3]

تونس ب960 كلم

ليبيا ب1050 كلم

النيجر ب1000كلم

مالي ب1200كلم

موريتانيا ب560كلم

الصحراء الغربية ب 48كلم

المغرب ب1600كلم

---

[1]- أحلام بارش، كريم رقولي، "دور السياسة الخارجية الجزائرية في حل أزمة في مالي"، **مجلة طنبة للدراسات العلمية الأكاديمية**، المجلد 4، العدد3، (2021)، ص 508.

[2]- حورية بناني، " تبني الجزائر للخيار التنموي كآلية لتحقيق الاستقرار و الأمن الاقليمي"، **مجلة الدراسات الاستراتيجية و البحوث السياسية**، المجلد1، العدد2، (2022)، ص ص 81- 89.

[3]- فؤاد جدو، ايمان بغوي،"هندسة الأمن الحدودي وادارة الأزمات في المناطق الحدودية –منطقة الساحل الافريقي أنموذجا"، **مجلة المفكر**، المجلد17، العدد2، (2022)،ص194-203.

الخريطة رقم (3): خريطة توضح الموقع الجغرافي الجزائري بالنسبة للدول المحيطة.

المصدر:https://mawdoo3.com . اطلع عليه يوم 5 ماي 2025، على الساعة 23:34.

فطول هذه الحدود جعل من متغير الاستقرار مرتبط باستقرار هذه الدول فأمن الحدود الجزائرية من أمن دول الجوار لذلك فان البعد الجيو استراتيجي يحدد مكانة الدولة واهميتها كما انه يحدد بعدها الامني مع قياس مؤشرات الاستقرار ،

فقد عرفت كل من منطقة الساحل الافريقي والمغاربي الكثير من الصراعات الداخلية بالإضافة الى مشاكل الهوية والازمات الانفصالية وهذا ما زاد من تشكل تهديدات بسبب جماعات مسلحة وانتشار الواسع للجريمة المنظمة مع تزايد عدد الهجرة الغير شرعية وهذا ما اصبح اليوم يصطلح عليها التهديدات اللاتماثلية التي اصبحت كبديل للتهديدات التقليدية في المنطقة مع تعدد مصادر التهديد الامني واتساع نطاقه فقد اصبحت تختزل حدود الدولة القومية.

تعتبر الجزائر كدولة ظهيرة تنتقل لها هذه التهديدات الجديدة المنتشرة في دول الجوار وذلك نظرا للبيئة الغير مستقرة في حدودها فالاعتبارات الجيو أمنية ومكانة الدولة جعل الجزائر بفضل موقعها الجغرافي تعيش تحديات امنية خطيرة جعلها من اكثر الدول الاكثر تضررا،[1]

فمن اهم سمات التي توضح عدم استقرار دول الجوار: ضعف اغلب المؤسسات الامنية في الاقليم فانهيار هذه المؤسسات التي تعتبر عصب الدول في مواجهة التحديات يجعلها عرضة للانفلات الامني، ضف الى ذلك الانقلابات، التي ظهرت مؤخرا في دول الجوار في كل من مالي والنيجر بسبب تآكل الديمقراطية جعل منها بؤرة للصراع بين القيادات العسكرية ومؤسسات اخرى داخل الدولة وهذا ما قد يؤدي الى انتقال الصراع للدول المجاورة كما ان تنامي التهديدات اللاتماثلية في الساحل الافريقي بسبب هشاشته فقد اصبح من اكثر الاقاليم في العالم التي تشهد توترا بسبب انتشار الارهاب العبر الوطني والجريمة المنظمة وهذا كله راجع لأزمة بناء الدولة في الساحل الافريقي

كثرة الصراعات ولدت ارتفاع رهيب في عدد المهاجرين الغير الشرعيين كظاهرة أمنية تهدد الجزائر بسبب الاعداد الهائلة من المهاجرين متصدرة بذلك قائمة التهديدات التي تواجه الجزائر، ضف الى ذلك ضعف الامن الحدودي لدول الجوار سمح بزيادة الاعمال الاجرامية من تهريب للسلع والبضائع وتهريب المخدرات.

كما أن الصراعات الداخلية ذات الطابع الإثني العرقي في دول الساحل لا تلبث الا وتظهر، مثل قضية الطوارق فدائما ما كانت كهاجس امني للدولة الجزائرية، وهذا بسبب انها قد تتعدى مجال الدولة كما أن انتشار الهائل لعدد الاسلحة وتهريبها ووجود قواعد عسكرية في كل من ليبيا والنيجر ومالي مع زيادة التطور التكنولوجي واثر استخداماته من طرف الشبكات الاجرامية مع استخدام البرامج والانظمة العسكرية الاستراتيجية كل هذه تشكلت من عدم ضبط هذه الجماعات وهذا راجع لعدم استقرار الذي تعرفه المنطقة.[2]

فقد عرفت الجزائر مؤخرا تحولات جيوسياسية ذات اهمية في البيئة الاقليمية للجزائر مرتبطة بتحولات مختلفة من طرف الفواعل واطراف متباينة بداية بالحراك العربي فهو الحدث الابرز الذي ادى الى فشل الدولة الليبية والتي لازالت تعاني من ازمة داخلية عميقة، فإذا كانت تجاوزت هذا الوضع الهش نوعا ما بيد ان فشلها الدولاتي بعد سقوط نظام **معمر القذافي**، جعلها من ضمن الدول المجاورة والمحيطة جغرافيا بالدولة الجزائرية والتي ألقت بضلال التوتر على الامن الاقليمي المحاذي للدولة الجزائرية وهذا ما

[1] -Abdennour Benantar , "Sécurité aux frontières : portée et limites de la stratégie algérienne ", **L'Année du Maghreb** , no 14 (2016),P148.

[2] -Abdennour Benantar**, Les initiatives de sécurité au Maghreb et au Sahel : le G5 Sahel mis à l'épreuve** (Paris : L'Harmattan , 2019) ;P 126.

يعرضها للخطر كما تحيط بها دول مثل مالي والنيجر و موريتانيا وهذا ما وضعها أمام سياق الفشل لان هذا النوع من السياقات هو ما يحفز على انتقال الفوضى[1] .

يرى **"روبرت كوبر"** أن هذه الفوضى تتسم بثلاث سمات هي: أن لها خاصية الانتشار أو أن تلك الفوضى لا يمكن أن تبقى في دولة واحدة فقط و داخل حدودها بل تنتشر عبر الحدود المجاورة، ثانيا الفوضى تؤدي الى فشل الدول المجاورة أما الثالثة ان الفوضى هي أكثر ما يصنع سياق تهديدات الأمن القومي بالنسبة للدول المجاورة التي تشترك في نفس الحدود التي تنشأ عن الفشل الدولاتي.[2]

كما لا ننسى أثر التدخلات العسكرية للدول الأجنبية أو كما يسمى بعسكرة سلوك القوى الكبرى قد زاد من عدم استقرار الجوار الاقليمي للدولة الجزائرية، فنجد مثلا التدخل في ليبيا سنة 2011 من طرف القوى الغربية و التدخل في مالي سنة 2013 من طرف فرنسا و هو أشبه بالاستعمار التقليدي وهو ما جعل من تحقيق مبدأ الاستقرار في الجوار الاقليمي شبه مستحيل.

ضف الى ذلك قطع العلاقات مع المغرب وتصادمها مع الجزائر حول قضية الصحراء الغربية فكلتا الدولتين تعتبران دولتان حدوديتان، كما أن تداعيات الأزمة التونسية على الحدود الجزائرية وسقوط النظام السياسي في تونس وضعف اقتصادها مع ضعف قوتها العسكرية هذا ما جعل جل الحدود الجزائرية غير مستقرة.[3]

عندما نتطرق الى أهم التهديدات التي تواجه الجزائر عبر قطرها الخارجي نجد ان منطقة الساحل كأهم بؤر التي تشكل تهديدا فقد عرفت هذه المنطقة منذ عقود عدة صراعات مسلحة خاصة في دولة مالي، وهذا لتصادمها مع حركات الطوارق وهذا، ما جعل الجزائر من ضمن الجبهات التي تدار فيها هذه الحرب وهذا ما يظهر من خلال تفاقم الأزمة بين الدولة الجزائرية ومالي بعد أزمتها الاخيرة مع الازواد و التدخل الروسي وقطع العلاقات بين الجزائر ودول الساحل، وهذا ما وضعها أمام مأزق أمني متصاعد مع دول الجوار الساحلي فالأوضاع الغير مستقرة جعل الجزائر تعتمد على نفسها للحفاظ على أمنها داخلي[4] .

---

[1]- عبد الوهاب بن خليف،" دور المقاربة الجزائرية في مواجهة التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الافريقي"، **المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية**، المجلد12(2)، العدد 17ديسمبر(2021)، ص 49- 52.

[2]- مصطفى أبو الخير، **النظرية العامة في الاحلاف و التكتلات الاقليمية طبقا لقواعد القانون الدولي العام** ،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2010)، ص 26.

[3]- المولود عمورة، **التدخل العسكري الفرنسي في افريقيا مالي وليبيا أنموذجا**، (أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 2024،2025/3)، ص 197- 200.

[4]- سليم حدادي، **المرجع السابق. ص37**

بالتالي فان العامل الجغرافي من أهم العوامل التي تحدد الأمن الداخلي للجزائر لانها تحتل موقع يعتبر نقطة تقاطع استراتيجية متعددة الابعاد (البعد المغاربي، البعد المتوسطي والبعد الافريقي).[1]

المطلب الثاني: التهديدات الأمنية اللاتماثلية على الامن القومي الوطني

تواجه الجزائر بفضل موقعها الاستراتيجي جملة من التهديدات الأمنية متعددة الأبعاد فرضت عليها تحديات بالغة التعقيد تتقاطع فيها عوامل جيوسياسية واقليمية مع التغيرات الاجتماعية والاقتصادية المحلية لذلك لا يمكن فهم هذه التهديدات بمعزل عن السياقات السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

- **التهديدات الأمنية السياسية:**

يعرف على منطقة الساحل بأنها حزام أمني في سياسة الدفاع الوطنية للجزائر فالوضع متشابك بخيوط الأزمة في دولة مالي خلقت التخوف من انتشار نزعة التمرد بين الطوارق الجزائريين وتحريضهم على الانفصال مع تحفيزهم على الانقسام الى اخوانهم في شمال مالي و النيجر مما قد يدخل الجزائر في حالة لاستقرار و فوضى، كما أن الجزائر تتخوف من بعض الحركات أو الأحزاب من استغلال الوضع سياسيا واجتماعيا في الجنوب مما قد يدفع سكانه بالشعور بالتهميش.

الصراع في اقليم الأزواد قد يتسبب في فرار الجماعات المسلحة لداخل الأراضي الجزائرية وهذا راجع لمطاردتهم من طرف الجيش المالي مع امكانية تنفيذهم لعمليات ارهابية داخل الأراضي الجزائرية وهذا ما حدث كثيرا أدى للتأثير نوعا ما على استقرار داخل الدولة .

خلقت الأزمات نشاطا كبيرا للتهديدات اللاتماثلية في الاقليم بسبب الهشاشة مع الفراغ الأمني فقد أصبحت مالي نقطة لعمليات الجماعات المسلحة مع جعلها معقلا للتدريب ونقطة انطلاق لهم مما ادى لانتشار كبير للجريمة المنظمة بأنواعها، وبعد الأزمة المالية 2012 وتغلغل الجماعات الارهابية في الجوار الاقليمي جعل هذه التهديدات العسكرية الجزائر تقع أمام هاجس ظهور دول فاشلة أو هشة على طول حدودها وتعرضها لهجمات ارهابية،

أدت كثرة الانقلابات التي أفضت الى وصول المجلس العسكري للسلطة في دول الساحل الافريقي والذي قد يعيد رسم خارطة التحالفات القديمة لصالح ولاءات أخرى، الأمر الذي يفرض على الجزائر التصدي لجل التهديدات بنفسها وهذا لحفاظها على وحدتها الترابية من خلال النظر الى خصوصية الروابط الاثنية والتاريخية التي تميز محيطها الحدودي لاسيما ما يتعلق بالمكون الطارقي المتواجد على الحدود الجنوبية والذي يشكل ركيزة استراتيجية في معادلة الأمن والاستقرار الوطني.[2]

[1]- عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائر" الجزائر، أوروبا و الحلف الأطلسي"، (المستقبل العربي،273 نوفمبر2001)، ص49.
[2]- سليم حدادي، المرجع السابق، ص 40

ان الازمة في اقليم الأزواد في كل مرة تعرقل مساعي الحكومة الجزائرية في اشرافها على الشؤون الأمنية في اقليم الساحل مع لعبها الدور الاقليمي لأنها لطالما قدمت مساعدات لحل الأزمات في جوارها الاقليمي مع رفض أي تدخل أجنبي الذي يهدد الأمن القومي الجزائري و السيادة الجزائرية خاصة عندما يتعلق الأمر بتمركز القوات الأجنبية قرب حدودها.

أدت هذه الأزمات الى احتمال حدوث توترات دبلوماسية نتيجة تصادم مصالح الأطراف المتنازعة فعودة النزاع لشمال مالي، أدى الدولة الجزائرية ككل مرة في تغليبها للحلول السلمية خاصة في ظل اتفاق السلام 2015 الذي ترعاه الحكومة الجزائرية كوسيط بين الحكومة المالية وحركات الأزواد مما دفع السلطات المالية لاعتبار ذلك تجاوزا لدورها وخرقا لسيادتها الوطنية وهذا ما خلق توترا دبلوماسيا بين البلدين تجلى سنة 2023 بعد استدعاء للسفير المالي في الجزائر وردت الجزائر ايضا بنفس رد الفعل،

تليها سنة2025 الاختراق للمجال الجوي الجزائري والذي تعتبره الدولة الجزائرية انتهاكا قانونيا للسيادة الوطنية ادى لإسقاط مسيرة كاحتراز أمني بسبب الأوضاع المتوترة في جوارها الاقليمي مما أثار تصعيدا دبلوماسيا جديدا بين البلدين ودول المتحالفة في الساحل الافريقي في اطار النظام الكونفدرالي مع مالي وغلق الجزائر لمجالها الجوي أمام الطائرات المالية، فالمساعي الجزائرية لحل الأزمات في الساحل الافريقي قد واجهت صعوبات وتعقيدات حدت من فاعليتها بسبب التواجد الاجنبي الروسي في المنطقة مع كثرة الأزمات أدى الى اعاقة الدور الجزائري في الاقليم[1] .

- **التهديدات الأمنية الاجتماعية :**

خلقت الأزمات و التقلبات المتتالية وضعا هشا جعلت من خلاله بلدان شمال افريقيا تعاني من تحديات ديمغرافية فقد زحف عشرات الألاف من اللاجئين الآتيين من البلدان المجاورة مما أدى الى تغيير في التركيبة السكانية مع تأثيرهم على توازنها في الجزائر خاصة بين ولايات الجنوب التي تخضع البعض منها لمنطق القبيلة وهو ولاءهم التام للقبيلة و التي تؤدي في بعض الأحيان بتقبل بعض اللاجئين ورفض بعضهم لأنهم لا ينتمون لنفس قبائلهم المتواجدة في التخوم المتجاورة،

يمكن أن يؤثر المهاجرين غير الشرعيين مستقبلا على التجانس الاجتماعي في الجزائر والذي يساهم في تقويض العديد من القيم الاجتماعية من خلال التركيب الاجتماعي القيمي و الديني و اللغوي والثقافي و قد يؤدي الى احتمال التوترات العرقية و الثقافية، كما أن بعض الشباب قد يتأثرون بالأفكار المتطرفة خاصة في المناطق التي تعاني التهميش بسبب العدوى الفكرية من طرف اللاجئين وهذا ما يؤدي للتأثير على

[1]- فاروق حسين أبو ضيف،" تداعيات التوترات بين الجزائر ودول الساحل على حالة الاقليم"، قراءات افريقية، 13 أفريل 2025: https://qiraatafrican.com/28362/ ، اطلع عليه في 7ماي 2025، على الساعة 21:33.

النسيج الاجتماعي، كما ان انتشار الواسع للخطابات الكراهية وتبلور فكرة الانفصال في دول الجوار قد يؤثر على المناطق الجنوبية.[1]

يساهم المهاجرون في انتشار العديد من الأمراض والأوبئة بسبب غياب الظروف الصحية المتواجدة في بلدانهم الأصلية لذلك يعتبرون وسيلة لنقل الأمراض الخطيرة مثل السيدا وهذا استنادا للبيانات الموجودة في تقارير منظمة الصحة العالمية لعام 2023، بحيث صنفت منطقة إفريقيا التابعة للمنظمة (WHO African Region) الأكثر تأثرًا بفيروس نقص المناعة البشرية (HIV) على مستوى العالم بحيث يقدر عدد المصابين ب 26.0 مليون شخص ما يمثل 65% من اجمالي المصابين حول العالم.[2]

يؤدي تنقلهم الى نقل الأمراض وانتشار الأوبئة التي يحملها المهاجرين الافارقة المنتشرين في الدولة الجزائرية ، كما أن انتقالهم عبر الحدود بسبب صلة القرابة قد يضع الجزائر امام معضلة صحية وهذا ما حدث مؤخرا في ازمة صحية في الحدود الجنوبية بسبب انتشار الملاريا والفيروسات الطفيلية ،[3] وهذا ماقد يؤثر على الأمن الانساني في الجنوب الجزائري في ظل أنهم يعتبرون ناقلين للأمراض والفيروسات بسبب نقص الرعاية الصحية داخل بلدانهم وذلك راجع للأزمات التي تعاني منها هذه الدول فقد حدث شيء مماثل سنة 2020 بعد تسجيل الجزائر ل:2726 حالة اصابة بالملاريا بيد أن جل الاصابات كانت للوافدين من الدول المجاورة،[4]

تواجد الأفارقة في الجزائر وعملهم بأجور زهيدة قد أدى الى استحواذهم على فرص العمل الخاصة بالسكان المحليين وهذا ما خلف انتشار البطالة بين السكان، لذلك وضعت الجزائر عدة نصوص قانونية تهدف الى معالجة ومكافحة الهجرة غير النظامية سواء ان تعلق الأمر بالدخول غير مشروع الى البلاد أو الاقامة دون وثائق قانونية، فقد نص القانون رقم 8-11 المؤرخ في 25 جوان 2008 الذي يحتوي على نصوص تجرم الدخول أو الاقامة غير القانونية وتحدد العقوبات المتعلقة بذلك، ووفقا للقانون نفسه

---

[1]- - " الطوارق شعوب أمازيغية تسكن الصحراء الكبرى بأفريقيا"، الجزيرة نت،13 أوت 2023:
https://www.aljazeera.net/encyclopedia/. اطلع عليه في 8 ماي 2025 ، على الساعة 10:45.

[2] - World Health Organization, HIV/AIDS Data and Statistics, accessed May 25, 2025, https://www.who.int/data/gho/data/themes/hiv-aids.

[3]- - "الجزائر.. تسجيل حالات اصابة بالملاريا و الدفتيريا في الجنوب"، الحرة، 27 سبتمبر 2024: https://www.alhurra.com/algeria/..
اطلع عليه في 14 ماي 2025، على الساعة 14:34.

[4]- "تسجيل 2726 حالة ملاريا سنة 2020 كلها مستوردة منها ثلاث وفيات"، وكالة الأنباء الجزائرية، 1 أكتوبر 2020،
https://www.aps.dz/ar/sante-science-technologie/105587-2726-2020. اطلع عليه يوم 25 ماي 2025، الساعة 22:27.

من المادة 47 التي تنص على معاقبة كل من يشغل أجنبيا يكون في وضع غير قانوني وذلك بدفع غرامات مالية تصل الى 500,000 دينار جزائري ضف الى ذلك مسؤولية جنائية، [1]

أظهرت تقارير أن عدد المهاجرين نحو الجزائر في ازدياد ملحوظ وهذا راجع للأزمات التي ظهرت مؤخرا وزادت حدتها ومن خلال المقال الذي نشرته وكالة " Associated Press " (AP) نلاحظ عدد المهجرين نحو بلادهم النيجر لسنة 2025 يتراوح عددهم حوالي 1,800 مهاجر هجرتهم الدولة الجزائرية نحو بلادهم وهدا بعد الازمات الاخيرة في الساحل خاصة كما يعرف على الجزائر بأنها نقطة عبور لهؤلاء المهاجرين فقد أصبحوا من أهم مهددات الأمن القومي الجزائري بعد تزايد عددهم .[2]

التهديدات الأمنية لاقتصادية:

يعد البعد الاقتصادي من أهم الابعاد التي تؤثر على الدولة بشكل كبير كونها مرتبطة بالتنمية بشكل وثيق فقد أدت الأزمات على طول الحدود الجزائرية تفاقم العديد من المشاكل أهمها تراجع أداء القطاع السياحي في الجنوب والذي يمثل دخلا هاما للاقتصاد الوطني، لذلك فان الازمات داخل مالي أو الجوار الاقليمي قرب المناطق الحدودية الجزائرية تمثل أحد المعيقات للاستثمار في القطاع السياحي ا خاصة أن المناطق الجنوبية ذات أهمية تاريخية و أثرية، وهذا ما جعلها محل اهتمام السياح الأجانب ولكن كثرة الازمات في الجوار الاقليمي للجزائر قرب الحدود ادى الى تراجع في نسبة السياح للولايات الجنوبية وخير مثال على ذلك بعد الأزمة المالية سنة 2012 تراجع عدد السياح للجنوب الجزائري بنسبة 90% وهذا بسبب الأوضاع السائدة في الجوار الاقليمي.[3]

عوضا الاهتمام بالقطاع السياحي وتطويره أصبح التوجه نحو تأمين الحدود ضرورة حتمية وهذا بسبب عمليات الخطف التي تعرض لها سياح على مر السنوات في الاقليم الذي كان يعج بالأزمات، فالجماعات المسلحة تقوم باختطاف الرهائن من دول أجنبية وهذا مقابل دفع الفدية لإطلاق سراحهم مما جعل هؤلاء السياح يخافون القدوم لزيارة الصحراء الجزائرية،

أصبح ينظر للجزائر بأنها وجهة تخطف فيه رعايا بسبب الاوضاع السائدة في الجوار الذي يعكس التصور الأمني المبالغ فيه للدول الغربية تجاه الجزائر، فهناك العديد من الوزارات الخارجية للدول تقوم

---

[1]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 36، 25 يونيو 2008، "القانون رقم 08-11 المتعلق بشروط دخول وإقامة وتنقل الأجانب."

[2] -More than 1,800 Migrants Expelled from Algeria into Niger, Rights Group Says," Associated Press, 25 April 2025: https://apnews.com/article/algeria-niger-migrants-expulsions-alarmphone-sahara See it in.:2025-5-13

[3]- قداش عبد الكريم وبن العربي بوعلام، **معوقات الاستثمار السياحي في الجزائر**، (مذكرة ماستر، جامعة مولود معمري - تيزي وزو، 2018)، ص64.

بإعطاء ارشادات حول السفر وتحذير مواطنيها من زيارة بعض المناطق الجنوبية للجزائر التي تقع بالقرب من دول تنتشر فيها الجماعات المسلحة والجريمة المنظمة خوفا من استهدافهم وخير مثال على ذلك الارشادات التي تقدمها وزارة الخارجية والكومنولث والتنمية البريطانية (FCDO) حول تجنب الذهاب الى المناطق الجنوبية التي تقع قرب الحدود كل من مالي، النيجر وليبيا[1] ،

فانتشار التهديدات الأمنية هناك وقيام بتعميمها من طرف الدول الغربية وفق تصوراتهم دون ابراز مناطق الاستقرار يؤدي لتحجيم جهود الدولة الجزائرية في تنمية قطاعها السياحي مع عدم القدرة على الجذب السياح لذلك كلما تأزم الوضع في المنطقة كلما أدى الى تدهور القطاع السياحي مما يؤدي الى فقدان بعض المواطنين لوظائفهم فمثلا في تمنراست تعتمد نحو 8000 عائلة على السياحة كمصدر دخل لذلك تطور الازمات في الجوار الاقليمي قد يؤدي لغلق المناطق السياحية مع تراجع عدد سياح،[2]

بالإضافة انتشار تهريب السلع والوقود في الجنوب الجزائري وعمليات تبييض الأموال، بسبب انتشار الواسع لخلايا الجريمة المنظمة بالقرب من الحدود كبد الجزائر ملايين دولارات سنويا بسبب الاستنزاف الاقتصادي مع تأثيره على السوق المحلية بسبب نقص المواد المدعمة مع ارتفاع اسعارها في الجنوب.[3]

ان عدم الاستقرار في الساحل الافريقي يؤدي الى تعطيل بعض المشاريع الاقتصادية مثلما حدث خلال ازمة تيقنتورين التي مست منشآت الغاز للمستثمرين الأجانب سنة 2013،مما أدى الى رفع تكلفة العاملين وتوقيف مؤقت لهذه الشركة الأجنبية بسبب الهجوم الارهابي القادم من الساحل فالوضع السائد هناك جعل المناطق الحدودية بيئة غير جذابة للاستثمار الأجنبي والجزائري

حاولت الدولة الجزائرية جاهدة لتأمين حدودها وذلك للاستثمار في عدة قطاعات في الجنوب الجزائري وذلك لربط الاقتصاد الجزائري بجل ولايات الوطن مع تحقيق نوع من التنمية فيها، بالاعتماد على مقاربات اقتصادية تتمثل في شبكة الطرقات، أهمها طريق العابر للصحراء لفك العزلة عن المناطق الجنوبية مع تقديم سياسيات الاستثمارية التي تمنع من دفع الضرائب على الدخل والارباح لمدة تصل الى عشر سنوات في المناطق الجنوبية، من خلال قانون الاستثمار المعدل سنة2022 ودعم الاستثمار والنشاط العبر حدودي فقد تم فتح المعبر الحدودي بين الجزائر وموريتانيا في فيفيري 2024 بهدف

[1] - Foreign, Commonwealth & Development Office. "Safety and Security in Algeria." GOV.UK. Last modified April 25, 2025. Accessed May 26, 2025. https://www.gov.uk/foreign-travel-advice/algeria/safety-and-security .

[2]- "جنوب الجزائر...جسر ثقافي وسياحي نحو الأسواق العالمية"، الأيام نيوز، 17 ديسمبر 2024:https://elayem.news/ ، اطلع عليه في 9 ماي 2025، على الساعة 12:4.

[3]- - حمزة كحال،" تهريب السلع ثقب اقتصادي على حدود الجزائر الشاسعة"، العربي الجديد،7 جانفي 2023: https://www.alaraby.co.uk/economy، اطلع عليه في 10 ماي 2025، على الساعة 10:32.

التبادل التجاري بين البلدين وسهولة التنقل بينهم مع ادماج المناطق الحدودية ضمن مسارات الاستقطاب السياحي وهذا لتفادي المشاكل الأمنية مع الحدود مع جعل تلك المناطق مدمجة ضمن الاقتصاد الوطني وتسهيل تحركات قوات الأمنية الجزائرية هناك.[1]

المطلب الثالث: أثر حركة الأزواد كتهديد أمني لا تماثلي على الأمن الوطني

تعد حركة الأزواد كما سبق الاشارة، أحد أبرز التهديدات اللاتماثلية الناشئة في منطقة الساحل الإفريقي، نظراً لطبيعتها المركّبة كفاعل غير دولتي يتداخل فيه البعد الإثني بالسياسي والمسلّح. وقد أفرز نشاطها، خاصة في شمال مالي، تداعيات أمنية مباشرة على الجزائر، التي تتقاسم حدودًا طويلة ومفتوحة مع الإقليم الأزوادي، ما يجعلها عرضة لاختراقات أمنية وتحركات مشبوهة للجماعات المسلحة.

وتكمن خطورة هذه الحركة في قدرتها على زعزعة الاستقرار الإقليمي، والتأثير في التوازنات الداخلية الجزائرية، سواء عبر تغذية النزعات الانفصالية لدى بعض مكونات الجنوب، أو من خلال تسلل الجماعات المتطرفة إلى الداخل وتنفيذ أعمال عنف. وعليه، فإن دراسة أثر حركة الأزواد كتهديد لا تماثلي تفرض نفسها ضمن فهم ديناميكيات التهديدات غير التقليدية التي تواجه الأمن الوطني الجزائري.

أولا: التهديد الحدودي للحركة :

تلعب هشاشة الحدود في المناطق المجاورة للجزائر دورًا محوريًا في انتشار الأسلحة الخفيفة بشكل واسع في شمال إفريقيا ومنطقة الساحل، مما يشكل أحد العوامل الأساسية التي تزيد من حدة التهديدات الأمنية اللاتماثلية التي تواجهها الجزائر. فقد كان للأزمة الليبية أثر بالغ العمق في تسليح الجماعات المسلحة المنتشرة في هذه المنطقة، حيث تحولت ليبيا إلى مركز رئيسي لتخزين الأسلحة وتهريبها، ما أسهم في انتقال كميات كبيرة منها إلى مناطق الساحل، مما أدى إلى بروز العديد من الميليشيات المسلحة التي تنتشر على طول الشريط الساحلي، وتُعزز من حالة عدم الاستقرار الإقليم

في ظل هذه الظروف، باتت ليبيا تشكل مركزًا استراتيجيًا لتخزين الأسلحة وموئلًا لعدد من الجماعات المسلحة المتعددة، إلى جانب دورها كمحور رئيسي لتمويل العمليات المسلحة ومرور تهريب الأسلحة عبر المنطقة. وقد ساهم هذا الواقع بشكل مباشر في تفاقم حالة الهشاشة الأمنية التي تعاني منها المنطقة ككل. في هذا الإطار، ترتبط الجزائر بحدود برية مع دول تشهد ضعفًا إلى حد ما واضحًا -ان صح التعبير- على صعيد مؤسساتها الأمنية والسياسية، حيث تفتقد العديد من هذه المناطق إلى مظاهر السيطرة الفعلية.

[1]- عبد القادر شرابة، محمد سمير عياد، " مستقبل التنمية في المناطق الحدودية"، **مجلة طنبة للدراسات العلمية والاكاديمية**، المجلد7، العدد 4، 2024، ص.ص 89- 106.

وتعاني هذه الدول من قصور في قدرات قواتها الأمنية والعسكرية، بالإضافة إلى انتشار مظاهر الفساد التي تحد من فعاليتها في ضبط الحدود والتصدي للتهديدات الأمنية المتنوعة الناشئة داخل أقاليمها، مما يسهل انتقال هذه التهديدات إلى الداخل الجزائري.

نتيجة لهذه العوامل، أصبحت منطقة الساحل فضاءً جيوسياسيًا حاضنًا للتهديدات اللاتماثلية، حيث تستغل الجماعات المسلحة الهشاشة الأمنية لتعزيز وجودها، مما يؤدي إلى تعميق أوجه الضعف والافتقار إلى الرقابة الفعالة على الحدود في مواجهة هذه المخاطر، تبنت الجزائر سياسة صارمة لتعزيز أمن حدودها، معتمدة بشكل كبير على قوات الجيش الوطني الشعبي التي قامت بتعزيز التواجد العسكري على طول الحدود مع اقتناء معدات وتجهيزات متطورة، إلى جانب فرض رقابة مشددة على حركة البضائع لمنع تهريب الأسلحة.

من بين أهم التحديات التي تواجه الحدود الجزائرية، تبرز مشكلة الإرهاب التي شهدت توسعًا ملحوظًا بعد الأزمات المتعاقبة على طول الحدود الجنوبية، والتي أدت إلى تراجع فعالية المؤسسات الأمنية والضبطية، مما سهل على الجماعات الإرهابية، تحت لواء تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، التغلغل في المنطقة. كما أدى الانهيار المؤسسي في باماكو عاصمة مالي والهزائم العسكرية في شمال البلاد إلى زيادة هشاشة الدولة وتعميق الفوضى الأمنية على طول الحدود الجزائرية.

إضافة إلى ذلك، أدت الحرب والصراعات المستمرة في ليبيا إلى انهيار الدولة، ما حولها إلى ملاذ آمن للجماعات المسلحة المرتبطة بتنظيم القاعدة في الساحل الإفريقي. وتفاقمت هذه الأوضاع بسبب الشساعة الهائلة للحدود الجنوبية للجزائر، وضعف القدرات الأمنية للدول المجاورة، نتيجة لأزمات اقتصادية ومالية كبيرة تواجهها، بالإضافة إلى تدخل القوى الكبرى التي تزيد من تعقيد الوضع الأمني[1].

كل هذه العوامل تجعل من الحدود الجزائرية مع منطقة الساحل تهديدًا لا تماثليًا معقدًا يرتبط بشكل مباشر بحركة الأزواد، التي تمثل نموذجًا لهذا النوع من التهديدات، إذ تستغل ضعف الرقابة الحدودية والهشاشة الأمنية لتوسيع نفوذها وتأثيرها على الأمن الوطني الجزائري.

تُمثل حركة الأزواد في شمال مالي إحدى أبرز صور التهديدات الأمنية اللاتماثلية التي تواجهها الجزائر على مستوى حدودها الجنوبية، لا سيما في ظل هشاشة الدولة المالية، وتآكل سيادتها على إقليم أزواد منذ اندلاع التمرد الطوارقي سنة 2012. إذ تستند الحركة إلى مطالب انفصالية تستلهم من الخصوصية

[1]- فريدة حموم، " مسألة تأمين الحدود الجزائرية: الحاجة لوضع استراتيجية أمنية شاملة"، **ستراتيجيا مجلة دراسات الدفاع و الاستشراف**، العدد 14، السداسي الثاني 2020، ص . ص 55- 70.

العرقية والثقافية للطوارق، وتتحرك في سياق إقليمي سمته الأساسية ضعف الدولة المركزية وانتشار الفواعل العنيفة من غير الدول.

إن الطبيعة اللاتماثلية لهذا التهديد تنبع من كونه غير تقليدي حيث تتخذ حركة الأزواد طابعًا مسلحًا غير نظامي، وتتحالف أحيانًا مع جماعات إرهابية أو شبكات تهريب عابرة للحدود. وقد أسهمت هذه التحالفات في تحويل منطقة الشمال المالي إلى مجال عمليات مفتوح، تتداخل فيه الجريمة المنظمة بالإرهاب، وتُستغل فيه الفراغات الأمنية لتهديد الأمن الإقليمي عمومًا، والأمن الجزائري خصوصًا.[1]

تتجلى خطورة هذا التهديد في بعدين رئيسيين:

- أولًا: البعد الحدودي، إذ تستفيد الحركة من الطبيعة الجغرافية الصحراوية المفتوحة بين شمال مالي والجنوب الجزائري، ومن صعوبة المراقبة التامة للحدود الممتدة، مما يسمح بتسلل المقاتلين وتهريب السلاح والمخدرات.
- ثانيًا: البعد المجتمعي، بالنظر إلى التداخل العرقي بين الطوارق في شمال مالي ونظرائهم في الجنوب الجزائري، وهو ما يثير مخاوف الدولة الجزائرية من انتقال عدوى المطالب الانفصالية، أو تحريك الشعور بالغبن داخل بعض المناطق الحدودية ذات الخصوصية الإثنية.[2]

وقد أشارت تقارير أمنية إلى أن الجماعات الأزوادية، رغم خطابها السياسي الانفصالي، كثيرًا ما تتواطأ مع تنظيمات متطرفة مثل "القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" أو "جماعة نصرة الإسلام والمسلمين"، بما يجعلها بوابة لتهديدات أعقد من مجرد تمرد محلي. في هذا السياق، اضطرت الجزائر إلى تعزيز وجودها العسكري على حدودها الجنوبية، ورفع درجة اليقظة والجاهزية العملياتية، مع تشديد إجراءات المراقبة والتنسيق الاستخباراتي، منعًا لتحول الصراع الأزوادي إلى عامل زعزعة في الداخل الجزائري.[3]

لذلك توجهت الجزائر لرفع ميزانية الدفاع وذلك لضمان تأمين حدودها وادارتها مع جاهزيتها لتصدي لأي اختراق من طرف الجماعات المسلحة، والارهابية وذلك كاحتراز أمني لتكييف مع طبيعة التهديدات الجديدة العابرة للحدود.

[1] - Yahia Zoubir, The Politics of Algeria's Southern Borders and the Sahel Region: Consequences for Regional Security, Middle East and North Africa Regional Architecture (MENARA) Working Paper No. 27 (2018): 4-7.

[2]- International Crisis Group, Algeria and Its Neighbours, Africa Report No. 164 (International Crisis Group, 2010), 9-13

[3] -Kamel Ouchen, "Security and Stability in the Sahel Region: Algeria's Role and Perspectives," Journal of North African Studies 22, no. 4 (2017): 568–584

جدول رقم (1): النسب الاجمالية من الانفاق على الجانب العسكري

النسبة من الناتج المحلي الاجمالي(%)	الميزانية(مليار دولار أمريكي)	السنة
6,27	10,41	2015
6,38	10,22	2016
5,92	10,07	2017
5,48	9,58	2018
6,00	10,30	2019
6,69	9,71	2020
5,59	9,11	2021
4,78	9,15	2022
8,17	18,9	2023
19,2	21,6	2024
20,0	25,15	2025

المصدر:

https://data.un.org/Data.aspx?d=WDI&f=Indicator_Code%3AMS.MIL.XPND.GD.ZS%3BCountry_Code%3ADZA..

اطلع عليه يوم 10 ماي 2025، على الساعة 22:27.

https://ycharts.com/indicators/algeria_military_expendie. اطلع عليه يوم 11 ماي 2025، على الساعة 12:43.

https://www.echoroukonline.com/25. اطلع عليه يوم 11ماي 2025، على الساعة 20: 30.

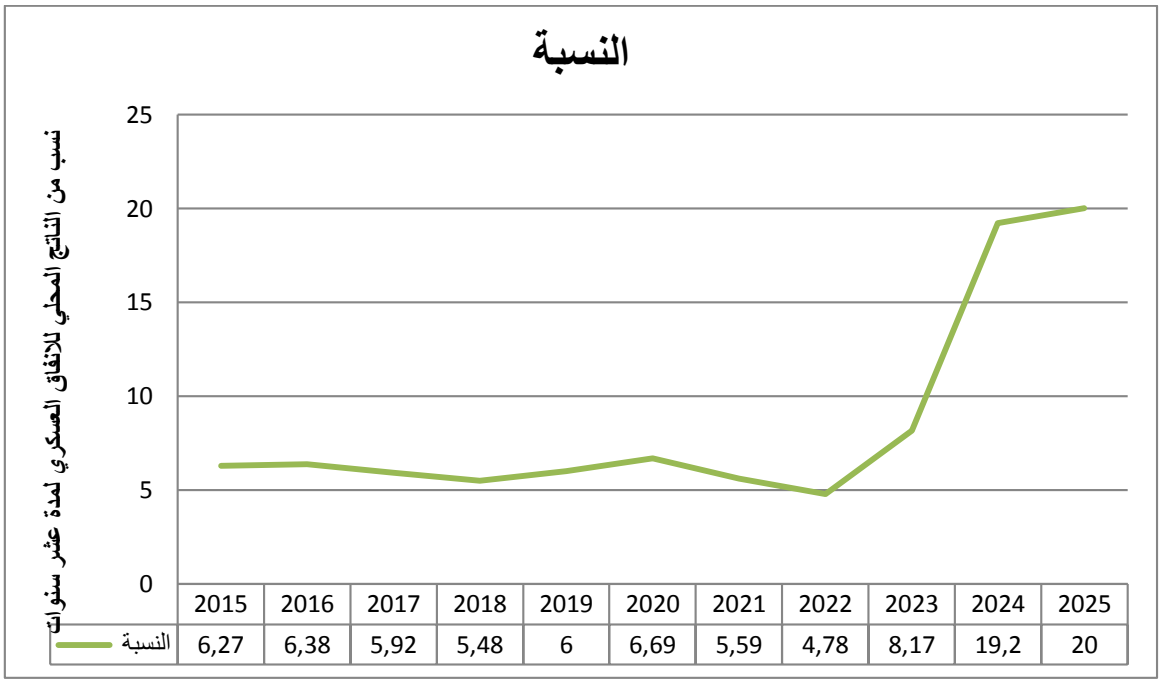

ومن خلال الجدول و المنحنى نلاحظ ارتفاع الانفاق العسكري خاصة في السنوات الثلاثة الاخيرة وهذا راجع لتزايد التهديدات اللاتماثلية على الحدود الجزائرية مع تزايد الأزمات في الدول المجاورة، مع تعزيز الامن الوطني الذي يستدعي تطوير استراتيجية وطنية متكاملة في تطوير المعدات والمجال الرقمي وهذا ما يدل على الجمع بين الاستباقية و الوقاية من التهديدات.

ثانياً: تأمين الحدود الوطنية: فعالية آليات الضبط والمراقبة الأمنية

الآليات الأمنية والعسكرية لتأمين الحدود :

إن المؤسسات الأمنية والعسكرية من أهم الأجهزة المخول لها دستوريا حماية الحدود الجزائرية من أي تهديد وهذا نظرا لضعف المؤسسات الأمنية في دول الأخرى في الإقليم، لذلك تسعى هذه المؤسسات لمواجهة التغيرات الحاصلة في جوارها الإقليمي ولذلك تعتبر من أقوى المؤسسات على المستوى الإقليمي متبعة بذلك آليات التالية لمواجهة اي تهديد يأتي من الأقاليم المجاورة وهي كالتالي[1] :

- ❖ الانتشار العسكري عبر توزيع العديد من الجنود عبر الشريط الحدودي مع بناء مراكز لمراقبة وتأمين الحدود.
- ❖ تنظيم استطلاع عملياتي دائم وتخطيط ردود الفعل الموجه ضد بؤر التوتر ومراكز التهديد باتباع استراتيجية الردع العسكري عبر تحقيق حرمة الإقليم.
- ❖ مراقبة الحدود مثل حرس الحدود والجمارك والشرطة الحدودية والجيش الوطني الشعبي.
- ❖ مواكبة التكنولوجيا الحديثة في مجال الأمن والدفاع وتوفير وسائل متطورة لتأهيل العنصر البشري للتحكم في ذلك.
- ❖ انشاء اجهزة متطورة بمراقبة الحدود واطلاق 5 اقمار صناعية في السنوات القليلة الماضية/ ، ألسات-1 (Alsat-1) سنة 2002 ، تبعه ألسات-2 Aسنة 2010، ضف الى ذلك ألسات-2 B وألسات-1 Bسنة 2016، و سنة 2017 القمر الصناعي ألكوم سات-AlcomSat-11) ، والتي تساعد الاجهزة الأمنية زيادة تامينها للحدود من خلال اكتسابها لواحد من تلك الأقمار الصناعية.
- ❖ استحداث مناطق عسكريّة جديدة للسيطرة على التهديدات الحدودية البرية في كل من اليزي وورقلة وتمنراست، تمكن الجيش من اعتراض اي تسلل للحدود الجزائرية.

[1]- محمد زمور، " اهمية أمن الحدود في السياسة الشاملة للدفاع الوطني"، ورقة مقدمة في الملتقى الدولي الثاني حول سياسات الدفاع الوطني بين الالتزامات السيادية والتحديات الاقليمية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2017، ص 230- 237.

- آليات مكافحة الهجرة غير الشرعية[1] :

سعت أجهزة الأمن بمطاردة وضبط المتسللين الذين قاموا باختراق الحدود من خلال تكثيف جهودهم بفضل القوات المسلحة ممثلة في إدارة حرس الحدود و السواحل على طول امتداد الحدود البرية والبحرية، و هذا من خلال القبض على المهاجرين الغير شرعيين و التحقق من هويتهم من خلال فصيلة الشرطة القضائية، ويحرر ضدهم إجراء جزائي طبقا للمواد 543 الى 550 من القانون البحري رقم 98/05 أو من خلال مواد قانون العقوبات ان ارتكبوا جرائم مع تقديمهم للعدالة .

- الهيكلة العسكرية و الاجراءات الأمنية :

تعمل الدولة الجزائرية على مراقبة حدودها البرية و البحرية و الجوية من خلال اسنادها لعدة وحدات ذات المهام الأمنية و التنظيمية لعبور الافراد و ضبط الحدود و أهم هذه الوحدات:

- مصالح شرطة الحدود: تعمل هذه الوحدة وفق اجراءات إدارية وقانونية منظمة تعنى بمراقبة دخول وخروج الأشخاص والممتلكات عبر الحدود،وتعمل على مكافحة التهريب و المخدرات والتهريب والهجرة غير الشرعية مع تأمين حراسة المطارات و الموانئ و السكك الحديدية و مراكز المراقبة مع تنسيق جهودها مع مختلف المصالح الأخرى للتكفل بالأجانب و ارجاعهم لبلدهم .
- الفرقة الجهوية للتحري حول الهجرة غير الشرعيةBRIC : :مهمتها تقوم بمتابعة شبكات الهجرة غير الشرعية .
- حراس الشواطئ: هي أحد الوحدات التابعة لوزارة الدفاع الوطني مهمتها الأساسية حراسة الموانئ و الشواطئ مع حمايتها من محاولات التهريب .
- الديوان المركزي لمكافحة الهجرة غير الشرعية:OCLCIC : وهو جهاز مختص في القيادة و التنسيق بين مختلف الفرق الجهوية و تم إنشاؤه من طرف المديرية العامة للأمن الوطني .
- قيادة وحدات حراس الحدودGGF: :أنشأت بموجب المرسوم الرئاسي المؤرخ في 8 جانفي 1977، بعدها تم إلحاقه بقيادة الدرك الوطني بموجب مرسوم 4- 91 المؤرخ في8 جانفي 1991 ويتفرع هيكلها التنظيمي للعديد من الوحدات على المستوى المركزي، من قيادة وحدات حراس الحدود على المستوى الجهوي متشكلا بذلك من قيادة الدائرة الجهوية لحراس الحدود اضاقة الى

[1]- نور الدين دخان، الحامدي عيدون، "مسار تأمين الحدود الجزائرية: بين الادارة الأحادية و الصيغ التعاونية الاقليمية"، **دفاتر السياسية والقانون**، العدد الرابع عشر، جانفي (2016)، ص 170- 189.

المجموعات التي تتفرع الى مراكز سرية ومراكز حرس الحدود، ومهمتها الأولى هي مراقبة الحدود وتأمينها وحراستها[1] .

- الحماية ضد عمليات التهريب الحدودية وجرائم أمن الدولة[2] :

إن التهريب من أعقد العمليات التي تقوم الدولة بتأمين حدودها للحد منه وذلك من خلال التعامل مع أجهزة أمنية بإجراءات وقائية في إطار قيادة الدرك الوطني، فجسدت هذه الاجراءات ميدانيا من طرف وحدات حراس الحدود بهدف ضبط رقابة الحدود من خلال :

- اجراءات أمنية :

- تدعيم بمراكز الشرطة ويختصر دورها في مكافحة اشكال التهريب المختلفة .
- تعزيز التشكيل القتالي لمجموعات الحرس الحدودية .

- اجراءات وقائية ميدانيا :

-حفر خنادق .

-تكثيف دوريات عبر الحدود .

-اقامة حواجز في المناطق المفتوحة .

-بناء حواجز وأسلاك الشائكة والأسوار .

- اعداد خطط المراقبة والرصد
- التعاون مع سكان الحدود: كون بعض السكان يتمركزون على الحدود الجزائرية مما يسهل في بعض أحيان تغلغل الجماعات الاجرامية داخلهم بفضل تشابه التركيبة السكانية مع عرقلة عمل حراس الحدود فتعاون مع الأجهزة الأمنية بإمكانه الافادة بمعلومات.[3]

تعد مراقبة الحدود من اهم المهام في مجال الدفاع والامن الوطني، وللحفاظ على أمن واستقرار الحدود يجب وضعها تحت المراقبة الدائمة وذلك لضبط التهديدات اللاتماثلية، وتقوم هذه الجهود محليا في الظروف العادية على عمليات الحماية والمراقبة الروتينية بمرافقة مصالح أمن الحدود، وهذه التهديدات الأمنية الجديدة الصلبة والمرنة تكلف الدولة انفاقا عسكريا كبيرا بما يتلاءم مع حجم هذه التهديدات أين يتم إدارتها من خلال الطرق التقليدية والحديثة.

[1]- نور الدين دخان، **المرجع السابق**،ص174.

[2]- **المرجع نفسه**، ص175.

[3]- **المرجع نفسه**، ص176.

ان طول الحدود الجزائرية البرية والتغيرات في البنية الدولية جعلها دائما ما تواكب ذلك بتقنيات حديثة من خلال تبنيها لنموذج الحدود الذكية، الذي يؤدي بدوره لبيان جاهزية الدولة على حماية حدودها من خلال تزويدها بأنظمة رصد الكترونية وأجهزة مراقبة متطورة مع رادارات وكاميرات حرارية ليلية ونهارية، مع استخدام السياج الأمني ومن أهم هذه الوسائل والآليات الحديثة للوسائل التقنية هي[1] :

- ✓ تحليل البيانات: وتقوم بجمع البيانات بوسائل حديثة من خلال وكلات خاصة مثل شبكات الفرد
- ✓ التحقق من الهوية: قد كانت قديما تستخدم وثائق ورقية وغالبا ما تقوم بالتضليل وقد تكون مصورة، اما الآن تم استخدام وسائل حديثة من خلال البصمات والوثائق البيو مترية مع استخدام المسح الضوئي الذي يتم من خلاله التعرف على الفرد
- ✓ التفتيش دون الحاجة للفتح: وهي معدات متطورة الخاصة بالتصوير باستخدام الأشعة السينية وأشعة جاما، بحيث تقوم بتفتيش البضائع دون الحاجة لفتحها ومن خلالها يتم الكشف عن الأسلحة المهربة والمخدرات.
- ✓ السياج الأمني: هو سياج الكتروني يعتمد على امواج مكرو ويفية وتقنيات ضوئية، يستخدم في المراكز الحدودية وعلى طول شريط الحدود المفتوحة، ومن أهم الأعمال التي يقوم بها في حالة أي اختراق للحدود من خلال هذا السياج يتم إرسال اشرات لمراكز المراقبة وهذا يسهل ضبط تلك الاختراقات.
- ✓ الطائرات بدون طيارRemote control planes : وهي طائرات تعمل بالنظام الآلي بدون طيار صغيرة الحجم تستخدم للتجسس وكمراقبة عمليات التهريب غبر الحدود وبقيامها بنقل تقارير حية عما يدور في منظمة من خلال انظمة التصوير المزودة بها.
- ✓ نظام آفيان لرصد دقات القلبAvian Heartbeat detector : يقوم هذا الجهاز برصد دقات قلب الأشخاص المختبئين ومن أهم الأجهزة المتطورة التي تقوم بكشف الأشخاص المختبئين وهو بالتالي يكشف أي شخص يحاول التسلل عبر الحدود.
- ✓ جهاز الفحص المبكر عن المتفجراتIremizer : هو جهاز يستخدم في المنافذ الحدودية للكشف عن المتفجرات من خلال كشف الآيونات السالبة والموجبة مما يسهل رصد المتفجرات .
- ✓ أجهزة الفحص باستخدام الأجهزة السينية Xray fcomma ray عملها هو كشف أجهزة النشاط الإشعاعي وتحديد مصار الإشعاع للمواد الذرية.

[1]- سمر سحقي،" الحدود الذكية كآلية لمواجهة التحديات الأمنية العابرة للحدود: الجزائر نموذجا"، **ستراتيجيا مجلة دراسات الدفاع و الاستشراف**، العدد 15، السداسي الأول(2021)، ص70- 84.

- ✓ أنشطة الرؤية الليلية Night vision تستطيع هذه الأجهزة قراءة الحروف البالغ ارتفاعها 38 سنتمتر على مسافة 4.8كلم وفي رطوبة 80٪ وفي الظلام التام، وذلك من خلال استخدامها للأشعة تحت الحمراء مع اظهار الصور في الظلام التي لا تستطيع العين البشرية رؤيتها.
- ✓ كاميرات المراقبة الحرارية Thermal surveillance camerasوهي أجهزة تمكن من رؤية الأجسام في الظلام التام وفي الظروف الجوية الصعبة وعلى مدى طويل، وقوم برسم الأشياء والأجسام من مسافات بعيدة من خلال رصد الأشعة تحت الحمراء التي تصدرها الأجسام بناء على حرارتها، وتعكس صور حرارية على شاشات المراقبة في مركز المراقبة وتستخدم لتأمين الحدود وخاصة في المناطق الصحراوية.
- ✓ المستشعرات الرادارية: تعتبر من أهم وسائل الأساسية لتأمين الحدود في منظومة الحدود الذكية، أهمها الرادار الأمريكي sts-1200 البعيد المدى الذي يستخدم تكنولوجيا المسح الإلكترونيBur ، فوظيفته الأساسية كشف وتتبع الأجسام المتحركة من خلال تعقيب وتغطية المناطق الواسعة ويصنف الدخلاء الراجلين الذين يستخدمون المركبات.

تبرز أهمية استخدام الحدود الذكية من طرف الجيش الوطني الشعبي وذلك من خلال قدرته في التحكم في التهديدات الآتية من الحدود مع اتجاهه نحو رقمنة الحدود عن طريق الاستخدام المتزايد للتكنولوجيا الحديثة وهذا ما أدى لتحصيل نتائج ايجابية، فإن طول الحدود الجزائرية يلزم عليها استخدام نظام آلي للمراقبة.[1]

ثالثا: تهديدات حركة الأزواد الأمنية: زعزعة الاستقرار المحلي وتحفيز النزعات الانفصالية

يعتبر الخطاب الذي تتبناه الحركات الأزوادية، وعلى رأسها "الحركة الوطنية لتحرير أزواد"، أحد أهم عناصر القوة الرمزية التي تتجاوز الحدود السياسية، وهذا لكونها تمس حساسيات عرقية وثقافية مشتركة مع مكونات اجتماعية في الجنوب الجزائري، خاصة من الطوارق المنتشرين في ولايات تمنراست وإليزي وأدرار.

وذلك لأن المطالب الأزوادية لا تُطرح فقط باللغة سياسية، بل يتخللها الطابع الهوياتي والذي يصور أن قبائل الطوارق جماعة تاريخية مهمشة منذ الاستقلال لذلك لطالما تطالب بحق تقرير المصير ومن حقها الاستقلال الذاتي ، وهذا ما يخلق النزعة الانتمائية للقبيلة الذي يقوم على تلقي خطاب الحركة بشكل تضامني داخل الاقاليم التي تقطنها الطوارق في دول الساحل الافريقي ومنها الجنوب الجزائري.

تعتبر الهوية الطارقية مكونا مشترك عابر للحدود وذو جذور تاريخية قوية ترتبط في الأصل بالولاء القبلي

[1]- سمر سحقي، **المرجع السابق**، ص76.

يستند هذا التأثير إلى تشابه البنية السوسيولوجية في شمال مالي ودول الطوق المتواجد فيها المكون الطارقي وهذا ما جعلها تعتبر أن خطاب الحركة الوطنية لتحرير الأزواد تعبير عن شعور داخلي بالتهميش والاقصاء، خاصة في ظل وجود معطيات حول ضعف التنمية في المناطق التي يقطنها الطوارق مع غياب التمثيل السياسي في دولة مالي لصالح أقلية حاكمة مع تهميش ثقافتهم المحلية

لذلك رغم أن خطاب الحركة موجه لطوارق المالي الا انه يحمل في طياته النزعة التاريخية الانتمائية عبر الاقليم وهذا ما يشكل تهديدا على الدولة الوطنية وهذا لما يثيره الخطاب من اختلاف هويتهم على طبيعة تركيبة للدولة الوطنية لذلك يصبح هدف الانفصال أمرا حتميا لهذه الجماعة خاصة في ظل غرس هذه الفكرة منذ فترة الاستعمار الفرنسي وتلتها فترة معمر القذافي، وهذا ما غرس في ذهنهم فكرة الانفصال وتشكيل دولة تقوم وفق تصوراتهم الهوياتية، كما أن الخطابات التي تتبناها الحركة الوطنية لتحرير الأزواد يهدد بتسرب عدوى الانفصال أو التحريض غير المباشر ضد السلطة المركزية من خلال مسار تراكمي ذات أثر بطيء ذات قوة تعبوية.[1]

بيد أن الدولة الجزائرية تدرك جيدا حجم هذا التهديد غير التقليدي وهذا ما جعلها تحذو خلال العقدين الأخيرين للاعتماد على مقاربة استباقية وذلك من خلال الاعتراف الرسمي باللغة الأمازيغية مع اطلاق مشاريع تنموية في ولايات الجنوب وهذا لتفكيك الجاذبية الرمزية الهوياتية وتحويله الى مورد هوياتي مندمج في البناء الوطني.

[1]- عبد الوهاب غربي، عبد الكريم شكاكطة، "تعقيدات الأزمة الأمنية في مالي وانعكاساتها على الأمن الاقليمي في منطقة الساحل الافريقي"، حوليات جامعة الجزائر 1، المجلد 35، العدد 3 (2021)، ص . ص 595 – 613.

المبحث الثاني: الاستراتيجية الجزائرية في مواجهة التهديدات اللاتماثلية في الساحل الافريقي

تولي الجزائر أهمية كبيرة لجوارها الاقليمي الافريقي باعتباره مجالها الحيوي وامتدادها الجغرافي وترتبط الجزائر في جنوبها بحدود مباشرة مع كل من النيجر، مالي وموريتانيا، لذلك تعتبر الجزائر أمن هذه الدول جزء لا يتجزأ من أمنها القومي خاصة في ظل ارتباط بالمكون الطارقي و الذي ينتشر على طول حدود دول الساحل .

المطلب الأول: اليات تفعيل الاستراتيجية الجزائرية في لمكافحة الارهاب

برزت التجربة الجزائرية في مجال مكافحته الإرهاب بعد أحداث الحادي عشر سبتمبر في عام 2001 أضحت تجربة رائدة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، خاصة في محاربة الإرهاب في شمال افريقيا والساحل الافريقي فقد أصبحت الوجهة لانعقاد لقاءات الحوار الاستراتيجي الجزائري الأمريكي سنويا لتبادل الخبرات و التجارب في محاربة الإرهاب والجريمة المنظمة في منطقة الساحل وافريقيا على العموم[1].
اقتنعت دول شمال افريقيا والساحل الافريقي بضرورة التعاون والتنسيق الاقليمي في مجال مكافحة ظاهرة الإرهاب التي لا تعرف الحدود، فقد توصلت دول المنطقة الى نتيجة مفادها أنه لا يمكن لأي دولة مواجهة الإرهاب و الجريمة المنظمة بمفردها مهما كانت قوة هذه الدولة .

اولا: تأمين الحدود ومواجهة العمليات الإرهابية و الجريمة المنظمة

اعتمدت الجزائر في سياستها هذه على مقاربة أمنية متكاملة كإجراءات استباقية للوقاية من الإرهاب والجريمة المنظمة وذلك من خلال ركيزتين أساسيتين هما:

الأولى: التركيز على المستوى الوطني و مسؤولية الدول أمنيا داخليا في مكافحة الشاملة و الفعالة ضد الإرهاب من خلال اعتمادهم على خمسة أجهزة عسكرية منها ثلاث فصائل نظامية، الجيش وجهاز الدرك الوطني و جهاز الشرطة، وأجهزة الأمنية شبه النظامية وهم قوات الدفاع الذاتي و الحرس البلدي،

الثانية: على المستوى الخارجي دبلوماسيا بتدعيم التعاون بين دول المنطقة من خلال وضع آليات واتفاقيات ثنائية

[1]- عبد الوهاب بن خليف،" الحدود في منطقة المغرب العربي"، **ستراتيجيا مجلة دراسات الدفاع والاستشراف**، العدد11، 2019، ص. ص 40- 55.

سعت الجزائر في تركيزها على الجانب الداخلي من خلال محاربة الإرهاب بإيجاد مخرج للأزمة التي واجهتها البلاد بداية من تسعينيات القرن العشرين وفق مجموعة من الأبعاد و هي:[1]

- ✓ البعد السياسي بحيث أن المصالحة الوطنية لعبت دورا بارزا في مكافحة الإرهاب وتعزيز التماسك الاجتماعي للوحدة الوطنية.
- ✓ البعد القانوني فقد قامت بالعديد من الإجراءات القانونية لمنع العمل الإجرامي فقد نصت المادة87 بمعاقبة كل من يشيد بالأفعال الإرهابية أو التخريبية أو تشجيعها أو تمويلها.
- ✓ ركزت في بعدها الأمني و العسكري وذلك من خلال إنشاء وحدات متخصصة في مكافحة الإرهاب ومركز تنسيق محاربة الإرهاب الذي أسس 1993، كما أنه تم نشر قوات أمنية مدعمة ووحدات عسكرية على طول الحدود وفق عمليات سرية أمنية للحد من تهريب الأسلحة بعد تأزم الوضع في الجوار الاقليمي،
- ✓ بالنسبة في تركيزها على الجانب الاجتماعي فقد تم فتح مجال التجنيد شباب أهل المنطقة والذي بدوره يقوم بتحسين مستوى المراقبة و الحماية الأمنية للحدود وهذا بفضل معرفتهم الجيدة بالطبيعة الجغرافية بالمنطقة ،وهذا ما يدل على الوصول للاحترافية العسكرية للأسلاك الأمنية في الحدود الجنوبية للجزائر، وذلك باعتمادهم في تأمين الحدود بالتنسيق مع أبناء المنطقة فقد مثلت هذه المجتمعات التقليدية القائمة على منطق القبيلة، ومبدأ الولاء للعشيرة تأخذ أهم الروابط التي تربط الشعب الجزائري و الشعوب الإفريقية،

وهذا ما ساعد السلطات الجزائرية على التنسيق الأمن الاستخباراتي و المعلوماتي مع مختلف شيوخ الزوايا و القبائل، فقد ساعدت هذه الأخيرة على التبليغ عن الأطراف المشتبه فيهم الذين يقومون بالتسلل للأراضي الجزائرية غير التخوم النظامية المجاورة، فاستقطاب هذه القبائل لصالح الدولة الجزائرية هو بمثابة نقطة حاسمة لإبعادهم عن استقلال الإرهابيين للبدو الرحل وجعلهم كجماعات لدعم و اسناد وذلك لعدم اثارتهم للشك بسبب طابعهم الترحالي التنقلي.[2]

- ✓ دعامة الحدود الذكية لمواجهة التهديدات عبر الحدودية تتكيف الحكومة الجزائرية مع جل التغيرات التي تحدث على مستوى النظام الدولي على غرار الحكومات في مختلف أنحاء العالم فقد تكيفت مع عصر المعلومات و العولمة، وهذا من خلال دمج وسائل التواصل والإعلام في

[1]- - نور الدين سعدون، العيفة سالمي،" مقومات المقاربة الجزائرية في التصدي للارهاب و انعكاساتها اقليميا ودوليا"، **مجلة الاداب والعلوم الاجتماعية**، المجلد19، العدد02، ص ص184- 191.

[2]- نور الدين سعدون، العرجع السابق، ص184.

سياستها الأمنية، و تم مراقبة الحدود من خلال اشراك التكنولوجيا وهذا كأمر حتمي وهذا لما تقوم به من تسهيلات تكنولوجية حديثة و الرقمية الالكترونية وكذا المعلوماتية الجغرافية من معطيات أمنية وخدمات معلوماتية ضرورية لمتابعة حالة أمن الحدود الجزائرية، مثل الاعتماد على الأنظمة التكنولوجية وذلك لتحديد الخطوط والمساحات الجوار مع متابعة التمركز السكاني و العمراني على الحدود، وهذا ما يصل تأمين الحدود لمسافات طويلة والحد من التهديدات والحد منها بشكل مرن و أكثر احترافية وهذا ما يسمى بالحدود الذكية Smart Borders, و بفضلها تم دعم العمل الوحدات المكلفة بحراسة و أمن الحدود البرية لمواجهة التهريب و الجريمة المنظمة بأنواعها.[1]

تتبنى الجزائر عقيدة دفاعية مبنية على الردع الاستباقي مع التشديد في احترام السيادة الوطنية من خلال تكثيف التمركز العسكري في الجنوب مع توسيع استعمال الوسائل الحديثة، من بينها الطائرات بدون طيار للاستطلاع وتصدي لأي تهديد من خلال قيامها بردود فعل الاستباقية.

ان الجزائر بعد الأحداث الأخيرة في الساحل الافريقي وما عرفته من أزمات و تدخلات القوى أخرى، التي كانت رافضة كل الرفض تواجدها في الاقليم وتغليب حل القضايا الاقليمية تحت مظلة التعاون والتنسيق الاقليمي المشترك دون تواجد أطراف أجنبية تكون لها تأثيرات أخرى على الاقليم ككل، لذلك اتجهت الجزائر نحو عقيدة أمنية جنوبية جديدة تقوم على أساس الردع الذكي المعلن أحيانا، والصامت أحيانا أخرى مع التنسيق الاقليمي المرن لكن الحذر و استباق التهديد بدل الاكتفاء برد الفعل.[2]

المطلب الثاني: الدبلوماسية الجزائرية ودورها في حل النزاعات

تستند الدبلوماسية الجزائرية الى مجموعة من المبادئ والتي جعلتها دائما تحذو لحل النزاعات على الصعيد الاقليمي و الدولي بالطرق السلمية ومن أهم المبادئ التي ترتكز عليها الدبلوماسية الجزائرية التي أكد عليها كل من دستور 1996 المعدل عام 2016 وتتمثل في مبدأ التعاون بين الدولة الجزائرية و الدول

[1]- أحمد ايدابير، "الحدود الذكية: آلية حديثة للدفاع الوطني"، مركز البحث العلمي، تمنراست، الجزائر،ص47.من الموقع: https://dspace.univ-ouargla.dz/jspui/bitstream/ ، اطلع عليه يوم 13 ماي 2025، على الساعة 23:10.

[2]- - نسيم بلهول، "مركز ثقل التوجيه العسكري الجزائري ومراقبة الحدود من مدخلي: نظم المعلومات الجغرافية وبحوث العمليات "، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، جامعة قاصدي مرباح، العدد 16 ، جانفي2017 ،ص. ص320- 234 .

الأخرى المجاورة وفقا لمبدأ حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ودعم حق الشعوب في تقرير مصيرها وأخيرا مبدأ حل النزاعات الدولية والاقليمية بالطرق الدبلوماسية،[1]

اهم نزاع قامت تسويته في الجوار الاقليمي هو النزاع في مالي فقد ركزت الجزائر كثيرا على الوصول للحل السلمي لهذا النزاع، وذلك كون النزاع بالقرب من حدودها سيؤثر عليها فاختارت الطرق السلمية لتفادي التدخل العسكري في هذا البلد، لهذا عملت الجزائر جاهدة طول مدة النزاع وعلى طول أمد التمردات التي قامت بين الطوارق في لعب دور الوسيط لتسوية هذه الأزمة الواقعة داخل الأراضي المالية قائمة على منطلق مبدأ حسن الجوار منذ 1990, 1996 و 2006 و 2012، فقد أخذت دور الوسيط لحل مشكلة الأزواد و التي دارت بين الحركة الشعبية لتحرير الأزواد و الجبهة العربية الإسلامية للأزواد سنة 1991 من أجل وقف العمليات المسلحة، وتزامنا مع نفس الفترة قادت الجزائر دبلوماسية نشطة بين الطوارق وحكومتي مالي و النيجر بسبب التمرة الثاني للطوارق على الدولتين فاحتضنت الجزائر بدورها في هذا السياق العديد من اللقاءات وعمليات الوساطة أبرزها[2] :

-اجتماع الجزائر العاصمة الأول من 29 ديسمبر 1991.

-اجتماع الجزائر الثاني من 22 الى 30 جانفي 1994.

-اجتماع الجزائر الثالث من 15من 15 الى 25مارس 1992.

-لقاء تمنراست من 27الى 30 جانفي 1994 الذي توج بالإعلان الرسمي عن تسوية النزاع في شمال مالي بتاريخ 26مارس 1996 لتوقيع الأطراف المتنازعة على الاتفاقية وفق العمليات العسكرية صد بعضهم البعض .

لكن التمرد الثالث للطوارق سنة 2006 أعاد النزاع المالي للواجهة وهذا بسبب تردي الأوضاع الاقتصادية وعودة الجيش النظامي المالي الى أماكن تواجد الطوارق، ومنها بدأ التمرد بعد الهجوم على مواقع عسكرية في "كيدال" بعد انشقاق الطوارق على الوساطة أو اتفاقية وهذا راجع لعدم تحقيق جل المطالب التي نادت بها الحركة، مع استمرار تعرضهم للظلم من طرف الجيش المالي ضف الى ذلك انقسام الذي عرفه الطوارق داخل حركتهم بسبب عدم اقتناع بالمطالب المقدمة من طرف الجيش المالي .

بعد اشتداد الأزمة في شمال مالي وتردي الأوضاع قام رئيس الجمهورية الجزائرية بإشرافه على قيادة وساطة سميت ب تحالف 23 ماي أو اتفاق السلام سنة 2006 وهذا ما يوضح مدى اهتمام الجزائر

[1] -Abdennour Benantar, "The State and the Dilemma of Security Policy," in Modren Algeria: From Fragmentation to Complexity ،ed. Luis Martinez and Rasmus Alenius Boserup (London : Hurst ,2017),p 99.

[2]- عادل بن عمر،" دور الدبلوماسية الجزائرية في ادارة النزاعات الداخلية في افريقيا"، **مجلة الحقوق والعلوم السياسية**، العدد 11، 2019، ص. ص137- 140.

بجوارها الاقليمي وادراكها الجيد بحجم التهديد الذي يشكله تمرد الطوارق الذي يمس أمنها القومي بالدرجة الأولى .

بيد أن الأزمة الليبية كان لها منحى آخر في عودة الأزمة شمال مالي بعد عودة مقاتلي الطوارق وقيامهم بتمرد، مع تأزم الأوضاع داخل الدولة المالية وذلك سنة 2012 لهذا قامت الجزائر بدعوة طرفي النزاع لوقف اطلاق النار مع الجلوس لطاولة المفاوضات لإيجاد تسوية سلمية للأزمة كونها تعتبر الراعي الحصري لجميع اتفاقيات السلام السابقة، كونها غلبت الحلول السلمية على العسكرية التي نادت به الدول الأجنبية مثل فرنسا و المنظمات الإقليمية مثل مجموعة الايكواس وساندت الجزائر في ذلك دول المنظمة للحل السلمي مثل دولة بوركينافاسو، فالتدخل الأجنبي و الحل العسكري في المنطقة سيشكل تهديدا أمنيا مباشرا للجزائر.[1]

لطالما كانت الجزائر رافضة لفكرة الانفصال الأزواد لتخوفها من اعادة انتاج فكرة الانفصال في مناطق الطوارق لديها فبعد أزمة 2012 سارعت السلطات الجزائرية الى الاجتماع بقيادات قبائل الطوارق الجزائرية في ولاية تمنراست وتحصلت على وعد من زعيم الطوارق لديها "**أمين العقال**"، وهذا للحفاظ على أمن المنطقة كما أنها شاركت للمرة الثانية في اجتماع وزارة خارجية دول الميدان التي تضم كل من الجزائر وموريتانيا، النيجر في غياب مالي الذي عقد في العاصمة الموريتانية نواكشوط2012 ودعوا الى البداية تفاوضية بين الحكومة الانتقالية و الطوارق، وظلت الجزائر تدعم الحوار السياسي لحل الأزمة في شمال مالي، فقد حافظت على تواصلها مع الأطراف المتنازعة فعقدت عدة اجتماعات مع مدنيين من المجتمع المدني في مالي لتفعيل الحوار السياسي في كل من عام 2013و 2014.

بعد أربع جولات من المفاوضات جويلية 2014 رحبت المجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا في قمتها المنعقدة في أكرا بمبادرة الجزائر لإيجاد حل للأزمة المالية وفقا لما جاء في اتفاق "واغادوغو"، مرت الوساطة الجزائرية بظروف عصيبة بسبب التدخلات الأخرى والاشتباكات الحاصلة بين الجيش المالي وجماعات المتمردين، بيد أنه تم الوصول الى اتفاق الجزائر والذي يسمى اتفاق السلم والمصالحة الذي وقع عليه في باماكو في ماي 2015 بين الحكومة المالية وجماعات الطوارق ووقعت عليها الجماعات المنضوية في صفوف تنسيقات حركات أزواد بعد شهر من ذلك تم توقيع اتفاق السلام بين مالي و الطوارق في 2015 مع وضع مجموعة من البنود توحد رؤى الطرفين و مباركة ذلك من أطراف اقليمية ودولية.[2]

---

[1]- ناصر بوعلام، "دور الجزائر الاقليمي بين المعيارية ومقتضيات البيئة الجيو- أمنية في منطقة الساحل"، **مجلة مدارات سياسية**، المجلد1، العدد4،(2018)،ص. ص211-221.

[2]- وسيلة بوحية،" دور الدبلوماسية الجزائرية المعاصرة في تكريس و تعزيز الحل السلمي للنزاعات الدولية والاقليمية"، **حوليات جامعة الجزائر1**، المجلد34، العدد 2، (2020)، ص 146- 147.

بيد أن سنة 2020 تم انقلاب العسكري ووصول مجموعة العساكر للسلطة وبداية توجههم نحو اخلال باتفاق الجزائر، وذلك من خلال الانتهاكات التي قامت بها ضد الطوارق خاصة في ظل أصبحت لهم القدرة في التحكم في المناطق الشمالية بعد تحالفهم مع الشركة العسكرية الأمنية الروسية فاغنر وتلقي مساعدات من طرف الدول الكبرى

أما سنة 2023 بدأت الاشتباكات بين الطرفين وبداية التعبئة من طرف الأزواد مع توحيد حركاتهم، مما أدى الى استقبالهم من طرف الحكومة الجزائرية لتهدئة الأوضاع مع حثهم التزام باتفاق الجزائر بعدما قرروا الخروج منه وهذا ما أدى بالحكومة المالية بقيادة المجلس العسكري الحاكم انهاء العمل باتفاق الجزائر وهذا بذريعة عدم التزام الموقعين الآخرين بتعهداتهم وهذا ما أدى الى تأزم الوضع وعرقلة مسار هذه الوساطة، فظلت الجزائر تعرب عن أسفها حول الاعلان الذي انبثق من طرف الحكومة المالية وبقيت تندد بالحلول السلمية التي تدعم الطرفين للجلوس الطاولة المفاوضات حتى الآن.[1]

المطلب الثالث: التعاون الاقليمي و الدولي: الشراكات الأمنية الجزائرية مع دول الجوار و المنظمات الدولية

اعتمدت الجزائر على استراتيجية خاصة بها من خلال تعاونها مع دول الجوار وحتى منظمات اقليمية ودولية، وهذا لحماية حدودها أولا وأمنها القومي من تسلل أي تهديد لداخل الأراضي الجزائرية فمنذ استقلالها سعت للتوقيع على مجموعة منها الثانية ومنها مختصة في مجالات معينة تساعدها على تطوير تقنيتها وتنسيق بينها وبين الأطراف الأخرى لتفادي و الحد من التهديدات الأمنية العابرة للحدود ومن أهم هذه الاتفاقيات نجد :

- الاتفاقيات والمعاهدات التعاون البينية :
  - الاتفاقيات الثنائية حول ترسيم الحدود مع دول الجوار: لقد عملت الجزائر جاهدة بعد الاستقلال للحفاظ على حدودها البرية، فإن أول ما واجه الجزائر هو نزاعها مع المملكة المغربية سنة 1963 حول الحدود و ترسيمها وصلت الى حد النزاع المسلح وهذا ما جعلها تتجه نحو توقيع اتفاقيات حدودية مع دول جوارها الاقليمي تقوم على مجموعة من المبادئ أهمها[2] :

-احترام تطبيق المبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة وميثاق الوحدة الافريقية حول ترسيم الحدود الموروثة من الاستعمار .

---

[1]- "المجلس العسكري في مالي ينهي اتفاق السلام مع الانفصاليين"، الجزيرة نت، 2024/11/26: https://www.aljazeera.net/news . اطلع عليه في 11 ماي 2025، على الساعة 20:54.

[2]- أحلام بارش، **المرجع السابق**، ص509.

-احترام لما جاءت به منظمة الوحدة الافريقية الذي أعلن عنه رؤساء الدول والحكومات الأعضاء في المؤتمر المنعقد في القاهرة سنة 1964 حول وضع العلامات على الحدود المشتركة يكون طبقا لمبدأ الوفاء والثبات للحدود الموروثة .

-التعهد بتسوية المنازعات التي تنشأ بالطرق السلمية .

-احترام ثبات المصالح المشتركة ومواصلة العمل من أجل الحفاظ على الأمن في القارة .

-حل اشكالية تحديد الحدود في اطار حسن الجوار الاقليمي .

فقد قامت الجزائر بتوقيع اتفاقية مع جميع دول الطوق وهذا لتفادي دخول في نزاعات مع دول الجوار حول الحدود مع اعطاء دافع قوي لاحترام وصيانة قداسة الحدود مع تعزيز مبدأ التعاون بين الدول المجاورة.

- اتفاقية التعاون الثنائية في قضايا الأمن المشترك: وقعت الجزائر على عدد من الاتفاقيات الثنائية مع دول الجوار على التعاون الأمني ومنها[1] :

1. في سنة 2012 بين شهري مارس وأفريل وقعت الجزائر مع ليبيا اتفاقية ثنائية حول قضايا الأمن المشترك في المنطقة، وهذا بسبب تأزم الأوضاع في الجوار الاقليمي لهم من تسلل ارهابي و انتشار الجريمة المنظمة في اقليم، فعلت الدولتين لجنة مشتركة في المجال الأمني الجانب الرئيسي فيها مع تدعيم ليبيا في مجال تطوير الجيش و الشرطة مع إرسال الشرطة الليبية الى الجزائر لحضور دورات تدريبية .
2. وفي 07 أفريل 2014 وقعت اللجنة المشتركة للتعاون الأمني و اتفاقات الشراكة بين الجزائر وتونس، وتم توقيع على عدة اتفاقيات أهمها التعاون الأمني لمكافحة الإرهاب، ضف الى ذلك محاربة التهريب في الشريط الحدودي الفاصل بينهما و التعاون المالي مع تزويد المدن الحدودية بالغاز مع تفعيل اتفاقية التبادل التجاري بين البلدين مع إنشاء خطوط جوية بين مدن جزائرية وتونسية مع وضع خطط مشتركة حول مواجهة الاضطرابات الأمنية التي تأتي من الأزمة الواقعة في ليبيا، مع العمل على تدعيم المناطق الحدودية والتركيز على تنمية فيها خاصة في المناطق المشتركة وهذا لإبعادهم الوقوع في فخ الانضمام الى الجماعات المسلحة .

[1] - SHIVTT Bakrania "Libya :Border security and regional cooperation" UK; University of Birmingham; Rapid Literature Review 2014;p10.

3. في سنة 2014 قام الرئيس المالي بزيارة الجزائر من أجل تسوية سلمية للأزمة في مالي، بحيث اتفق الجانبان على إعداد وتنفيذ اتفاقيات حول الأمن المشترك تأخذ بعين اعتبار تعزيز التعاون العسكري و الأمني مع مكافحة الارهاب وجميع أشكال الجريمة المنظمة وكانت للجزائر وفريق الوساطة الدولية نجاحا في اقناع أطراف الصراع في مالي بالتوقيع على اتفاقية السلام دائم وشامل يضمن حلا نهائيا للأزمة السياسية و الأمنية التي تشهدها شمال مالي.

تعتبر الجزائر أحد الفاعليين الاقليميين البارزين في تسوية النزاعات بإقليم الساحل الأفريقي وجسدت هدا الدور في مارس 2015، بعد مفاوضات طويلة توصلت الأطراف المتنازعة في مالي الممثلة في الحكومة المركزية المالية من جهة وتحالف الجماعات المسلحة في شمال مالي من توقيع اتفاق السلم والمصالحة في مالي، ومنبثق عن مسار الجزائر فقد جاء هذا التوقيع بعد جهود دبلوماسية كبيرة قامت بها الوساطة الجزائرية وبرعاية أممية وضغوط دولية.

دفعت الأطراف المتنازعة لتوقيع الاتفاق وتعتبر هذه الاتفاقية من بين أهم الاتفاقيات التي أولتها الأمم المتحدة اهتماما كبيرا من أجل تحقيق الأمن والاستقرار في مالي وفي اقليم، فقد رعت الجزائر هذا المسار التفاوضي من خلال خمس جولات مع تأكيدها بعدم تدخل اطراف اجنبية، بيد ان التحولات غير الدستورية مع استمرار تشابك التهديدات اللاتماثلية ادى الى تعطيل العمل باتفاق المصالحة الجزائري فقد سعت الجزائر من خلال هذا الدور الى تجسيد عقيدتها الدبلوماسية القائمة على تسوية النزاعات عبر الحوار ورفض التدخلات الاجنبية، ورغم التحديات التي تعرض لها تنفيذ بنود الاتفاق الا ان هذا الاتفاق يبقى الاطار المرجعي التي وافقت عليه وحظي بالاعتراف دولي واقلمي وبحضور ممثلين من الأمم المتحدة والاتحاد الافريقي والمجموعة الاقتصادية لغرب افريقيا.[1]

4. تعاون أمني مباشر مع مالي وذلك من خلال توقيع على اتفاقيات في المجال الأمني والعسكري وفتح المجال للحديث عن خطوة استباقية جزائرية لحماية حدودها فتسمح هذه الاتفاقيات الموقعة بين البلدين برفع التنسيق و الاسناد في مجال مكافحة الارهاب بمنطقة شمال مالي على الحدود مع الجزائر، مع تدريب القوات المالية وامدادها بالمعدات اللوجستية فمن خلال الدورة ال 16 للجنة المشتركة الجزائرية المالية لسنة 2023 اكد ممثل قيادة الأركان الجزائرية اللواء **بركالي توفيق** على زيادة تعزيز التعاون العسكري بين البلدين، في مكافحة الارهاب وبمجال الدفاع، كما تم تحديد الانشطة والتدريبات العسكرية المشتركة والمعدات، لذلك

[1]- سلامة الصادق فرابي، خالد بقاص، "جهود الدبلوماسية الجزائرية في التوقيع على اتفاق السلم والمصالحة في مالي 2014- 2022"، **دفاتر السياسية والقانون**، المجلد 16، العدد2، (2024)، ص. ص 356-375.

فان توقيع التعاون العسكري بين الجزائر ومالي ليس بالجديد بل يعود لسنة 2001 مع اتفاق تم توقيعه لتعزيز التعاون والتنسيق لمحاربة الجريمة المنظمة العابرة للحدود ليليه اتفاق 2005 لتعزيز قدرات الجيش المالي من حيث التدريب والتأهيل الميداني على مختلف الأسلحة وتكتيك مكافحة الجماعات المسلحة.[1]

5. تعتبر النيجر شريكا استراتيجيا للجزائر ففي اكتوبر 2021 تم التوقيع على اتفاقية التعاون الأمني بين الجزائر والنيجر، وهذا نظرا الى الامتداد الحدودي المشترك بين البلدين فضلا عن التهديدات المشتركة التي شهدتها المنطقة فقد سعت كل من الجزائر والنيجر لتعزيز علاقاتها من خلال الشراكة الأمنية الثنائية، فقد توجهت الجزائر لدعم النيجر من خلال دعمها بالقدرات الأمنية وذلك من خلال برامج منتظمة لتدريب قوات الأمن والجيش النيجريين على أساليب مكافحة الارهاب ونزع الالغام، ضف الى ذلك توفير المعدات وتجهيزات لوجستية وتقنية كما انه تم انشاء اللجنة الثنائية الحدودية بين البلدين وذلك لتعزيز التعاون على مستوى المنطقة الحدودية المشتركة من خلال ترقية التبادلات في مجال التعاون الأمني على مستوى الحدود وتنقل الأشخاص والتعاون الاقتصادي.[2]

6. رغم غياب المباشر للحدود بين الجزائر وموريتانيا غير ان البلدين ترتبطان بعلاقات وطيدة ومتنوعة، بحكم قرب الحدودي والتداخل السكاني والتاريخ المشترك ان الاوضاع في الساحل الافريقي من ازمات وتدخلات اجنبية وانتشار للجماعات المسلحة والجريمة المنظمة فرض على البلدين تنسيق عسكري لمواجهة التحولات الخطرة الذي عرفها الساحل الافريقي، وهذا للعمل من أجل النهوض بمستوى التعاون العسكري الثنائي واكسابه افاقا جديدة خاصة فيما يتعلق بمكافحة التطرف والجريمة المنظمة الذي يشهدها اقليم الساحل فقد شهد التنسيق بين البلدين تطورا ملحوظا في جميع المجالات اهمها المجال العسكري والأمني، خاصة في ظل زيارة قائد الأركان نائب وزير الدفاع الوطني الفريق الأول **السعيد شنقريحة**

[1]- علي ياحي، "هل تتدخل الجزائر عسكرياً في مالي؟"، اندبندنت عربية، 17 يناير 2023، https://www.**independentarabia.com/node/412596**. اطلع علية في 27 ماي 2025، على الساعة 5:10.

[2]- وكالة الأنباء الجزائرية. "الجزائر والنيجر: تعزيز التعاون الأمني عبر التدريب والتجهيز." وكالة الأنباء الجزائرية، 25 أكتوبر 2021. **https://www.aps.dz/ar/algerie/114657-2021-10-25-18-30-19**. اطلع عليه في 27 ماي 2025، على الساعة 10:16.

لنواكشوط للالتقاء بنظيره قائد التركان الموريتاني الفريق **الختار بله شعبان** من اجل التوقيع على اتفاقيات التعاون في المجال العسكري اواخر 2024[1].

- أطر التعاون الاقليمية ومأسسة العمل الأمني

مع تزايد تهديدات في الساحل الافريقي خاصة في ظل الأزمة الليبية و التي تلتها مباشرة أزمة مالي، وجب على دول المنطقة الذهاب لوضع أطر التعاون الاقليمي مما ساهم في هيكلة البعد العملياتي الأمني عبر الحدود بيد أن هذا التأثير لم يكن فعالا بشكل كبير وهذا راجع لعدة أسباب بيد أنه شمل عدة مجالات منها.[2]

•المجال العسكري و الأمني للتعاون الاقليمي:

1- لجنة الاركان العملياتية المشتركة: هي أحد مخرجات مبادرة دول الميدان وفقا لاتفاق تمنراست، تعتبر أول إطار اقليمي للتعاون العسكري بمقترح جزائري وتعتبر مبادرة فعالة لتطبيق التعاون الميداني المشترك في المجال الأمني لدول الساحل وتضم هذه المبادرة كل من الجزائر ومالي والنيجر وموريتانيا، وتعتبر مبادرة دول الميدان الجزائرية أهم نشاط دبلوماسي جزائري في الساحل، وتهدف الى اعادة توزيع الأدوار في المنطقة والتقليص من النفوذ الأجنبي لاسيما الفرنسي، فقد تأسست سنة 2010 لجنة أركان العملياتية المشتركة CEMOC وتشكلت من دول الساحل ودول التماس للجزائر مقرها تمنراست اقصى الجنوب الجزائر، وتهدف هذه المبادرة الى جملة من الغايات يمكن حصرها في:[3]

-تولي دول المنطقة بنفسها المسألة الأمنية .

-عزل الجماعات الارهابية عن السكان المدنيين .

-رصد تحركات الجماعات المسلحة والمهربين و التهديدات الأخرى .

-الحد من التواجد الأجنبي في منطقة و الرد على مبادرة الإيكواس العسكرية .

---

[1]- - وكالة الأناضول، "رغم تباين حلفائهما.. موريتانيا والجزائر نحو تنسيق عسكري يفرضه الساحل (تقرير)," وكالة الأناضول، 3 أكتوبر 2024، https://www.aa.com.tr/ar/التقارير/رغم-تباين-حلفائهما-موريتانيا-والجزائر-نحو-تنسيق-عسكري-يفرضه-الساحل-تقرير/3365088. اطلع عليه يوم 26ماي2025، 10:12.

[2]- نور الدين دخان، المرجع السابق، ص 181.

[3]- الجيلالي كرايس، محمد عبد الباسط،" الاستراتيجية الجزائرية لضمان الأمن في منطقة الساحل- مبادرة دول الميدان أنموذجا-"، **المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية و السياسية**، المجلد6، العدد1، (2022)، ص ص 1915- 1942.

2 -خلية وحدة الربط و الادماج الاستخباراتية: هو اجتماع قادة أجهزة الأمن والاستخبارات في 15 سبتمبر 2015 للدول التالية الجزائر، مالي والنيجر وموريتانيا وهذا من خلال قرارهم بإنشاء خلية استخبارات مقرها تمنراست مهمتها مكافحة الارهاب والجريمة العابرة للحدود، من خلال التعاون في مجال المخابرات في الميادين الأمنية و الاقتصادية المعلوماتية من خلال[1] :

-تحديد واختراق شبكات دعم الجماعات الارهابية مع رصد نشاطها من خلال التصنت على اتصالاتهم مع توظيف أشخاص يعرفون الصحراء .

- استحداث دوريات مختلطة على طول الحدود وتعزيز التبادل الاستعلامي.

- مبادرة دول الساحل الخمسة (G5 Sahel): مجموعة 5 للساحل: تضم كل من موريتانيا ومالي والنيجر وبوركينافاسو وتشاد، أسست برعاية فرنسية لذلك رفضت الدولة الجزائرية الانخراط فيها ،بيد أنها تتابع أعمال هذه المبادرة عن كثب كما أنها تتحفظ على التدخلات العسكرية الأجنبية وتفضل الحلول في اطار هذه المبادرة دون أي تدخل، وتهدف الى الأهداف نفسها وهي محاربة الإرهاب والجريمة المنظمة وتتميز هذه المجموعة الجديدة باشتراكها في خصائص عدة، من بينها ضعف دولها وغياب قوة اقليمية بين اعضائها تعد هذه المجموعة شريكا قويا لفرنسا في عملياتها العسكرية في الساحل، حيث بلغ الاتحاد السياسي بينها وبين فرنسا الى درجة ان المجموعة دعت منتصف ديسمبر 2014، الى التدخل دولي في ليبيا وهذا لدحر الجماعات الارهابية في المنطقة وهذا ما آثار حفيظة الجزائر التي تتحرك لإيجاد تسوية سلمية، رافضة لأي تدخل اجنبي في اقليم[2] .

بيد أن المتغيرات التي طرأت في اقليم ودخول فواعل جديدة مع الانقلابات الأخيرة التي عرفتها دول المنطقة ووصول المجلس العسكري للسلطة والخروج الفرنسي من افريقيا في الأشهر الفارطة وسحب لجل قواته ادى بمالي ودول المتحالفة في اطار النظام الكونفدرالي الى تغيير الحليف و الخروج من عدة اتفاقيات أولهما الخروج من منظمة الايكواس لكل من النيجر ومالي وبوركينافاسو.[3] مع تخلي مالي على اتفاق

[1]- نور الدين دخان، المرجع السابق،ص180.

[2]- سمير قط، "انشاء مجموعة للدول الخمس في الساحل هل أصبحت الجزائر دولة متجاوزة في الساحل"، **مجلة العلوم الانسانية**، العدد 48، (2017)،ص. ص 635- **642**.

[3]- أبو بكر الصديق هتهات، عبد العزيز لزهر،" المتغيرات الاقليمية الجديدة وآثرها على دور الجزائر في منطقة الساحل الافريقي"، **المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية و السياسية**، المجلد9، العدد1،(2025)، ص. ص766- 775.

الجزائر الذي وقع 2015 مع توتر الوضع الدبلوماسي بين البلدين مع انسحاب مالي من لجنة الأركان العملياتية المشتركة.[1]

- الاتحاد الافريقي:

تعتبر الجزائر عضو نشط في الاتحاد الافريقي فقد أولت اهتماما كبيرا لتطوير جهاز ادارة النزاعات في افريقيا وهذا ما وضحته من خلال الدورة 35 المنعقدة في الجزائر والتي أكدت على مكافحة التغيرات غير الدستورية مع محاربة الارهاب والبحث في مسألة تجديد منظمة الوحدة الافريقية، مع اضافة هياكل جديدة اليه ففي دورة 37 لمؤتمر الرؤساء دول والحكومات سنة 2001 تقرر دمج الجهاز المركزي كآلية منع وادارة وحل النزاعات فقد جاء اعلان عن انشاء مجلس السلم و الأمن افريقي في قمة الاتحاد سنة 2002 لقد كانت الجزائر كعضو فاعل في هذا الجهاز منذ 2004 الى 2022 باستثناء الانقطاع بين 2010 و2013 عملت الجزائر، على تنفيذ عدة أجندات أمنية في مكافحة الارهاب وإرساء الأمن والسلم في القارة الأفريقية بداية من صياغتها للميثاق الافريقي لمنع ومكافحة الارهاب سنة 1999 فقد وضعت هذه الاتفاقية مجموعة من الالتزامات والتعهدات وصادقت عليها 46 دولة، كما صادقت الجزائر على برتوكول 2007 الخاص باتفاقية منظمة الوحدة الافريقية لمنع ومكافحة الارهاب طبقا للمرسوم الرئاسي رقم 7-181.

كما تم تنظيم الندوة التاسعة رفيعة المستوى حول السلم والأمن في افريقيا من 9/7ديسمبر 2022 في الجزائر لتعزيز العمل الافريقي المشترك، كما عملت الجزائر خلال عهدتها الأخيرة فترة ترأسها لمجلس السلم والأمن في افريقيا ومواجهة التحديات وكلل ذلك بإعلان مجلس السلم والأمن في 22 جانفي 2022 لدعمه للمبادرة الجزائرية لقيادة الوساطة بين جهورية مالي والمجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا .

قدمت الجزائر بذلك مقاربة في إرساء السلم والأمن في إفريقيا تضمنت مجموعة من المقترحات الرامية لتعزيز الجهود الجماعية للدول الافريقية وآليات المنظمة في مكافحة الارهاب الذي توسع في الساحل والصحراء[2] .لذلك فإن الجزائر لها دور في مختلف هيكليات التعاون الأمني من خلال :

- ✓ تعزيزها لدور الاتحاد الافريقي في اهتمامه بقضايا السلم والأمن وأيدت تنفيذ المشروع الرائد لأجندة 2063 حول اسكات البنادق في افريقيا .

[1]- "مالي تنسحب من لجنة رئاسة أكان الجيوش مع الجزائر بعد اسقاط مسيرتها"، Masrawy ، 6 أفريل 2025: https://www.masrawy.com/news/news_publicaffairs/details/. اطلع عليه في 14ماي 2025، على الساعة 23:34.

[2]- أحمد كيداوي، "مجلس السلم والأمن الافريقي وعضوية الجزائرية"، **مجلة هيرودوت للعلوم الانسانية والاجتماعية**، المجلد 9، العدد الاول،(2025)، ص. ص 23-40.

- ✓ تعمل على تفعيل عناصر الهيكل الافريقي للسلام والأمن في افريقيا APSA والذي يتشكل من مجلس السلم والأمن، القوة الافريقية الجاهزة، لجنة الأركان العسكرية، لجنة الحكماء، نظام الانذا المبكر، صندوق السلام الافريقي وهذا من اجل تشكيل آلية قارية لتسوية النزاعات بالطرق السلمية.
- ✓ مشاركتها في اطار القوة الافريقية الجاهزةFAA أحد الركائز الأساسية APSAهدفها الوصول الى فعالية الكاملة للقوة الافريقية ودعم السلام .
- ✓ مساهمتها في تطبيق خطة عمل الاتحاد الافريقي لمكافحة الارهاب عبر استضافة المركز الافريقي للدراسات والبحوث حول الارهاب CAERT وآلية الافريقية للتعاون للشرطة افريبول
- ✓ اطلاق مبادرة خاصة في مجال التعاون الامني بين دول الساحل وهي القيادة الإقليمية للعمليات المشتركة لمكافحة الارهاب

- الشراكات في الأطر الدولية:

أولا: منذ اندلاع الأزمة في مالي 2012 وما تلاها من أحداث أمنية قد جعل من الوضع في مالي يشكل تهديدا أمنيا خطيرا، فقد برزت الجزائر كفاعل اقليمي رئيسي من خلال تدعيمها لتشكيل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الابعاد لتحقيق الاستقرار في مالي(MINUSMA)، وذلك لاحتواء النزاع في مالي من خلال ممارستها لدبلوماسية نشطة على مستوى مجلس الأمن الدولي لتفعيل القرار رقم 2100 الصادر في افريل 2013 الذي أسسته البعثة الأممية، والذي يهدف الى تحقيق الاستقرار في مالي وحماية المدنيين

قامت الجزائر بدور الوسيط في حل وساندتها في ذلك بعثة الامم المتحدة من خلال نشر بعثة حفظ السلام والدفع نحو تنفيذ اتفاق مصالحة الوطنية، فدفعها بالعملية السياسية وذلك دعم للجهود الجزائرية والاعتراف بها كعضو مراقب في هذه المفاوضات ادى الة توقيع على هذه الاتفاقية.[1]

ثانيا: يعتبر الاتحاد الاوروبي احد الداعمين لاستقرار الاوضاع في الساحل الافريقي والجزائر، لذلك سعى لعقد اتفاقيات مع الجزائر لإرساء السلم والاستقرار في جوارها الاقليمي، فمنذ توقيع اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الاوروبي سنة 2002 شرع الطرفين في تفعيل سلسلة من البرامج والمبادرات المشتركة ابرزها برنامج دعم قدرات الأمن الحدودي SESGالممول من طرف الاتحاد الاوروبي، والذي يضمن المراقبة الحدودية المتطورة، كما ان الجزائر منخرطة ضمن الاستراتيجية الاوروبية الهادفة الى الحد من تدفقات

[1]- الأمم المتحدة، مجلس الأمن، "القرار 2100 (2013) الصادر عن مجلس الأمن في 25 نيسان/أبريل 2013 بشأن إنشاء بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي (مينوسما)"، وثيقة رقم S/RES/2100(2013)، https://docs.un.org/ar/S/RES/2100(2013). تم الدخول في 27 ماي 2025، على الساعة 6:55.

المهاجرين نحو الضفة الشمالية للمتوسط فقد خصص الاتحاد الاوروبي عدة برامج لدعم قدرات الجزائر في هذا الجانب.[1]

ثالثا: ان الجزائر تتبنى مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ورفض اي تدخل عسكري اجنبي خصوصا في افريقيا، بيد ان ما خلفته الازمات المتتالية في الساحل الافريقي جعل الجزائر تتحفظ على التمركز الفرنسي في الساحل رغم انها لم تعارض ذلك علنا الا انها رأت ان الحضور العسكري يعزز التوترات ولا يعالج الارهاب، كما أن الجزائر لم تنخرط في مجموعة دول الساحل الخمس كونها انشئت بدعم فرنسي لأنها ترى ان الدعم الفرنسي للمبادرة يمس بسيادة الدول الافريقية، ا لا انه رغم تحفظ الجزائر الا انها حافظت على قنوات تواصل الامنية اهمها مع الولايات المتحدة الأمريكية في اطار المبادرة عبر الصحراء لمكافحة الارهاب TSCTI وتبادل المعلومات حول تحركات الجماعات المتطرفة في شمال مالي والنيجر.[2]

[1]- سفيان منصوري، سامي بخوش، ا"لاستراتيجية الاتحاد الاوروبي ثلاثية الابعاد حيال الساحل الافريقي: السياقات والمضامين"، **مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية** ، المجلد8، العدد1،(2021)، ص749- 768.

[2]- بن زيان بن يطو، **المعضلات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي وتداعياتها على الأمن الوطني للجزائر**،(أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2023)، ص 231–232.

خلاصة الفصل:

تم التركيز من خلال هذا الفصل على التحول العميق في طبيعة التهديدات التي أصبحت تمس أمن الدولة الجزائرية، خاصة في ظل موقعها الجيوسياسي المعقد الذي يشمل العديد من الدوائر مع طول حدود برية طويلة تحدها دول تعاني هشاشة أمنية جعلتها بيئة خصبة لانتشار التهديدات اللاتماثلية، فالجزائر بحكم موقعها الجغرافي وتاريخها الامني وجدت نفسها امام معادلة توازن الاقليمي يفرض عليها دورا محوريا لمعالجة هذه التهديدات التي أصبحت تلقي بضلالها لداخل الاراضي الجزائرية لذلك لطالما سعت الجزائر لتعزيز آليات الضبط والمراقبة وذلك كاحتراز وقائي لمنع تسلل التهديدات لداخل أراضيها.

سعت الجزائر لانتهاج مقاربة استراتيجية متعددة الابعاد ترتكز على التوفيق بين الحضور الأمني الحازم والسياسات الوقائية وانخراط في شراكات اقليمية، ودولية لذلك سعت الجزائر في ظل بيئتها جيوأمنية غير المستقرة بتكييف استراتيجيات وطنية تدمج بين الردع الصلب والبناء الناعم وبين الفعل السيادي والتعاون الاقليمي بما يضمن التماسك الوطني والاستقرار الاستراتيجي في بيئة تعج بالأزمات.

الخاتمة

الخاتمة

تكمن أهمية دراسة التهديدات اللاتماثلية في الساحل الافريقي في بيان عمق التحولات التي تشهدها البيئة الأمنية في الاقليم، ونخص بالذكر حركة الأزواد والتي يتضح من خلالها اتساع نطاق التحديات التي تواجه الدولة الوطنية أهمها الجزائر، وهذا بسبب أن التهديدات اللاتماثلية لم تصبح مجرد انحرافات تتسم بالطابع التقليدي، بل أصبح يتعدى ذلك لنزاعات تميزها سمات بنيوية الحديثة خاصة في المناطق الهشة كالساحل الافريقي، ومن خلال تحليل الخلفيات التاريخية والسياسية والعسكرية لحركة الأزواد تبين أن هذه الحركة تجسد نموذجا متطورا للفاعل اللاتماثلي الذي يجمع بين الأبعاد القومية والانفصالية وبين التحالفات العسكرية العابرة للحدود والتنظيمات المسلحة

أظهرت النتائج أن الحدود الجنوبية للجزائر تمثل نقطة تماس في الساحل، مما جعلها ضمن موقع جيوسياسي منكشف أمام التهديدات اللاتماثلية والتي يصعب احتواؤها بالآليات التقليدية، ولهذا سعت الجزائر للتكيف مع هذه التهديدات من خلال تبني استراتيجية تقوم على مزيج من المقاربة الأمنية الصلبة والمقاربة الناعمة كاستجابة للتهديدات الآتية من الساحل الافريقي، بيد ان التحولات التي يشهدها الساحل الافريقي جعل هذه الاستراتيجية رهينة المتغيرات الاقليمية خاصة في ظل تصاعد التهديدات الأمنية، لهذا تبرز الحاجة لبناء آلية أمنية جماعية داخل الفضاء الساحلي.

من خلال ما تم التطرق اليه وتحليله عبر الفصول الثلاثة، يمكن استخلاص جملة من الاستنتاجات العامة التي تعكس طبيعة التهديدات اللاتماثلية في الساحل الافريقي ومدى تعقيدها وتشابكها الى جانب انعكاساتها المباشرة على الأمن القومي الجزائري وذلك من خلال :

أولا: ان تحليل طبيعة التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الافريقي تشير الى أن هذه التهديدات تتميز بطابع لاتماثلي، معقد كونها يقوم بها فاعلين من غير الدول، وهذا ما صعَّب مواجهتها بالأدوات التقليدية مما أضعف فعاليات المقاربات الأمنية التقليدية في التعاطي معها. كما أدى التداخل بين هذه التهديدات الى توليفة معقدة ذات نمط من شبكات الإجرامية الهجينة التي تسير وفق خارطة الاقتصاد الأسود والسيطرة على المناطق الهشة.

ثانياً: كشفت الدراسة أنّ هشاشة الدولة المركزية في دول الساحل الإفريقي، لاسيما في مالي والنيجر وبوركينا فاسو، أسهمت في تفاقم التهديدات الأمنية، نتيجة ضعف السيطرة على الحدود والمجالات الجغرافية الهشة، وتآكل الشرعية السياسية الناتج عن فشل الحكومات في تلبية احتياجات السكان المحليين. وقد أدى ذلك إلى خلق بيئة ملائمة لنمو الجماعات المسلحة وتوظيفها للتوترات المناخية وتناقص الموارد كأدوات لاستقطاب الأقليات المهمّشة. كما بيّنت النتائج أن التدخلات العسكرية الأجنبية، وعلى

رأسها عملية برخان، ساهمت في عسكرة المشهد الأمني دون تحقيق استقرار فعلي، بل عمّقت أحيانًا من حدة التوترات وأنتجت أشكالًا جديدة من التبعية الأمني.

ثالثاً: أبرزت الدراسة أن تمرد حركة الأزواد في شمال مالي منذ 2012 شكّل تهديدًا غير تقليديًا للأمن القومي الجزائري، بفعل طبيعته الانفصالية وتشابكه مع المعطيات الإثنية والجيوسياسية في الساحل. وقد ساهم الفراغ الأمني على الحدود في تمركز الجماعات الإرهابية وتفاقم التهديدات العابرة للحدود، وسط مخاوف جزائرية من امتداد النزعة الانفصالية نحو الداخل، بالنظر إلى الروابط الاجتماعية بين طوارق مالي وجنوب الجزائر.

رابعاً: أوضحت الدراسة أن تراجع التزام مالي باتفاق السلم والمصالحة لعام 2015، الذي قادته الجزائر كوسيط رئيسي، بالتوازي مع الانقسامات داخل حركة الأزواد، قد أضعف فعالية الدور الجزائري في إدارة الأزمة، مما انعكس سلبًا على قدرتها في التأثير ضمن معادلات التوازن الإقليمي. كما شكّل تصاعد الحضور العسكري الأجنبي وتغير خارطة التحالفات شمال مالي، خاصة التحول من النفوذ الفرنسي إلى الروسي، تهديدًا مباشرًا لاستقلالية القرار الأمني الجزائري، وأربك موقعها الإقليمي في ظل تضارب المصالح والأجندات الدولية الفاعلة في منطقة الساحل.

خامساً: يشكّل استمرار الأزمة الأزوادية عامل تهديد بنيوي للأمن القومي الجزائري، نظرًا لامتدادها الجيوسياسي الذي يتجاوز حدود مالي ليطال العمق الجنوبي للجزائر. فطبيعة هذه الحركة العابرة للحدود لا تقتصر على التهديد الأمني المباشر، بل تمسّ الاستقرار السياسي وتندرج ضمن تحديات استراتيجية أوسع تتعلق بوحدة الدولة وسيادتها في فضاء إقليمي هش ومضطرب.

سادساً: انطلاقًا من التعقيد الأمني والسياسي الذي يطبع إقليم الساحل الإفريقي، تبرز الحاجة إلى استشراف مآلات هذا الفضاء الجيوستراتيجي في ظل تصاعد التحديات العابرة للحدود وتعدد الفواعل المتدخلة. ويقتضي ذلك اعتماد مقاربة واقعية متعددة الأبعاد، تأخذ بعين الاعتبار التداخل البنيوي بين هشاشة الدولة وتنامي الفاعلين المسلحين. وتشير المعطيات إلى أن الإقليم، على المدى القريب، لن يشهد استقرارًا مستدامًا، بالنظر إلى الفراغ الأمني المتزايد في مالي والنيجر وبوركينا فاسو، نتيجة ضعف الحكومات وهشاشة مؤسساتها الأمنية، ما يفتح المجال أمام تصاعد الهجمات الإرهابية، كما تؤكده العمليات الأخيرة في بوركينا فاسو، إلى جانب تنامي أنشطة شبكات التهريب والجريمة المنظمة.

سابعاً: تشير التطورات السياسية والأمنية في دول الساحل الإفريقي إلى تصاعد مؤشرات الهشاشة البنيوية للدولة، في ظل موجة الانقلابات العسكرية، وتغير منطق التحالفات، وتراجع فعالية الأطر

الإقليمية مثل مجموعة الخمس للساحل، مقابل تنامي التدخلات الخارجية المتضاربة. وقد ساهم هذا الواقع في تعميق العزلة الدبلوماسية، واستدامة الفوضى كمعطى دائم، بدل أن يكون ظرفًا عابرًا. كما يعكس انسحاب بعض الدول من الأطر الأمنية والاقتصادية الجماعية توجّه الإقليم نحو استقطاب جيوسياسي حاد، يُنذر بتحول الساحل إلى ساحة صراع بالوكالة، ويضعف فرص الحلول الوطنية والإقليمية. في المقابل، تتزايد المخاوف من تفكك الكيانات السياسية، وظهور مناطق خارجة عن السيطرة كما في حالة الأزواد، بما يعيد طرح إشكالية الحدود والسيادة في إفريقيا المعاصرة.

أما فيما يخص اختبار فرضيات الدراسة يمكن القول:

أولاً: تؤكد الدراسة صحة الفرضية الرئيسية القائلة بأن حركة الأزواد تمثل فاعلاً لا تماثلياً رئيسياً يساهم في إحداث اضطرابات أمنية في إقليم الساحل الإفريقي تؤثر مباشرة على الأمن القومي الجزائري. فقد خلق تمرد الحركة منذ 2012 فراغاً أمنياً في شمال مالي، مهد لتنامي التهديدات العابرة للحدود، بما في ذلك نشاط الجماعات الإرهابية وشبكات التهريب، مستغلةً الضعف المؤسسي والحكومي، بالإضافة إلى الروابط الإثنية المشتركة على طول الحدود الجنوبية للجزائر. ورغم هذا المشهد المتشائم، تبرز إمكانيات لبناء مسار بديل يعزز التكامل الإقليمي ويربط بين الأمن والتنمية، مع دور محوري للجزائر بفضل موقعها الاستراتيجي وتجربتها في مكافحة الإرهاب والوساطة، مما يؤهلها للقيادة في إعادة بناء البيئة الأمنية للساحل على أسس تعاونية ومستدامة.

الفرضية الأولى وهي "تتسبب تعددية الفاعلين وتعقيد أبعاد التهديدات اللاتماثلية في منطقة الساحل في ضعف فعالية الوسائل الأمنية التقليدية" تفيد المعطيات الأمنية بأن تعدد الفاعلين غير الدوليين، مثل الجماعات الإرهابية وشبكات التهريب والجريمة المنظمة، وتعقيد أبعاد التهديدات اللاتماثلية في منطقة الساحل، يعيقان فعالية الوسائل الأمنية التقليدية التي تبنى أساسًا لمواجهة الجيوش النظامية. نتيجة لذلك، تُظهر هذه الوسائل محدودية في التعامل مع التهديدات المرنة والمتغيرة، مما يؤكد صحة الفرضية التي تنص على ضعف فاعليتها في ظل تعددية الفاعلين وتعقيد التهديدات. ومن هنا تبرز الحاجة الملحة لاعتماد مقاربات أمنية متعددة المستويات ومتعددة الأبعاد، تواكب طبيعة هذه التهديدات الجديدة وتُعزز من قدرتها على المواجهة الفعالة.

بالنسبة للفرضية الثانية القائلة " تساهم تحالفات حركة الأزواد مع الجماعات الإرهابية والانفصالية في زيادة عدم الإستقرار الأمني على الحدود الجزائرية". تؤكد التقارير الأمنية والميدانية صحة الفرضية القائلة بأن تحالفات حركة الأزواد، لا سيما الحركة الوطنية لتحرير الأزواد، مع الجماعات الإرهابية

والانفصالية في شمال مالي، مثل جماعة أنصار الدين والقاعدة في المغرب الإسلامي، ساهمت بشكل مباشر في زيادة عدم الاستقرار الأمني على الحدود الجنوبية للجزائر. أدت هذه التحالفات إلى تصاعد النشاط الإرهابي والجريمة المنظمة، إذ أفضى تضارب مصالح هذه الجماعات إلى هشاشة أمنية مكنت من تسلل وتغلغل التهديدات عبر المناطق الحدودية الهشة، مع تصاعد وتيرة العمليات الإرهابية في هذه المناطق. بالإضافة إلى ذلك، يضيف تعقيد المشهد الأمني التحالفات الإثنية والمطالب الانفصالية والبعد الجهادي المسلح، مما دفع الجزائر إلى تعزيز انتشارها العسكري وإقامة جدار أمني على طول الشريط الحدودي.

ان تصاعد التهديدات اللاتماثلية في اقليم الساحل الافريقي من ارهاب عابر للحدود وشبكات التهريب قد ادى لتعقيد المشهد الأمني هناك، خاصة في ظل هشاشة التي عرفتها المنطقة وهذا ما دفع الجزائر نحو تطوير سياستها الأمنية بالاعتماد على مقاربة أمنية أكثر مرونة وفاعلية، تقوم على تحديث عتادها وفق ما يتماشى وطبيعة التهديدات المحيطة بها، مع توسيع قدرات المراقبة الحدودية وتكثيف التنسيق بين مختلف الأسلاك الأمنية، فضلا عن تعزيز انخراطها الاقليمي مع تفعيلها لآليات التعاون مع دول الساحل وتكثيف التنسيق الثنائي ولذلك يمكن تأكيد الفرضية القائلة " يزيد تصاعد التهديدات اللاتماثلية في منطقة الساحل والهشاشة الإقليمية من اتجاه الجزائر الى تطوير سياستها الأمنية وتعزيز التعاون الاقليمي" وهذا كون الجزائر دائما ما تسعى في توجيه الاستراتيجية الأمنية نحو التطوير وانفتاح على محيطها جيو أمني

قائمة الجداول والخرائط

قائمة الجداول والخرائط:

أولا: الجدول

الجدول	الموضوع	الصفحة
الجدول رقم (1)	النسب الاجمالية من الانفاق على الجانب العسكري	104

ثانيا: الخرائط

الخرائط	الموضوع	الصفحة
الخريطة رقم(1)	خريطة توضح الامتداد الجغرافي لمنطقة الساحل الافريقي	43
الخريطة رقم(2)	خريطة توزيع الطوارق	59
الخريطة رقم (3)	خريطة توضح الموقع الجغرافي الجزائري بالنسبة للدول المحيطة.	93

قائمة المراجع

قائمة المراجع

الكتب:

1. أبو الخير مصطفى. **النظرية العامة في الأحلاف والتكتلات الإقليمية طبقًا لقواعد القانون الدولي العام**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010.
2. .أبو المعالي محمد محمود. **"التنافس بين القاعدة وتنظيم في الساحل والصحراء"**، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2017.
3. .الأنصاري عمر**." الرجال الزرق: الطوارق، الأسطورة والواقع**". بيروت: دار الساقي، 2006.
4. بشير خالد محمد طاهر.، **الإرهاب والنظام السياسي الدولي – بعد أحداث 11 أيلول/سبتمبر 2001 (رؤية مستقبلية).** بيروت: مركز الرافدين للحوار، 2022.
5. إسماعيل عبد الصمد صهيب. **السياسة الفرنسية تجاه الإرهاب في دولة مالي**
6. . تحرير: ضاري سرحان الحمداني. القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2023.
7. بن عنتر عبد النور. **البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001.
8. عنتر عبد النور. **المبادرات الأمنية في منطقة المغرب العربي والساحل الإفريقي: مجموعة دول الساحل الخمس على المحك**، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2022.
9. بوبوش محمد. **الأمن في منطقة الساحل والصحراء**. عمّان: دار الخليج للنشر والتوزيع، 2015.
10. بوهديل رضوان. **الساحل الإفريقي: التاريخ والجغرافيا ما بين الأزمة، النزاع والتهديدات الجديدة – قراءة في ثنائية الإرهاب والجريمة المنظمة**. عمّان: مركز الكتاب الأكاديمي، 2022.
11. توركماني، حسن. **الأمن القومي في القرن الحادي والعشرين**. دمشق: الأولى للنشر والتوزيع، 2004.
12. حسن ايمان ، **الوجود الفرنسي في اقليم الساحل الافريقي منذ 2012: دراسة في الأسباب و الأثار**، (القاهرة: الأهرام للنشر، 2023)، ص 114- 120.
13. الحربي سليمان عبد الله. **مفهوم الأمن: مستوياته وصيغه وتهديداته – دراسة نظرية في المفاهيم والأطر**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008.1

14. الحلبي هشام. **حروب الجيل الرابع – فهم التغير في شكل الحرب**، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2020

15. ديبيل تييري. **استراتيجية الشؤون الخارجية... منطق الحكم الأمريكي**. ترجمة: وليد شحادة. بيروت: دار الكتاب العربي ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، 2009.

16. روطان فريدة. **الأمن الجزائري والفضاء الإقليمي: التعامل والتداعيات**. عمّان: مركز الكتاب الأكاديمي، 2019.

17. السيسي أيمن. **من نواكشوط إلى تمبكتو: الكتابة على حافة الموت**. القاهرة: دار نهضة مصر للنشر والتوزيع، 2016..

18. .عبد العظيم خالد. **سياسة فرنسا في إفريقيا: المصالح العليا والتحركات العسكرية – دراسة في الفكر الاستراتيجي الفرنسي**. القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2016.

19. عديلة محمد الطاهر، وآخرون. **التنافس الدولي في السياسة العالمية – دراسة في منطقة الساحل الإفريقي**. برلين: المركز الديمقراطي العربي، 2020.

20. العزب موسى عايدة. **جذور العنف في الغرب الإفريقي: حالتا مالي ونيجيريا**. عمّان: دار البشير للثقافة والعلوم، 2023.

21. عطوان عبد الباري. **ما بعد بن لادن: القاعدة، الجيل الثاني**. بيروت: دار الساقي، 2017.

22. عطية إدريس. **تطبيقات الهندسة الأمنية في سياسة الجزائر الإفريقية***، الجزائر: دار الأمة، 2019.

23. كانتي مادي إبراهيم. **التحول الديمقراطي في جمهورية مالي منذ عام 1991**. القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2016.

24. مصلوح كريم. **الأمن في منطقة الساحل والصحراء في إفريقيا**. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2014.

25. .ولد النقرة أكناته. **الطوارق: من الهوية إلى القضية**. نواكشوط: المركز الموريتاني للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2014.

التقارير والمقالات:

1. أدمام شهرزاد ، "الطبيعة اللاتماثلية للتهديدات الأمنية الجديدة"، **مجلة الندوة للدراسات القانونية**، العدد الأول، 2013
2. أمل أحمد ، "الارهاب و تنظيمات العنف الاثني و الجريمة المنظمة في مالي: دراسة لشبكة التفاعلات المعقدة"، **مجلة كلية الدراسات الافريقية العليا**، المجلد 12، العدد الثالث2021.
3. بارش أحلام ، كريم رقولي، "دور السياسة الخارجية الجزائرية في حل أزمة في مالي"، **مجلة طنبة للدراسات العلمية الأكاديمية**، المجلد 4، العدد3، 2021.
4. برباش رتيبة ، " مشكلة الطوارق في منطقة الساحل الافريقي و تداعياتها على الأمن القومي الجزائري".**المجلة الجزائرية للعلوم السياسية و العلاقات الدولية**، العدد التاسع2017 .
5. برزيق بوعلام ،" التهديدات اللاتماثلية واثرها على السلم والامن في افريقيا "، **مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية**، مجلد رقم: 31 ، عدد رقم: 31 (برلين2018) ، صفحة 124- 144.
6. برحال حواء ، " تداعيات الفشل الدولاتي على الأمن الانساني في مالي"**. المجلة الجزائرية للعلوم الانسانية والاجتماعية**، المجلد6، العدد2(2022).
7. بشكيط خالد ، "التهديدات اللاتماثلية في منطقة الساحل الافريقي: الارهاب و الجريمة المنظمة دراسة في حدود العلاقة"، **مجلة الأبحاث قانونية وسياسية**، العدد السادس،(جوان 2018)
8. بلهول نسيم ، "مركز ثقل التوجيه العسكري الجزائري ومراقبة الحدود من مدخلي: نظم المعلومات الجغرافية وبحوث العمليات "، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، جامعة قاصدي مرباح، العدد 16 ، جانفي2017 .
9. بناني حورية ، " تبني الجزائر للخيار التنموي كآلية لتحقيق الاستقرار و الأمن الاقليمي"، **مجلة الدراسات الاستراتيجية و البحوث السياسية**، المجلد1، العدد2، (2022)
10. بن خليف عبد الوهاب ،" الحدود في منطقة المغرب العربي"، **ستراتيجيا مجلة دراسات الدفاع و الاستشراف**، العدد11، 2019.
11. بن خليف عبد الوهاب ،" دور المقاربة الجزائرية في مواجهة التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الافريقي"، **المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية**، المجلد12(2)، العدد 17ديسمبر(2021)

12. بن عمر عادل ،" دور الدبلوماسية الجزائرية في ادارة النزاعات الداخلية في افريقيا"، **مجلة الحقوق والعلوم السياسية**، العدد 11، 2019
13. بوحية وسيلة ،" دور الدبلوماسية الجزائرية المعاصرة في تكريس و تعزيز الحل السلمي للنزاعات الدولية والاقليمية"، **حوليات جامعة الجزائر1**، المجلد34، العدد 2، (2020).
14. بوعلام ناصر ، "دور الجزائر الاقليمي بين المعيارية ومقتضيات البيئة الجيو- أمنية في منطقة الساحل"، **مجلة مدارات سياسية**، المجلد1، العدد4،(2018).
15. بومعزة منى ، "دور المنظمات الاقليمية الإفريقية في تسوية أزمة مالي"، **مجلة التواصل في الاقتصاد والإدارة والقانون**، المجلد 24، العدد 02، أوت (2018)
16. جدو فؤاد ، ايمان بغوي،"هندسة الأمن الحدودي وادارة الأزمات في المناطق الحدودية –منطقة الساحل الافريقي أنموذجا"، **مجلة المفكر**، المجلد17، العدد2، (2022)
17. الحربي سليمان عبد لله ا، " مفهوم الامن: مستوياته وصيغه وتهديداته دراسة نظرية في المفاهيم والأطر"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد19 ، (2008).
18. حدادي سليم ، " العمق الجيوبولتيكي للجزائر في الساحل الافريقي –دراسة في المرتكزات التفاعلات و الرهانات"، **المجلة الجزائرية للأمن و التنمية**، المجلد11، العدد2، جويلية(2022).
19. حموم فريدة ، " مسألة تأمين الحدود الجزائرية: الحاجة لوضع استراتيجية أمنية شاملة"، **ستراتيجيا مجلة دراسات الدفاع و الاستشراف**، العدد 14، السداسي الثاني 2020.
20. جارش عادل ، "مقاربة معرفية حول التهديدات الأمنية الجديدة"، **مجلة العلوم السياسية والقانون**، برلين: المركز الديمقراطي العربي، العدد الأول،(جانفي 2017)، ص 258.
21. دهيرب عدنان سمير ، "التحديات التي يواجهها الاعلام في ظل الدولة الهشة دراسة تحليلية للواقع الاعلامي العراقي"، **مجلة الباحث الاعلامي**، العدد45_44، (سنة 2019)،
22. دخان نور الدين ، الحامدي عيدون، "مسار تأمين الحدود الجزائرية: بين الادارة الأحادية و الصيغ التعاونية الاقليمية"، **دفاتر السياسية والقانون**، العدد الرابع عشر، جانفي (2016).
23. راقدي عبد الله ، " مسألة استقلال طوارق مالي و تداعياته على أمن الجزائر". **مجلة العلوم الاجتماعية و الانسانية**، العدد 31 (ديسمبر 2014).

24. زقاغ عادل ، سفيان منصور،" واقع الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الافريقي"، **مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية**، العدد 23، (مارس 2016(، ص153- 176.

25. زمور محمد ، " اهمية أمن الحدود في السياسة الشاملة للدفاع الوطني"، **ورقة مقدمة في الملتقى** الدولي الثاني حول سياسات الدفاع الوطني بين الالتزامات السيادية والتحديات الاقليمية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2017.

26. ساحلي مبروك ، "مؤشرات الدولة الهشة و مستقبل الاستقرار في الجزائر"، **مجلة العلوم الانسانية بجامعة أم البواقي**، المجلد5 العدد2، سنة2018).

27. سالم الحاج عبد العاطي عامر ، "الدولة الهشة في افريقيا و اشكالية بناء الدولة الوطنية"، **مجلة جامعة بني وليد للعلوم الانسانية والتطبيقية**، العدد الثلاثون،(سنة 2023).

28. سحقي سمر ،" الحدود الذكية كآلية لمواجهة التحديات الأمنية العابرة للحدود: الجزائر نموذجا"، **ستراتيجيا مجلة دراسات الدفاع و الاستشراف**، العدد 15، السداسي الأول(2021).

29. سعدون نور الدين ، العيفة سالمي،" مقومات المقاربة الجزائرية في التصدي للارهاب و انعكاساتها اقليميا ودوليا"، **مجلة الاداب والعلوم الاجتماعية**، المجلد19، العدد02.

30. سي يوسفي جميلة ، "اشكالية بناء الدولة في افريقيا"، **مجلة السياسة العالمية**، مجلد6 العدد1، (سنة 2022).

31. شرابة عبد القادر ، محمد سمير عياد، " مستقبل التنمية في المناطق الحدودية"، **مجلة طنبة للدراسات العلمية والاكاديمية**، المجلد7، العدد 4، 2024.

32. صحراوي سمية ،" دراسة للتدخل الفرنسي في مالي بعد 2012: عملية برخان العسكرية أنموذجا"، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، المجلد8، العدد2،(سنة 2021).

33. عبد الشافي عصام ، "معضلة الأمن في الساحل و الصحراء : الاسباب و المواجهة"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 195، القاهرة،(2011).

34. عباس محمد صالح ، "الجيود الإقليمية لمكافحة تهديد "بوكوحرام" المحددات والأفاق"، **مجلة رؤية تركية**، مركز الدراسات السياسية و الاقتصادية والاجتماعية) سيتا(، تركيا، العدد 16 ،(سنة 2015).

35. عدلي مزوق باسم رزق ، "الاتحاد الافريقي ومواجهة بعض الأزمات السياسية الإفريقية: دراسة للأسس والأداء"، **مجلة مدارات سياسية**، عدد ديسمبر (2017).

36. فرابي سلامة الصادق ،خالد بقاص، "جهود الدبلوماسية الجزائرية في التوقيع على اتفاق السلم والمصالحة في مالي 2014- 2022"، **دفاتر السياسية والقانون**، المجلد 16، العدد2، (2024).

37. قادة عامر ، رشيد ساعد، "التدخلات الخارجية من طرف القوى العظمى في منطقة الساحل الافريقي: الاستراتيجيات الصينية و الأمريكية أنموذجا"، **المجلة الجزائرية للحقوق و العلوم السياسية**، المجلد 9، العدد 2، (2024) .

38. قسايسية الياس ، " أزمة الأزواد بمالي بين التدخل الأجنبي و مسار الجزائر التفاوضي"، **مجلة المعيار** ، المجلد 6، العدد2، (2015).

39. قشي عشور ، "الأمن الاقليمي: الاطار النظري"، **المجلة الجزائرية للأمن و التنمية**، المجلد11، العدد02، جويلية 2022.

40. قشي عشور ، التنافس الفرنسي الأمريكي حول منطقة الساحل الافريقي: دراسة في منطلقات الاهتمام و الآليات، **المجلة العربية للعلوم السياسية**,

41. قط سمير ، "انشاء مجموعة للدول الخمس في الساحل هل أصبحت الجزائر دولة متجاوزة في الساحل"، **مجلة العلوم الانسانية**، العدد 48، (2017)..

42. كاهي مبروك ، "منطقة الساحل الافريقي: صراعات قديمة وتحديات جديدة"، **مجلة تحولات**، المجلد الثاني، العدد الاول،(يناير2019).

43. كبابي صليحة ، زهرة جريدي، "مقاربة الاتحاد الاوروبي في تدبير الأزمة في الساحل الافريقي" ،**مجلة العلوم الانسانية**، المجلد 2، العدد1، (2021).

44. كراوة مصطفى ، "ظاهرة الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الافريقي وسبل مواجهتها"، **مجلة الأفاق العلمية**، مجلد 12، العدد 1، (2020).

45. كرايس الجيلالي ، محمد عبد الباسط،" الاستراتيجية الجزائرية لضمان الأمن في منطقة الساحل- مبادرة دول الميدان أنموذجا-"، **المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية و السياسية**، المجلد6، العدد1، (2022).

46. كشوط عبد الرفيق ، "جغرافية مفهوم الأمن ضمن مقاربة ترتيبات الأمن الاقليمية"، **المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية**، المجلد08، العدد1،(2023).

47. كيداوي أحمد ، "مجلس السلم والأمن الافريقي وعضوية الجزائرية"، **مجلة هيرودوت للعلوم الانسانية والاجتماعية**، المجلد 9، العدد الاول،(2025)..

48. لغبش صلاح الدين ، جماعات الارهابية المنتشرة في منطقة الساحل الافر يقي و آليات احتوائها، **مجلة الأبحاث القانونية و السياسية**، المجلد9، العدد1،(جوان 2024).
49. محمد عبد الجواد محمد، "مؤشرات الدولة الهشة و تطبيقاتها المعاصرة للدول العربية"، **مجلة الدراسات السياسية والاقتصادية**، العدد الثاني، (اكتوبر2024).
50. محمد علي مصطفى موسى ،" تأثير بناء الدولة على التحديات اللاتماثلية ففي منطقة الساحل والصحراء "، **دفاتر السياسة والقانون**، مجلد رقم: 31 ، عدد رقم: 31 ، الجزائر ،(2023)،
51. مشروط يحيى ، "الأزمة في شمال مالي وتداعياتها على منطقة الساحل الافريقي"، **مجلة الحوار المتوسطي**، المجلد9، العدد2، (سبتمبر2018).
52. منصوري سفيان ، سامي بخوش، "الاستراتيجية الاتحاد الاوروبي ثلاثية الابعاد حيال الساحل الافريقي: السياقات والمضامين"، **مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية** ، المجلد8، العدد1،(2021),
53. مماس مزيان ، "دور الاتحاد الافريقي في نزع السلاح في منطقة الساحل الافريقي"، **المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية**، العدد11، (ديسمبر2018)..
54. هتهتات أبو بكر الصديق ، عبد العزيز لزهر،" المتغيرات الاقليمية الجديدة وآثرها على دور الجزائر في منطقة الساحل الافريقي"، **المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية و السياسية**، المجلد9، العدد1،(2025).

رسائل و أطروحات جامعية:

1. بوكرب محمد ، **الأمن الفكري و دوره في تعزيز مكافحة التطرف الديني و الارهاب – دراسة حالة** الارهاب في الجزائر-، رسالة ماجيستر، جامعة الجزائر3.
2. صالح محمد فوزي ، **جريمة المنظمة و أثرها على حقوق الانسان**،(مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في القانون الدولي لحقوق الانسان، جامعة يحيى فارس، 2009/2008.
3. بن يطو بن زيان ، **المعضلات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي وتداعياتها على الأمن الوطني للجزائر**،أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2023.
4. بوبصلة أمينة ، **بروز الحركات الانفصالية في منطقة الساحل الافريقي وتأثيرها على الأمن القومي الجزائري – دراسة حالة الحركة الوطنية لتحرير الأزواد**-،أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر3، 2021..

5. رسولي أسماء ، **التهديدات الأمنية في الساحل الافريقي بين أدوار الاقليمية و القوى الكبرى بعد أحداث 11 سبتمبر 2001**،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة باتنة، 2018.
6. عمورة المولود ، **التدخل العسكري الفرنسي في افريقيا مالي وليبيا أنموذجا**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 2024،3/2025.
7. مستاك يحي محمد لمين ، **"التهديدات الأمنية في الساحل الافريقي وعلاقتها بالأمن القومي الجزائري"**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2020.
8. يوسفي فاطمة الزهراء يوسفي، **الانقسامات في مالي و انعكاساتها على أمن و استقرار منطقة الساحل الافريقي**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر3، 2021.
9. هنيدة سميرة ، مريم بوسالم، **حركة أزواد و تداعياتها على الأمن في الجزائر**، مذكرة الماستر، جامعة قسنطينة3، 2014.

الجرائد والمقالات الإلكترونية:

1. أحمد ايدابير، "**الحدود الذكية: آلية حديثة للدفاع الوطني"، مركز البحث العلمي، تمنراست، الجزائر**،ص47.من الموقع: https://dspace.univ-ouargla.dz/jspui/bitstream/. . ، اطلع عليه يوم 13 ماي 2025، على الساعة 23:10.
2. **"أزواد.. من ثورة تحرر الى حرب ارهاب"** ، الجزيرة نت، 12 فيفري 2024، https://www.aljazeera.net/encyclopedia.. . . تم اطلاع عليه في 22 افريل 2025 على الساعة14:25.
3. أماني خليل باخريبه، **"الدولة الهشة - Fragile State"، الموسوعة السياسيّة**، 2020-09-10، تاريخ آخر دخول: 13-01-2025 03:36، متاح على الرابط التالي: https://political-encyclopedia.org/dictionary.
4. الأمم المتحدة، مجلس الأمن، "القرار 2100 (2013) الصادر عن مجلس الأمن في 25 نيسان/أبريل 2013 **بشأن إنشاء بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي (مينوسما)"، وثيقة رقم (S/RES/2100(2013**، https://docs.un.org/ar/S/RES/2100(2013). تم الدخول في 27 ماي 2025، على الساعة 6:55.

5. " البايس: **روسيا واوكرانيا تلهبان الصراع في منطقة الساحل بافريقيا**"، الجزيرة نت، 28 أوت 2024. https://www.aljazeera.net/news . تم الاطلاع عليه في 23 افريل 2025 على الساعة 21:34.

6. **"تنسيقة الأزواد : حربنا ضد الجيش المالي سيدخل مرحلة جديدة"**، عربية نيوز،24 يناير 2024: https://www.skynewsarabia.com/world/. . . تم اطلاع عليه يوم 24 ماي 2025 على الساعة 23:24.

7. **"الجزائر.. تسجيل حالات اصابة بالملاريا و الدفتيريا في الجنوب"**، الحرة، 27 سبتمبر 2024: https://www.alhurra.com/algeria/. اطلع عليه في 14 ماي 2025، على الساعة 14:34.

8. "**جنوب الجزائر...جسر ثقافي وسياحي نحو الأسواق العالمية**"، الأيام نيوز، 17 ديسمبر 2024: https://elayem.news/.. ، اطلع عليه في 9 ماي 2025، على الساعة 12:4.

9. **" حركات الأزواد تشكل جبهة واحدة في مواجهة الجيش المالي"**، الشرق الأوسط أونلاين، 4 ديسمبر 2024. https://middle-east-online.com/. . تم الاطلاع عليه في 22 أفريل 2025 على الساعة 21:45.

10. **الحركة الوطنية لتحرير أزواد."البيان التأسيسي للحركة الوطنية لتحرير الأزواد"**.الصدى . نوفمبر 2021. https://essada.info/55974 . تم الاطلاع عليه في 22أفريل 2025 على الساعة 13:55.

11. حمزة كحال،**" تهريب السلع ثقب اقتصادي على حدود الجزائر الشاسعة"**، العربي الجديد،7 جانفي 2023: https://www.alaraby.co.uk/economy.. ، اطلع عليه في 10 ماي 2025، على الساعة 10:32.

12. دافيد ريش، **" الارهاب في الساحل... ما مصدر ترسانة الجماعات المسلحة الناشطة في المنطقة؟**، France 24، 29 افريل 2025. https://www.france24.com/a . تم الاطلاع عليه في 30 افريل 2025، على الساعة 8:44.

13. صباح بالة ، "**التهديدات الأمنية - Threats of security**"، الموسوعة السياسيّة، 08-09-2019، تاريخ آخر دخول: 10-01-2025 15:18، متاح على الرابط التالي: . https://political-encyclopedia.org/dictionary/.

14. **"الطوارق.. حكايات القتل و التهجير و التجويع"**. الجزيرة نت، 20 جوان 2024. https://www.aljazeera.net/politics/.. تم الاطلاع عليه في 14 أفريل 2025 على الساعة 16:12.

15. **" الطوارق شعوب أمازيغية تسكن الصحراء الكبرى بأفريقيا"**، الجزيرة نت،13 أوت 2023: https://www.aljazeera.net/encyclopedia/.. اطلع عليه في 8 ماي 2025 ، على الساعة 10:45.

16. **عبد الله مامادو باه، آفاق الوضع السياسي و الأمني في مالي**، مركز الجزيرة للدراسات، 29 اوت 2012. https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2012/08/20128298334842439.html. تم الاطلاع عليه يوم 25 افريل 2025 على الساعة 23:22.

17. **علي ياحي، "هل تتدخل الجزائر عسكرياً في مالي؟"**، اندبندنت عربية، 17 يناير 2023، https://www.independentarabia.com/node/412596. اطلع علية في 27 ماي 2025، على الساعة 5:10.

18. فاروق حسين أبو ضيف،**" تداعيات التوترات بين الجزائر ودول الساحل على حالة الاقليم"**، قراءات افريقية، 13 أفريل 2025: https://qiraatafrican.com/28362/. ، اطلع عليه في 7ماي 2025، على الساعة 21:33.

19. - كمال الدين شيخ محمد عرب، **" التنظيمات الجهادية و أثرها على الأمن القومي للقارة الافريقية"**، مركز الجزيرة للدراسات، (4 فيفري2015)، https://studies.aljazeera.net/ar/issues/2015/02/20152484523635361.html.. اطلع عليه يوم 28 جانفي 2025 ، على الساعة10:45.

20. **"مالي تنسحب من لجنة رئاسة أكان الجيوش مع الجزائر بعد اسقاط مسيرتها"**، Masrawy، 6 أفريل 2025: https://www.masrawy.com/news/news_publicaffairs/details/.. . اطلع عليه في 14ماي 2025، على الساعة 23:34.

21. **المجلس العسكري في مالي ينهي اتفاق السلام مع الانفصاليين"**، الجزيرة نت، 2024/11/26: https://www.aljazeera.net/news.. . اطلع عليه في 11 ماي 2025، على الساعة 20:54.

22. **"المجلس العسكري في مالي ينهي اتفاقا للسلام مع جماعات مسلحة"**، الجزيرة نت، 26 يناير 2024: https://www.aljazeera.net/news/2024/1/26/.. اطلع عليه يوم 29 ماي 2025، على الساعة 12:09.

23. محمد الشيخ، "**منطقة الساحل: ساحة الصراع بين الغرب وروسيا**، مقال في جريدة الشرق الأوسط،" النسخة الالكترونية، نشر يوم 20 ديسمبر 2024،: https://aawsat.com. . اطلع عليه يوم 4 فيفري 2025، على الساعة 9:27.

24. - وكالة الأناضول، "**رغم تباين حلفائهما.. موريتانيا والجزائر نحو تنسيق عسكري يفرضه الساحل** (تقرير)," وكالة الأناضول، 3 أكتوبر 2024، https://www.aa.com.tr/ar. . اطلع عليه يوم 26ماي2025، 10:1

25. وكالة الأنباء الجزائرية، "**تسجيل 2726 حالة ملاريا سنة 2020 كلها مستوردة منها ثلاث وفيات**"، وكالة الأنباء الجزائرية، 1 أكتوبر 2020، https://www.aps.dz/ar/sante-science-technologie/105587-2726-2020.. اطلع عليه يوم 25 ماي 2025، الساعة 22:27.2.

26. وكالة الأنباء الجزائرية. "**الجزائر والنيجر: تعزيز التعاون الأمني عبر التدريب والتجهيز**." وكالة الأنباء الجزائرية، 25 أكتوبر 2021. https://www.aps.dz/ar/algerie/114657-2021-10-25-18-30-1.. اطلع عليه في 27 ماي 2025، على الساعة 10:16

27. يحيى زبير، " **الجزائر و الوضع المعقد في منطقة الساحل: منع الحرب ومكافحة الارهاب**"، قطر: مركز الجزيرة للدراسات، (28 نوفمبر2012)،: https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2012/11/201211289594704997.html. . اطلع عليه يوم 30 جانفي 2025، على الساعة 23:32.

مراجع باللغة الأجنبية:

1. . Bakrania SHIVTT. *Libya: Border Security and Regional Cooperation*. UK: University of Birmingham, Rapid Literature Review, 2014.
2. . Benanta Abdennour. *Les initiatives de sécurité au Maghreb et au Sahel : le G5 Sahel mis à l'épreuve*. Paris : L'Harmattan, 2019,
3. . Benantar Abdennour. "Sécurité aux frontières : portée et limites de la stratégie algérienne." *L'Année du Maghreb*, no. 14 (2016)
4. . Benantar Abdennour. "The State and the Dilemma of Security Policy." In *Modern Algeria: From Fragmentation to Complexity*, edited by Luis Martinez and Rasmus Alenius Boserup, 99. London: Hurst, 2017.

5. . Benjaminsen Tor A., and Boubacar Ba. “Fulani-Dogon Killings in Mali: Farmer-Herder Conflicts as Insurgency and Counterinsurgency.” *African Security* 14 (2021)
6. . Bösch Richard. *Observing Conflict Escalation in World Society: A Systems Theoretical Perspective on Two Case Studies in Ukraine and Mali*. Bielefeld: transcript Verlag, 2023
7. . Boukhars, Anouar. *The Paranoid Neighbor: Algeria and the Conflict in Mali*. Carnegie Endowment for International Peace, Carnegie Papers, 2012
8. . Bourgeot André. “Quadrillage et pâturages: des touarègues sacrifiés.” In Macartan Humphreys and Habaye ag Mohamed, *Senegal and Mali*
9. . Buzan, Barry. *People, States, and Fear: The National Security Problem in International Relations*. London: Wheatsheaf Books, 1982
10. Butler Henrietta. *The Blue Men of the Sahara*. London: Phaidon Press, 1999,
11. . Daniel Serge. *Les Mafias du Mali: Trafics et terrorisme au Sahel*. Paris: Descartes & Cie, 2014.
12. Desgrais Nicolas, and Hugo Sada. «Cinq ans après, une radioscopie du G5 Sahel: Des réformes nécessaires de l’architecture et du processus décisionnel». *Fondation pour la Recherche Stratégique*, mars 2019.
13. . Dijxhoorn Ernst. *Quasi-State Entities and International Criminal Justice: Legitimising Narratives and Counter-Narratives*. London: Routledge, 2017
14. Eizeng Daniel, and Wendy Williams. “The Puzzle of JNIM and Militant Islamist Groups in the Sahel.” *Africa Security Brief*, no. 38 (Washington, D.C.: The Africa Center for Strategic Studies, December 2020
15. Idahosa Stephen Osaherumwen, and Chukwujekwu Ejike Sam-Festus. “Domino Theory for the Promulgation of Instability in the Sahel Region: Post Gadhafi Era in Perspective.” *Revista Inclusiones*, Special Edition (July–September 2020)
16. . Issaev Leonid, and Andrey Zakharov. *Federalism and Decentralization in Africa: Globalization and Fragmentation in Territorial Arrangements*. Cham: Springer, 2024.

17. Sollazz Roberto, and Matthias Nowak. “Tri-Border Transit: Trafficking and Smuggling in the Burkina Faso–Côte d'Ivoire–Mali Region.” *Security Assessment in North Africa Briefing Paper*. Geneva: Small Arms Survey, October 2020
18. Foreign, Commonwealth & Development Office. "Safety and Security in Algeria." GOV.UK. Last modified April 25, 2025. Accessed May 26, 2025. https://www.gov.uk/foreign-travel-advice/algeria/safety-and-security .
19. More than 1,800 Migrants Expelled from Algeria into Niger, Rights Group Says", Associated Press, 25 April 2025: https://apnews.com/article/algeria-niger-migrants-expulsions-alarmphone-sahara ,. See it in 13- 5- 2025.:.
20. World Health Organization, HIV/AIDS Data and Statistics, accessed May 25, 2025, https://www.who.int/data/gho/data/themes/hiv-ai .

الفهرس

Contenu

مقدمة 7

خطة الدراسة 17

الفصل الأول: الاطار النظري والمفاهيمي للتهديدات اللاتماثلية في الساحل الافريقي .. 20

المبحث الأول: التهديدات اللاتماثلية : المفهوم والتحليل النظري..... 22

المطلب الأول: التهديدات اللاتماثلية: المفهوم والتحليل النظري..... 22

المطلب الثاني: المقاربات النظرية في تحليل التهديدات اللاتماثلية 26

المطلب الثاني: أنماط التهديدات اللاتماثلية في منطقة الساحل الافريقي 32

المبحث الثاني: الأمن في الساحل الأفريقي: الاشكالات البنيوية والتفاعلات الأمنية 41

المطلب الأول: الأهمية الاستراتيجي لمنطقة الساحل الافريقي..... 41

المطلب الثاني: البيئة الأمنية في الساحل الافريقي: عوامل الهشاشة..... 43

المطلب الثالث: دور الفواعل المتعددة في إدارة الأزمات الأمنية في الساحل الأفريقي: بين التنافس والتنسيق 47

الفصل الثاني: حركة الأزواد كفاعل لا تماثلي: دراسة في تأثيرها على ديناميات الأمن في الساحل الافريقي 55

المبحث الاول: الخلفية التاريخية لنشأة حركة الأزواد وتطور نشاطها السياسي 57

المطلب الأول: الجذور التاريخية لحركة الأزواد في مالي ومنطقة الساحل الافريقي 57

المطلب الثاني: المرجعيات الايديولوجيات و التوجهات السياسية- العسكرية لحركة الأزواد 65

المطلب الثالث: ديناميكيات العلاقة بين حركة الأزواد والتنظيمات المسلحة: الأبعاد والدوافع 69

المبحث الثاني: النشاط المسلح لحركة الأزواد وانعكاساته على الامن في الساحل 73

المطلب الاول: الأنماط العملياتية لحركة الأزواد وتحالفاتها الاقليمية 73

المطلب الثاني: انعكاسات النشاط العسكري لحركة الأزواد على استقرار مالي والمنطقة 79
المطلب الثالث: تداخل حركة الازواد مع شبكات الجريمة المنظمة في الساحل الافريقي 85
الفصل الثالث: انعكاسات التهديدات اللاتماثلية على الأمن القومي الجزائري 89
المبحث الأول: ابعاد التهديدات الامنية اللاتماثلية في الساحل الافريقي على الأمن القومي الجزائري 91
المطلب الأول: البعد الجيوسياسي: الجزائر كدولة حدودية في بيئة اقليمية غير مستقرة 91
المطلب الثاني: التهديدات الأمنية اللاتماثلية على الامن القومي الوطني 96
المطلب الثالث: أثر حركة الأزواد كتهديد أمني لا تماثلي على الأمن الوطني 101
المبحث الثاني: الاستراتيجية الجزائرية في مواجهة التهديدات اللاتماثلية في الساحل الافريقي 111
المطلب الأول: اليات تفعيل الاستراتيجية الجزائرية في لمكافحة الارهاب 111
المطلب الثاني: الدبلوماسية الجزائرية ودورها في حل النزاعات 113
المطلب الثالث: التعاون الاقليمي و الدولي: الشراكات الأمنية الجزائرية مع دول الجوار و المنظمات الدولية 116
الخاتمة 126
قائمة الجداول والخرائط 131
قائمة الجداول والخرائط: 132
قائمة المراجع 133
الفهرس 146